

دراسات ٧٤

في العربية وتاريخها

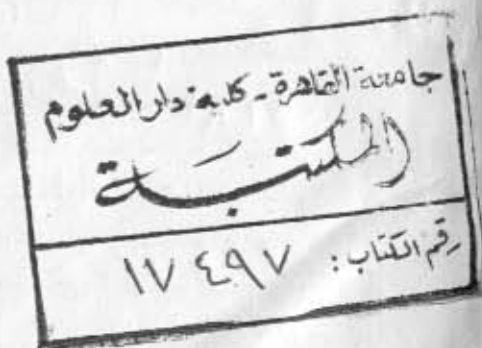
لفضيلة الاستاذ الاكبر

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الازهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تبسيط وضع
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتاع بما يتوقف تأنيثه على
السمع .



النَّاسِ

مكتبة دار الفنتح

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يَسِّرَ لنا معشر طلاب العلم — بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي — إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين (رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسمي (١٣٣٢ هـ) ، وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا — بتوجيه وإرشاده — على كتاب المستصفي في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للقيسوف ابن رشد في فنّ الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغنى في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكامل في الأدب للمبرّد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهمة عليها ، يصحّ أن تكون مرجعاً فيما يشكّل على الباحث في مطالبتها المنوعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتاً في ذلك العهد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبته ، (عليه الرحمة والرضوان) من حيث كونها تاريخاً لمجتمعنا ، وقرأتنا عليه ، وقدّمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام
ابن الحسين التونسيّ محمد الخضر الهمام
سل عنه مستصفي الأصول لليث معترك الزحام
اعني الغزاليّ الحكيم رئيس أعلام الكلام
وكذاك في فنّ الخلاف بداية العالي المقام

اعني ابن رشد من غدا بطل الفلاسفة العظام
وكذلك المغني إلى شيخ النحاة ابن هشام
وكذا كتاب أبي يزيد ابن المبرّد في الختام
تلك الدروس كما الشمس تثير أفلاك الظلام
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الشام
فالحق عوضنا به من شيخنا شيخ الشام
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنعام
فعليه ما ذرّ الغزاة رحمة الملك السّلام .

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه
عليه ، وإلى اقتراحنا جميع أصوله المفرّقة ، وإلى استجابته لنا بقوله
(رحمه الله رحمة الأبرار) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصّل شروطه ، وتدلّ على مواقفه
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعت على كلمتي
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصّها :

القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومسايرتها
للعلوم والمدنية ، وحالها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله
إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً
بيّن فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً متمعاً تحت عنوان
« أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهله
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،
فترد على أربعة وجوه :

(١) حصل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها
حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم (الخمر) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابة من بعض الوجود ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث . ثم قال - بعد أن بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها - « وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التشيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر والأفعال ومشتقاتها ، كاسي الفاعل والمفعول وأفعال التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهماً في الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها (قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما ذكره من بعد ، ومثّل بنحو : شحمه ولحمه : أطعمه ذلك . ص ٦٩) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة وروده في محاوراتهم ومخاطباتهم مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يماثلها ، فيجب أن تبقى على هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ؛ فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسموع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجبين الذين يجبدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ؛ ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي يبنى عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لابد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها الفروع ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبه في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩

٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد جيب البطار

دراسات

في العربية وتاريخها

لفضيلة الاستاذ الأكبر

محمد الخضرين

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تيسير وضع
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتاع بما يتوقف تأنيثه على
السمع .

جمعه وصححه
علي الرضا التونسي

النَّاشِر

مكتبة دار الفتح

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

في التخصص • وانشأ جمعية « الهداية الاسلامية » واصدر مجلة
تحصيل نفس الاسم •

• عين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضوا في المجمع
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء •

• عين رئيسا لتحرير مجلة « نواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » • ثم اختير عام ١٩٥٢
لمشيخة الازهر •

• ترك - رحمه الله - آثارا قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن
كتبه المطبوعة : - رسائل الاصلاح (٣ أجزاء) - حياة اللغة
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب
الحرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الاصلاح -
الخيال في الشعر العربي - نقض كتاب في الشعر الجاهلي -
نقض كتاب الاسلام واصول الحكم - هدى ونور - خواطر
الحياة (ديوان شعر) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعا
في الصحف والمجلات •

• رحمه الله رحمة واسعة وتقع بآثاره المسلمين •

آمين !

رحم



الْقَيْسُ

في اللغة العربية

يتضمن هذا الموضوع الابحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومساريتها للعلوم والمدنية - اللغة -
أصل نشأة اللغة - تأثير الفكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل
يسكن اتحاد البشر في لغة ؟ - اللغة العربية لا تسوت - اللغة في عهد
الجاهلية - تأثير الاسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة الى
مجمع لغوي - تهديد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا للاحاق الكلم بأشباهاها - الحاجة الى
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -
القياس الاصلي : ما يقاس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -
فعله - الافعال - افتعل - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مفعلة
الاشتقاق من أسماء الاعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول
الاشتقاق - قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التمثيل - مباحث
مشتركة بين القياس الاصلي والقياس التمثيلي - القياس في الاتصال -
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في الحذف - القياس
في مواقع الاعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -
القياس في الاعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا
الاقتراح .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقوم الدعاة الى الحق محجة . وعلى آله الأمجاد ، وصحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الاغوار والانجاد ، وحببوا الى الاعجبين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد .

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علماؤه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويرأها آخرون من مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبيين دون أن يذكروا الاصول التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بشئ هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح اليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظري الى الاصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وفقت على جانب منها في صريح كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم .

ولما هاجرت الى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب « مغني اللبيب » بحضر طائفة من أذكىء طلاب العلم ، كنت أرجع

في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو
المستتبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجهد منهم جيع هذه
الأصول المقررة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة ، فشكرت همتهم ،
واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس
وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جملاً تحتاج
الى تهذيب ، وفصولاً تقول هل من مزيد ، فجردت القلم لتهذيبها ،
وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ،
بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها
موضوع القياس والسماع .

ولا أدعى أنى أخذت بجماع هذا الموضوع الأسسى ، وبلغت في
بحثه الامد الأقصى ، فانه واسع المجال ، مترامى الاطراف ، يستلزم الى
كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل
مسألة ، وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خطرت على
الفكر فتقبلتها ، ولثقتي بأن باعك - أيها القارئ - في علوم العربية
غير قصير ، ونصيبيك من الامام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير ، لم
أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يسرف في مقام
الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على
بلوغ المرام ، والمستعان به من كبوة الفكر وفصول الكلام .

محمد الخضر حسين

المدخل

فصل اللغة العربية

ومسائرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يترك اللفظ أسماعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافياً في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ، ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق الا عند من عرف - بطريق التجربة مثلاً - أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ، وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ، وأخرهما بصفة مدلول عليها .

وإذا قالوا : ان دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، أما نفس الدلالة فانها

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم انما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجرى حال الامور التي لا يربطها بما تدل عليه قانون طبعي ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا علماً على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً .

ومن هذا الوادي دلالة الألفاظ على المعاني ، فان المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولاً يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى ؛ وان المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

اللفظة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

اصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا تنكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة ووقفوا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكمياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً ، وانما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهى العقل ، أو كالأغصان تحمل من الشار ما تشتهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ،

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند
النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر
فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تلد أرضها رجالاً
ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يسع من أن يكون
للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد
الاخلاق تهذيباً ، وللأخلاق المهذبة - كالصبر على طول البحث ،
والانصاف في المحاوراة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل
من مباحثه .

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز ولا تخرج في
وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح
المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذي يريد أن
يؤدى المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب
أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة
فيه ، والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني
مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وانسا
يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام
النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ،
فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ، وهي التي تجعل المعاني
محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت » ٤

ولا تقتصر اللغة على ثقل ما يجرى في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم .

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلَّ عددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكرت) أن تعدد اللغات أدى الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ، وقد سعى لانقاذ هذا الرأي الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفي العالم جميعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبسيك وجميعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريز وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً .

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الامم في تفكيرها وإحساسها ؟ *

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الامم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وان تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأضاعته من يدها لساناً بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الانسان .

كتب « جول ثرن » قصة خيالية ⁽¹⁾ بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول ثرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

(1) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم .

اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالنمير والنسيب ، فسيحة الأرجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشي ، في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ما شاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من ابداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودك بن ثميل المازني يخاطب بني شيبان :

رويد بني شيبان بعض وعيدكم
تلاقوا غدا خيلى على سَفَوَان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
إذا ما غدت في المأزق المتداني
عليها الكماة الغر من آل مازن
ليوث طعان عند كل طعان
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم
على ما جنت فيسهم يد الحسدان
مقاديم وصيالون في الروع خطوهم
بكل رقيق الشفرتين يمان
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم
لأية حرب أم بأى مكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بنى شيان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكماً ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاءهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان » . ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
إذا ما غدت في المأزق المتداني
وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أغنتها في أكف رجال
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :
عليها الكماة الغر من آل مازن

ليوث طعان عند كل طعان
وفي وصفهم بالغر إساءة إلى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم

على ما جنت فيهم يد الحسدان
ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون إلى الحروب زفيف النعام حتى إذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهاها ، ضجروا من صخبها ، ومالوا بالسيوف إلى أعماها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

ييسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر
الى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم

لأية حرب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون
على أن يسمعوا نداء من يستجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين
عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد .
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون
بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعاني
بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث
النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم أن فتح
الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها
من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في
غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض
التي يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة .

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها
قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف
وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات
سته أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو
على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في
الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللمعارف بحسن

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب ، ولعناية العرب بهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعاني ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جنى في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحسوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتة » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بما لها من فصاحة وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جنى في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعراجه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيتة » . وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقترباتها ، وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالكتابة الصادقية في تونس

بالأقويل المخيلة كيف شاءوا ؛ ل زاد على ما وضع من القوانين الشعرية »
هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلا من جهة
أنها اللسان الذى نزل به القرآن الكريم • واليك شهادات ممن لا يؤمنون
بالقرآن ، وإنما ينظرون الى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق
« أرنت رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تثبت تلك اللغة القوية ، وتصل الى
درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل • تلك اللغة التى فاقت
أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها • وكانت هذه
اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حلل الكمال الى
درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار
حياتها لا طفولة ولا شيخوخة — لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها
واقتصاراتها التى لا تبارى ، ولا نعلم شيئا لهذه اللغة التى ظهرت
للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » •
وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ،
وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية ، قال المطران
يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفنائها أنها أقرب سائر لغات الدنيا
الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق
صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف ، باتباع
ما يدل عليه القانون الطبيعى ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية
تشارك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات
المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها » •

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجى لمن يعرف العربية
الفصحى ويعرف ذلك اللسان الاعجى ، فهو الذى قد يصغى اليه الناس

متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول • والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنلمّ بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب •

الحاجة الى مجمع لغوى :

قد أرينالك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محبّرة • ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسيرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة •

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلّة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشئ من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف اللسان عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاواراتنا وانما علة ذلك النقص غفلة المعهد اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية •

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كنفاً لكثف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو

يتجدد من المعانى ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ، فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوى في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم تنس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على السنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تتجدد النهار والليل ، وكل من المعانى العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الانفاظ العربية التتام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار إليها انما هى من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتستلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويسلأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوئهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فمضمون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، ويبود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التي تقع تحت سلطان
من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصوير الى انحطاط أو ضياع . وهذه
سنة لغات الامم التي يجدها الأجنبي في جهالة ، ويتسكن من أن يبقيا
في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في
ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى
اليه من سبيل ؛ فلا تألوا جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ،
على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرمى بها مقاتلتها . وفي
البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛
ومن أثره هذه الغيرة التي تسأ ما بين جوانحهم ، وتهزهم أفراداً وجباعات
الى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدنا ؛
فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية
بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى
الحياة الماجدة ببعيد .

تقديم

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ، وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر .

وهل تتوقف في استعماله الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد . بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهاها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الاحكام اذا أعوزنا السماع ؟ .

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ، فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مأخذ اللغة ، يغلو بعضهم في التعلق به ، ويجرى فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها . والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبتنى على اللغة شعارها

ويسيطر في نطاقها بمقدار ما يتسوّغه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم
على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجدر مرافقتها •
ولا تجد عالماً أو علماء بلد اطرّدوا في هذه الجادة ، ولم يجيدوا
عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال • بل ترى القول الحق
والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيه هذا تارة ، ويصيه مخالفه
تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل
الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين •

الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد في نفسه من المعانى . ومن البين جلياً أن المعانى تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهى دونها أرقام الحاسيين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعانى ألفاظاً عيَّنها كالسما والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوصل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها . والكلم التى تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربى فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في قتيصة العى والفهاة ، ويكثر من الاشارات التى تخرج به عن حسن السمى والرزانة ، ويرتكب التشايبه محاولاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذى تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفى للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكّن الانسان من النطق بألاف من الكلم والجبل دون أن تفرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريبتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنشور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات

في الكثرة أن يكون للسعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١) ،
وتود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعانى التي تركها
لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة
تأليف الكلم ، واقامة وزن الشعر ، وتمكين الثقافية ، فضلاً لا يغنى غيرها
فيه غناءها ، فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد
وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف
دقيق في الاحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى
عليك بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما
يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والافتصال ،
والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ، فان تباين الاغراض ، وتشعب
العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعى
اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيم ، ويتعلقون
منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر
المفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المفحيم ، والمحاضر الغواص على
الدرر ، والعلامة المثجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور .

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة (سيف) أن للسيف أسماء تنيف
على ألف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معانى الألفاظ العربية وأحكامها فتد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالأعراب . وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل التوابع الأواب » ، فالفعل لمضارعة الاسم فاز بالأعراب . وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتيه فله درهم » قياساً لموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم .

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على « ان » لمشابهتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي ، كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي نبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات .

(ثانيها) أن تعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المضرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية •

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنك تجد من ينش القبور لاخذ ما على الموتى من أكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تفررت من طريق القياس لا من طريق السماع •

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس ^(١) » •

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصينغ التصغير والنسب والجبع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها •

(١) من يرى أن القياس في اللفظة على هذا الوجه غير صحيح يرى ان الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) واذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التي ولدت في سرور ، أى ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أي الورقة منه بدرهم •

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثانى بقياس التشيل •



القياس الاصلي

(ما يقاس عليه)

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المدوالقصر ، أو الاتمام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى .

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان في شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » . وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه
كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال
الجارى فيما وصل الينا من شعر العرب ومشورهم ، وما جاء على وجه
انفراد به ، ولا تتبع سبيل من يحددون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب
التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازي في تفسيره « إذا جوزنا
اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً
ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا
استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب
منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على
صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى » .

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد
لامرئ القيس أو لزهير أو لجريز أو الحطيئة أو الطيرماتح أو لأعرابي
أسدى أو سلمي أو تسمى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر
جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق
اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن
وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة
تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من ينتزع من المقدار
الذى يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض
له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن
أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو
« تسمع بالمعيديني خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء
على نحو هذا المثل قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً)
ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ،
والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحصل الآية مالا تطبيقه
بلاغتها من التعسف في التقدير ، نبقيا على ظاهرها ، ولا نسلم أن
الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن
جني في الخصائص شواهد متعددة ولا أخال أحدا يعول في مثل هذا
على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه
بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا
لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به
الاستعمال ، ويثبت في الرواية ، فما نجده واردا في الكلام الفصيح نعلم
أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة
• قتيلا •

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق
الخاص ، وأنه غائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك
اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الألماني مثلا
يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل
مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون
الأخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر •
وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة • ولا شبهة
أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو
علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف
بالمضاف إليه • ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته
بالمضاف إليه •

حاول بعضهم الاعتذار عن قولون في الآية تأتي على وجه يخالف
مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعة .



الحديث الشريف

جری جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجری على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه الى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « واذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله (ص) كلاما فعل به مثل ذلك (أي صرفه عن وجهه ، وحرّفه عن موضعه) وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بسكة أعلم بلغة قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختصه الله للندارة ، واجتباؤه للوساطة بينه وبين خلقه » .

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يستنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول (ص) ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألم بشيء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد ، وأوتي من جوامع الكلم وعلم السنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواية مولّدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيرا ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفا . وتصرف الرواة في الأحاديث

هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون همهم الى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب ، فنتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولا .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى وبهذا الاصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف في تقرير الاحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى انما يجري في غير ما لم يدوّن في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في ألفاظ الحديث — على تقدير تصرفهم — ممن يوثق بهم ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث :

(أحدها) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ؛ فإن المعروف في رواية الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله (ص) (حصى الوطيس) أي اشتد الضراب في الحرب ، وقوله (مات ختف أئفه) أي مات على فراشه وقوله (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا) .

(ثانيها) ما يروى للاستدلال على أنه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمداني وطهفة النهدي وغيرهما .

(ثالثها) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها
كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات
خاصة .

(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ،
فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في
ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يبتدىء بسن روه عن النبي (ص) ،
فالامر واضح ، فإن انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن
الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرف الصحابي في الحديث
على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة
مما يحتج به في العريية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها
ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة
براو يحتج بعبارة في الاحكام اللغوية .

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كامرئ القيس
وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان
ولييد ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام ، كالفرزدق وذو
الرمة . وأما المحدثون وهم المولودون ، وتبتديء طبقتهم ببشار بن
برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ، وكان بشار قد هجا
الاحفش ، فأورد الاحفش في كتبه شيئاً من شعره ، ليكشف عنه (١) ،
وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً اليه لأنه كان قد
هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب
الايضاح ببيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه

روض الاماني لم يزل مهزولاً

(١) كتاب الموشح للمرzbاني ، (٢) خزنة الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد الدولة كان يجب هذا البيت
وينشده كثيرا (١) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به
من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد بيت
لأبي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في
اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بنزلة ما يرويه ، ألا ترى
الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماصة ، فيقنعون بذلك لو ثوقهم
بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر
أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على
هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما
يقوله المتنبي بنزلة ما يرويه » .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط
والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم
بالعربية بمقتضى النشأة والفترة ، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين
وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول
فهذا أبو تمام يقول :

لعدلته في دمتين تقادما

محوّتين لزينب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة

ففي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بثوق بثوق أو أبواق .

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

(١) تاريخ ابن خلكان

الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يرد على صاحب القاموس في قوله « والا نموذج لحن » بأن الزمخشري سبي كتابا له بالنموذج ، والنووي عبّر به في المنهاج فقال «أنموذج المتماثل» .
 وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغني لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم اشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه «وها أنا بأبح» . ووقع صاحب القاموس في هذه الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الاشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في خطبة القاموس «وها أنا أقول» .

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أن سيبويه والاختش قد استعمالها في كتابيهما . فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو منتظر لأن تظهر بالحجة .

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبي ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة اضافة « آل » الى الضمير قول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جده

ويزيد من أعمدائه في آل

ثم قال : وأبو الطيب وان كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فان في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عثوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمر ؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدي وابن عباد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطليوسي في شعر المتنبي الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستثناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان . ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات في بعض الايات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها ، فانما يكون الرد وجيها اذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :
(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيسا كان من نوعه ، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئى في النسبة الى شئوة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلى قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الاخفش بكلمة « شئى » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالاصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي ، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حنفى وصحنى وبجلى .

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يميزون لاحد النسج على مثاله ، وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقيسا في كل ما كان لامه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسوع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا . ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رام » مَرْمُومٌ ، وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصْمُومٌ ، ومسك مَدْمُومٌ ^(١) ، وفُرس مَفُورود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه .

(ثالثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عَيَّيد ، تصغير عِيد ومقتضى القياس عَوَّيد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يردُّ الاسماء الى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلَّ في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس .

أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عَيَّيد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بسذهب من يجيز اجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعا مقرونا بأن أو

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدوف على القياس .

مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل
« عسى الغوير أبوسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائماً » .
والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث
الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي
يقول أفصح اللغات ، ويلغي ماسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ
والفصيح واحداً » .

وممن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ؛ فقال « ولو اعترض
بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فستسعت
حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان
سبع ممن ترضي عرييته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا
نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلظه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات
الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على
الشاذ ، ويذهبون في مثله الى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ،
ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض
النجاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب
الكوفيين من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من
قبيل ما دفعت اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط
صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو
أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها القضفاض

أبيض من اخت بني اباض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه
من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه الى المسوعات الشاذة •

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مساغا ، ومن أمثلته أن البصريين يسمعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تسكا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل أسودين وأحمرين

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي لا يقوم عليه قياس •

والتأويل انما يقتضيه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل ابن هشام تأويل أبي على الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيب الا المسك » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم •

والحق - فيما يظهر - أن مايجيء على غير القياس قسمان :
(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه •

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن يسمّوا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربيّ يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع ان يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذ ما مثلهم أحد »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تسمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم : ان العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعمده النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

(ثانيهما) ما يرد في الكلام الفصيح ، وتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معاش » بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ؛ صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس . وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً في بناء مفردة ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناها في دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعدّه فيما يقاس عليه ونسج على منواله ، ان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدم معمول المصدر على

المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وإن منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصمه الفوز أن قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ؛ لقضينا لقوله بالقصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى : « فلما بلغ معه السعي » ولا نبالي بتقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً وإن منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « وأنا له لمن الناصحين » .

القياس على ما لا بد من تأويله

بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع • ولا يستقيم المعنى إلا بتخرجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس • ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤولون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً ، فيكون المراد من المصدر نحو « بغتة » في قولهم « طلع زيد بغتة » اسم الفاعل ، أو محمل على أنه في التقدير « ذا بغتة » • وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع • وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يقاس عليه • وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحتله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسنا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند إيرادها مورد الحالية •

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات • وجاءوا إلى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافاً إلى الهلال •

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه .
ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرابتي » وليس هذا بنكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعهد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه تصارييف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعنا ملة . وذلك غلط انما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يستنع عندي أن تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه بسبب . أو يخرج على حذف المضاف الى خبز ملة » .

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتنصيب في مثل هذا يرجع فيها الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثديها » فقال

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثدييها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثدييها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثدييها بمكان أكل الشدين أنفسهما •

والتفصيل الذي سبق آتفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل ، والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة •

سبب اختلافهم في القياس

من الجلى أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فإذا وجدوا في الكلام نفسها أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك اللفاظ المسوعة أشباهها ونظائرها .

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتكوين القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر على السماع . وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع .

وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين - قالوا : إن صيغ المبالغة : فَعَّالٌ وَمَفْعَالٌ وَقَعُولٌ ، لا تعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوِّلون الشواهد التي سردوها البصريون مثل « أخو الحرب لبأسا إليها جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا

ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها
المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما قصصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل
مباشرة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به
أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير
تفاضل .

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو
الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في
صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها . ومن لا يثق بأمانة
الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية
الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام
اللسان . وإذا تبادر الى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك
السبيل لأن تستبسط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر الى ذهن
غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الاصول الثابتة من قبل ،
فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، ومبني على
غير أساس .

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الابواب بتفصيل ، واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وانما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريد أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الالمانى ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الالمانى أو احدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الالمانى صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فانها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والالمانية . ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرأ كمصدر لقي .

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا

الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا مأخذها
ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) مالا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعللة » مصدراً
للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعربد ونحو « إفعال » مصدراً للفعل
الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعيل » مصدراً للفعل المضعّف كعّلم
ونحو « مفاعلة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو « افتعال »
مصدراً للفعل الخاصسي كارتقى ؛ ونحو « تفعّل » مصدراً لما جاء على
تفعّل كتكلم .

(ثانيها) مالا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في
الكلام ، كالمصدر الوارد على « فَعَال » نحو كذب كذّاباً ، أو
الوارد على فَعِيلِي نحو الحِيثِي للمبالغة في التحاث . أو ما جاء على
فَعَلَى نحو جَسَزَى ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سئيّة باطلا

وأشار بالوجلي على مشير

وقوله :

على الغزلى مني السلام قريباً

لهوت بها في ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجلي والغزل فَعَلَى ، وإنما قاسهما بشار .
وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع .

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من
مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعَل » مصدراً للفعل المتعدي كشرب ،
وفهم ، ونصر ، ونحو « فَعَلَ » مصدراً لفعل اللازم ، كمرح ، ونحو
« فَعُول » مصدراً لفعل اللازم ، كقعد وغدا .

وسبب الخلاف في القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صينغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها في صينغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع .

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس ^(١) . وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس .

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الي القياس ، قال أبو علي الفارسي : ان الغرض مما ندوته من هذه الدواوين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع ^(٢) .

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة ، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيبويه والاختش

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني

فَعْلَة

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتى به على وزن فَعْلَة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل ، فتقول في المرة من الرمي رَمِيَة ، ومن الجلوس جَلَسَة ، ومن الذهاب ذَهَبَة ، ومن الاتيان آتِيَة ؛ أما مازاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، تريد واحدة من الاكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . ونقل انهم قالوا : اتيانة ولقاءة ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة الا في اضطرار شعر قبيح . لان المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلَة » وذلك اذا كان الفعل منها على فَعَلَ أو فَعِلَ ^(١) .

الافعال

إذا كان بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الاحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلاً ؛ على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع .

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلَ لا غير ، ولكن وزن فَعَلَ لا يختص بمصدر فَعَلَ بل يكون لمصدر فَعَلَ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلَ على فعله الماضي أو المضارع ، اذ لا تدري كيف

(١) لسان العرب في مادة (آتى)

تنطق بالفعل وهو محتمل لان يكون من باب نصر أو فهم •

واذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتتظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فان كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فعل » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فان مضارعه لا يأتي الا على وزن يفعل ، ويفعل أيضاً متى كان غير حلقى العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فاذا سمعته ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر •

فان كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فَعَلَّ » بضم العين ، فان مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لان وزن يفعل لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب •

فاذا سمعته ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزّل • وكذلك يكون الحكم في الافعال الرباعية نحو أكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسادسية نحو استقبل ، فان كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي •

فان كان الفعل الماضي من باب « فَعَلَ » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يَفْعَل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يَفْعَل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فَعَلَ » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل اذا ورد ماض من « فَعَلَ » توقفتنا في صوغ مضارعه على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه اذا لم يسمع لفعل جاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناء فان شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام . فالفتح للتخفيف والحاقا بالاغلب . وقال الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فَعَلَ أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما (الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالاً معاً ، وليس على المستعمل شيء ^(١) » ونظر بعضهم الى أن الأكثر في مضارع فَعَلَ الكسر فجعل الكسر هو القياس ^(٢) .

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة « أفعل » أغني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديه الى مفعول واحد إن كان لازماً ، أو الى مفعولين ان كان متعدداً الى مفعول واحد ، أو الى ثلاثة مفاعيل ان كان متعدداً الى مفعولين .

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب القراء

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس . وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى الى مفعول واحد ، قياسي ؛ نحو جلس وأجلسته ، فإن كان في أصله متعدياً الى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس الثوب وألبسته إياه . وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدى الى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى الى اثنين ليتعدى الى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم وإن لم يرد به سماع .

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيداً عمراً ؛ أو أمدحه فلاناً ، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع . ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكافية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المعتدي لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المعتدي الى واحد على السماع .

ومن نظر الى أنها تدخل على اللازم والمتعدى الى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس ، سوّى بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما اجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدى لمفعولين ، فالحاقاً لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ، لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب .

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فإذا قلت : أقمته

أو أقعدته أو أفهمته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم ؛
ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتمته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في
ذاته وصف باق .

ومن الصيغ المختلف في إجرائها متجري المقيس عليه وزن « فَعَّلَ »
وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسن
وقبح وجدّد ، وفي الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو
ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ،
ليتعدى الى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف
الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ،
وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يُعَدُّون أفعالا بهزة النقل
نحو أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه ، وأشبعه
وأصلحه وأغضبه ، ويعدّون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وقُدِّسه
وحلّته ونظّمه ، ويجمعون في أفعال بين هزة النقل والتضعيف ، نحو
ذكره وأذكره ، وأضافه وضيّقَه ، وشَرَّده وأشَرَّده ، وطَيَّبَه وأطابَه ،
وبَعَّدَه وأبعدَه ، وفسَّده وأفسده ، وظمَّاه وأظمَّاه ، وجَوَّعه وأجاعَه ،
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهزة النقل ، أو
بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سنع من العرب ، فإن
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق
القياس ، وليس لك أن تقول : ظرّفته أي جعلته ظريفاً كما ساغ لك أن
تقول : حلّته اذا جعلته حلّياً ، ولا ضخّته أي جعلته ضخماً ، كما
ساغ لك أن تقول : فخّمته أي عظّمته .

ومن الصيغ المحتسلة لان تكون موضع اختلاف علماء العربية في اعطائها حكم القياس « افعل » الآتي مطاوعا لفعل الثلاثي ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه (١) .

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب في مطاوع فعل هو افعل ، نظرا الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام الفصيح .

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة افعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعّل » من الافعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فافتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فافتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الافعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الافعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علبته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ، وعلبته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل .

فمن قصر « افعل » على مطاوعة « فعّل » الذي يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فموقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعي فنحو انطلق جاء مطاوعا لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافية

الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة نحو انغلق ، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى أغلق .

افتعل

ومن الافعال المزیدة « افتعل » وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم نحو ورقى وارتقى . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدي نحو خلّسه واختلّسه ، وحازره واحتازره ، وصاده واصطاده . ولا خلاف في أن هذا النوع سماعي . فليس لك أن تجيء الى فعل ثلاثي لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلاً في وزن افتعل موافقاً له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكموا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد أن العرب تكلموا به .

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد . وزاده فازداد . ورفعته فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعاً لفعل رباعي . نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيساً . ولكن علماء العربية يتفقون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولا مسحته فامتسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فافتسد . ولا أجلسه فاجتلس .

باب المغالبة

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في وزن يَفْعَلُ فتقول : كارمني فكرّمته أي غلبته في الكرم . أو إن كارمني اكرمه أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصمني فخصمته وأخصمته . وفاخرني ففخّرتّه وأفخرّه . وشاتمني فشتمته وأشتّمه . ولكن علماء العربية مع اغترافهم بكثرة ما ورد منه يقصرونه على السماع .

قال سيبويه في الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته أنزعاه . استغني عنه بغلبته » وقال الرضي في شرح الكافية « ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك تقل كل لفظ أردت الى هذا الباب » .

واذا لم يصل باب المغالبة ان يكون مقياسا . فمعنى هذا انك لا تأخذ من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما اذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل ، نحو كاتب وعالم ، أو يفتح بيم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكرم ، ومخترع ، ومُستكشف ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فَعَلَ كضَحَم ، وفَعَلَ كحَسَن ، وفَعَلَ كفَرَح ، وأفَعَلَ كأبيض ، وفَعَلَ كجَويل ، وفَعَلَ كعجلان ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك اذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حاسن ، وغاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياسا لا تنقيد فيه بسماع .

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعل أو فعّالان أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعّيلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها .

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعل وفعل وفعل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليه وحذر . ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال (٢) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه .

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فعّيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يتفقون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجوهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنّي فعّيلاً الا ما بنته العرب ، وتكلبت به ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه الا أن يجيء فيه شعر فصيح » .

اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بسيم مضومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر .

(١) روح الشروح على القصور

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فاذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من « تقع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان تقع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول تقع منقوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فِعَل كذبح ، بمعنى مذبوح ، وفَعَلَ كفنص بمعنى مقنوص . وفعله كلقاطه ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جعله مقيساً ، وهو فَعِيل ككتيل بمعنى مقبول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يَجِء من فعله فَعِيل بمعنى فاعل ، فيقال بقتضى هذا المذهب حسيده بمعنى محسود ، وضهيد بمعنى مضهود حيث لم يَجِء فَعِيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لانه جاء نصير بمعنى فاصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم . وسبب الخلاف ان « فَعَيْلا » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ؛ ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصرُوا القياس على ما لم يَجِء من فعله فَعِيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

فعل التعجب وأفعل التفضيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تسمك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما تستاز به الصيغة ، فإن كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل إسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربدته ، أو هو أشد عربدة ، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة نحو اتفعل أو افتعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وصنعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

(٢) طائفة تجيز أخذهما من « أفعل » لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من

قبل ، واعتد هذا المذهب على أنه سجع من العرب أخذهما من «أفعل»
بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدنانير ،
وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد .

(٣) طائفة تجيز أخذهما من كل الأفعال الثلاثية الزائدة ، كأنفعل
واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف
الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية
أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل
مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به
التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على
وجه يحتل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل
هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يلقى سوى أن ما أموته لم يسمع من
العرب بوجه ، فارجع الى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ
فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما
على طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة إن شاء الله .
وذكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنيًا للمجهول ،
وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيداً ، فإنه يسبق الى
الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فإن كان
القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب
من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة ^(١) قياساً سائغاً ،
اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره
وما أخصره ، ومن أمثالهم (أشغل من ذات النحين) .

اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مِفْعَل

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيَّط ، ومفعلة نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثة .

ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثيا هو ان الافعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعل ومفعلة ومفعال لا يسمع الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الاوزان الثلاثة لفانت المعاني التي تدل عليها الاحرف الزائدة في الفعل ، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعى حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وصرح بعض الكتّابين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلمهم نظروا الى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الافعال المتعدية ، ونحن نجد في الامثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلام ، ونحو مرقاة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدّي ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الافعال اللازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدا لجماعة أن يسموها مسبحة أو مسبحا لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين .

مفعلة

يشق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مفعلة ، فقالوا : أرض مأبلة أي ذات إبل ومأسدة أي ذات أسود ، ومسبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومفشاة أي كثيرة القش ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : مكصاة ، ولكثيرة الرمان مرمنة ، ولكثيرة الخزان (١) مخزاة .

(١) ذكر الازائب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سمع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فان قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسى بالمكسل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها متفعله ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض متسبعة أي يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ متفعله من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الأرض كثيرة الذهب مذهب .

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصَّرف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو امالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويطرء صوغ « فَعَلَ » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورأسه ، أو ائالتها ، نحو شَحَمَهُ ، وَلَحَمَهُ : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَحَهُ ، وَسَهَمَهُ : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنها غير مقيسين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعملها نحو جَدَرٍ وبَّارٍ : عمل الجدار والبئر ، أو أَخَذَها ، نحو ثَلَثَ المال وربَّعه : أخذ ثلثه وربَّعه ، الى العشر » .

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للارض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَةٌ ومَقْتَأَةٌ ومَذْبَةٌ (١) .

ونقل شراح درة العواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استعمل وأصله الهزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلا كان قياسا جائزا مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الأعيان بإطلاق ، وهو موضوع يستدعى بسطا في القول ، فنكتفى في هذا الفصل بما حدثناك به ، وندع البسط الى غير هذا المقام .

ما هو الاستقرار الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل واسم المكان واسم الزمان - عندما يريد تقرير قواعدها - أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية ، نظرا الى سعة اللغة وانتشارها الى مالا يمكن الاحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها الى أن يأتي على مقدار يفيد ظنا قويا ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقرائه يكون قاصدا لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع الى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع .

وهنا اشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة اذا لم يلزمه استقرئ جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الافعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الافعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقرؤه من المصادر والافعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافا

أو أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويح ونعم وما
شاكلها من المصادر والافعال التي يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الافعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في
الاشتقاق على ضربين :

(أحدهما) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن
يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويح ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم
لها مع كثرة تردها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لبقائها
على هيأتها . فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى
تركه ، والناطق بما يقصدون الى اهماله ناسج على غير منوالهم ، وناطق
بغير لهجتهم هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز
استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في
شرح الفصيح « انما أهمل استعمال وَدَعَ ووَذَرَ لان في أولهما واوا ،
وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال
« واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في
القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النشر) ^(١) .

(ثانيهما) ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيأة
واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعمل به على
طبق القاعدة وان لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا
فيه على وَفَق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا
النوع وان لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق .
قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا
ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وانما
سمعت بعضها . فقصت عليها غيره . وقال ابن جنى — بعد أن سرد أمثلة
من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من

كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه .
فإن قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة
الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما
لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً الا بعد الاستقراء التام ، ولا نقوه الا بعد
الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم
مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الاحوال التي
لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الذى يفيد ظناً قوياً يكفى
لتقرير أحكام اللغة . ويدل على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع
أقوال العرب قولاً فقولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد
« فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فإن
وجد الامر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الاول ، لم يسعه الا
مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه
قد نقل أن امام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمقته »
و « ما أفقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من
المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال
العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال :
ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة
مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند الى الاستقراء الذى
يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند
الى الاستقراء الذى يفيد ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر
بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضى — مثلاً —



قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قولهم :
ان اللغة لا تثبت بالقياس .

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون اليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه في بعض الاحيان ، كما قال : ان الناصب إذا فعل شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بأن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدرى كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فظل ان يدرى كم صلى » فقياس « اذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أساء الافعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للافعال التي قامت هذه الاساء مقامها وهي الزم ، وأثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أساء الافعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الافعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الاحوال اللفظية ، أجازوا ترخيجه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخيم المؤنث بحذف التاء .

وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ،
وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :
(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا
تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا
حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن ترددها
على قائلها ، كما أنك لا تضعها بسجل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا
كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعاً عن الإضافة لفظاً : « انها
شابه الحرف في احتياجها الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ،
فاذا قلت ان هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها
أثرها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص
الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ،
فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ
وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن
شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا
المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي في حكم
المقطوع عن الإضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من
البناء .

ولا يسعك بعد هذا الا أن تسل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل
منها وليس في ذهنك أثارة من علم .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ،
 نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ؛ فتدخل على مبتدأ
 خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ؛
 نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم
 خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ؛ فقال : لأن هل إذا لم تر
 الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق
 الالفة فلم ترض حينئذ إلا بمعاقته • وكلام هذا النحوي وهو يقرر
 حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحة عشقت ظلياً حوى حورا فمذ رآته سمعت فوراً لخدمته
 كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنت إليه ولم ترض بفرقه

أقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الاصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضضن أن يقال غَضَضْن ، قياسا على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلّة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

(ثانيهما) قياس المساوي ، وهو أن تكون العلة في الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلّة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى .

(ثالثهما) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلّة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلمتي قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظا لا معنى ، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل

الماضي واقع موقع المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه كالتعريف والتكثير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وان كانت في ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه .

فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماض ؛ حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الاقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحا ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ؛ متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحا ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفا للاصول خارجا عن حد القياس .

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي - بلن ، قائلا إن لن أضرب ، نفى لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيدا سأضرب . يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس . ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف انما وقعت موقع أسماء الافعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال .

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فان الاصول التي يجيء حكم الاصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالاصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلا ، وهو أن الالفاظ انما وضعت لافادة المعانى ،
أقوى من الاصل الذى ينسج من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا
كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم
لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجتهد في العربية أن ينسج قياس زيادة
« كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس
من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياسا على تقديم معمول
الخبر الثابت على خلاف القياس ، اذ القياس تقديم العامل على المعمول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصل
موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل
التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، وردّ البصريون هذا
القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لانهم لا يوافقون على حكم الاصل
وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الالوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف
في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل راجح ، فله أن
يتعلق بشل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

مباحث مشتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالاسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقا بين الاسماء والافعال ، نحو هزة الاستفهام ، وما النافية ، أو مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو قد ، ولا النافية ، وان الشرطية .

فاذا وردت كلمة من امثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الاصل « لما » الحينية ، فانها انما جاءت في كلام العرب موصولة بالفعل الماضي ، ومقتضى الاصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لحّن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير في التلحين
واذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد الا مجردة من أداة التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الاداة ، يجرى هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الاصمعي ان تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الاصمعي في وجوب تجردهما من أداة التعريف وان استعمالها بعض الادباء كابن المقفع وبعض النحاة كسيبويه والاختش موصولة بها ، وكل من هؤلاء

الادباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وإنما الحجة في روايتهم .
وبمقتضى هذا الاصل انكر الحريرى ادخال آل المعرفة على لفظ
« كافة » فافظوا الى أن العرب لم تفعل ذلك (١) .

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل آل على اسم
الا اذا سمع اتصالها به في النصيح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن
يتبع واضع القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل لفظوا بها
مقرونة بآل المعرفة أولا .

فالجواب أنا لا ندعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة الا بعد
أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها تجميعا موصولة بآل
ما عدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وإنما جاز لهم
استثناؤها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد
تسر بقصيدة أو خطبة أو محاوراة ، دون أن يعترضك شيء منها ، وعدم
استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم ،
دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الاداة ، ولا يسوغ لنا الحاق
الكلمة بأشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة اذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من
الالفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في
أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ،
وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، واذا
لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا
أن نتصرف فيها وتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يتم الدليل على
قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة ثقلها على ألسنتهم
ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب الى زيادة البحث في
استعمال هذه الكلمة .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التى قال صاحب اصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل الا في سياق النفي وهو أحد وعرب وديثار وأخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحادى ولبى ودوالى من الكلمات التى لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير » مراعى توافقهما في المعنى .

وان شئت مثلا يزيد البحث بيانا فان العرب لم يستعملوا الضير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الاشارة نحو هاأناذا قائم ، فرأى ابن هشام ان الشواهد الواردة بهذا الاسلوب قد بلغت في الكثرة الى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضير باسم الاشارة ، فمنع من أن يجيء الضير المقرون بهاء التنبيه مقطوعا عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضا جرى في « غير » المبنية على الضم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندي كتاب ليس غير وقولهم « لا غير » لحن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحاً ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لاغير تسأل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيسا ، كناء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وامرى وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانية في مؤنث انسان الا اذا نقل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الاصل أنكر الصفدى قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ،
لانه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك
الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .
فالمذكر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياسا ، وكذلك المؤنث
منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل في المذكر الا اذا ورد به نقل
عن العرب ، كما سمع الثقة اسما للقرودة ، ولا يقال في ذكرها التق ، حيث
لم يقم شاهد على استعماله .

* * *

القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للآخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على البدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فمن يجهز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فإنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلاً - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفرءاء والاختش ذهاباً إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه .

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : أما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وأما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل في محل الاختلاف يبد من لا يجوز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاختش وأبي الفتح في إجازة عود الضمير المتصل

بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين
يسنعون هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سِنَمَار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الاخذ بهذه الشواهد وحملها على
الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على
خلاف الاصول المعتد بها ، لا يجعل مقيسا الا حيث تكثر شواهد حتى
تدل على قصد العرب لاطراده .

ومقتضى هذا الاصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب
اليه من الحكم ، نحو قام الرجال الا عليا ، فان مرتبة المخرج بعنوان
أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا ان المستثنى مخرج
من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال
تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني الا زيدا القوم ، أو على الحكم
فقط نحو القوم الا زيدا اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معا على
أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ، والحق ان مخالفة الاصل
بكل واحد من امرين على انفراده ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين
كليهما .



القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلتقي بينها بفصل ، وقد خالفوا هذا الاصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت في مثل قول الشاعر :

ويستحن الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا
أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطها ما لا يكفى في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، وطلعوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثرا في أحكام النحو أن كثيرا من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لان الموصول العامل أشد اتصالا وصلته من الموصول غير العامل ، اذ الاول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثانى فطلبه لها من جهة واحدة وهي الموصولية .

القياس في الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربى تقضى أن لا يلفظ الانسان بعبارة الا أن تجيء مطابقة للهيئة العربية .

وهذا الاصل هو الذى يتمسك به من لا يجوز حذف كلمة من الجملة حيث لم يبق عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن ملكون حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وان قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فاذا جرى خلاف في حذف احدى الكلم فالاصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : ان العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يسكن اطراده ، وهو صحة الحذف للدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالنعت أو المنعوت انما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، اذ أقصى ما تدل عليه شواهد أن الحذف هنالك غير مخالف لاسلوب اللغة ، وانما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والبكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسطة في كتب الفروع .

واذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثلته أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس
واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبى حذفها قد يتمسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوهم ارادة الاثبات الذي هو ضد مدلوها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح الحاق لفظ « ما » بها وان كانت مرادفة لها في المعنى ، لانها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال .

واذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟ .

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أيهم أفضل ، والاصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالقائل بمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والقائل بجواز اللاحق ناظر الى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما يثبت لاحدهما من الاحكام يصح اعطاؤه للآخرى حيث أن الاسلوب معهما متماثل .

القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بمكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : قل ولو مان ونومان بحال النداء ، وقط وعوض بالظرفية أو الجر بمن .

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني : ان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا توكيدا ، فيستنع ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلُّها وهو ناهل »

ومما يجرى على هذا الاصل قولهم : ان كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن فازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه بمثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الاصل المقرر في الصدر ، فقال في شرح الدرة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكر ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجوه الاعراب ، وفي الناس

وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعربة حجرتنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .
وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال
فانه لا يطابق ما قاله آسائذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية مالم
ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في
التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى
ذلك الاديب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات
اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأفحش .
ولو اقتدينا بالشهاب في اباحته ، وسرنا على أثر مقالاته المطلقة
العنان ، لعبدنا الى مثل قط وقبل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية
الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه القوضى ،
فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجره على القاعدة في
الاعراب نوعان :

(احدهما) ما يدور على السنة البلغاء وغيرهم ، ويجرى في
مخاطباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا
هو الذي تقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجاري كلامهم
نظما ونثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الاعراب يشعر
بقصدهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم
الا أن نتحرى الطريقة المألوفة في استعماله .

(ثانيهما) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وانما يرد في حال لا يدل
على قصدهم الى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو
الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة . ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرغام أو اللوذعي أو
الفصل الا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا ايراده في تراكيب من عندنا مضافا
اليه أو مبتدأ أو خبرا •

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه • ويمكنك
أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بسجرد
النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعاً ، فيجب
على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا - مثلاً - اقامة
شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجود من الاعراب
بحسب وضعها •

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن
نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد^(١) ثم قال : ان جزئيات
الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى
النقل والساع ، والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك •

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول :
ان أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن
المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً • فهذا لا يكفي في
صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً ، فان من التراكيب ما يفهم منه
المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ،
وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب عريية ، قلنا : هذا
هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على ، والمسجد
خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص
للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب •

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين
فان المسجد معطوف على الدار المعمول لحرف الجر • وخالد معطوف على
علي المعمول للابتداء

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والنصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه بالعامل كالفعل والحرف انما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم .
ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الاسباب العقلية أو الحسية ، وانما هو بقصد المتكلم الى جعلها وسيلة للعمل ، جاز تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو « أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الاثر لا يوجد قبل علته الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضا ان يتوارد عاملان على معمول واحد ولكنهم ضعفوا قول المبرد : ان الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ، فقالوا : ان توجه عاملين الى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبمثل هذا الوجه ضعفوا قول القراء : ان زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ، واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للاول ضميرا مقدرا .

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد يبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة ، فمقتضى قول الكوفيين : ان الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وان كان انما عملت في الخبر ، امتناع نحو كان زيد كاتباً وعمر شاعراً لانك عطفت قولك « عمرو شاعراً »

على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ، وهما أي العاملان كان والابتداء ، ولكنه يقتضي مذهب البصريين كلام عربي فصيح ، لأن المعطوف عليهما وهما « زيد كاتباً » معمولان لمعول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولي عامل واحد وإن اختلف اعرابهما لا مزية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :
(أولها) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل .
(ثانيها) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس .
(ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحروف الناصبة للأفعال أو الجازمة لها .

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

(خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ، كالابتداء والاضافة في الاسماء ، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال .
(سادسها) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى ، كاسم الإشارة وحرف التثنية في رأي من يجعلهما عاملين في الحال ، نحو هذا زيد كاتباً ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق الظرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا اليه عاملين مختلفين ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .

وَبُنِيَ عَلَى هَذَا أَنَّهُ مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ
الْأَقْوَى ، لَمْ يَعْدَلْ عَنْهُ إِلَى جَعْلِ الْعَامِلِ مِنْ صَنْفٍ غَيْرِهِ ، وَقَدْ اخْتَارَ
سَيُوبِيه أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمُنَادَى فَعَلًا مُقَدَّرًا ، وَرَجَّحَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
الْعَامِلُ حَرْفَ النِّدَاءِ وَأَنْ كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ ، حَيْثُ قَالَ : أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُنَادَى
فَعْلٌ مُضَرٌّ تَقْدِيرُهُ « أَدْعُو » .

وَالْتَحْقِيقُ فِيمَا نَرَى أَنَّ الْمَوَازِنَةَ بَيْنَ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا ،
وغيره إِذَا كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ ، يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ النَّظَرِ فِي الْمَعْنَى ، وَسُرْعَةِ
اِتِّقَالِ الْخَاطِرِ إِلَى الْمُقَدَّرِ ، فَإِذَا كَانَ الْمُدْعَى تَقْدِيرُهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الذِّهْنُ
بِسُرْعَةٍ ، أَوْ لَا يَلْتَمِثُ بِنِظَامِ الْكَلَامِ عِنْدَ مَا تُصْرَحُ بِهِ ، فَالرَّاجِحُ نِسْبَةُ
الْعَمَلِ إِلَى الْمَلْفُوظِ بِهِ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَصْنَافِ الضَّعِيفَةِ ، وَهَذَا مَا دَعَا الْمُبْرَدَ
إِلَى أَنْ قَالَ : الْعَامِلُ الْمُنَادَى حَرْفُ النِّدَاءِ نَفْسُهُ .

وَالرَّجُوعُ فِي الْعَوَامِلِ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى وَيَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ ،
يُرِيكَ أَنَّ قَوْلَ سَيُوبِيه . أَنَّ الْعَامِلَ فِي عِظْفِ النَّسَقِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتَّبُوعِ ،
أَقْوَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ : أَنَّ الْعَامِلَ مُضَرٌّ وَيَقْدَرُ مِنْ
جَنْسِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

وَإِذَا وَزَنْتَ بِهَذَا الْأَصْلِ قَوْلَ الْجُمْهُورِ : أَنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجَلِهِ فِي نَحْوِ
« قَمْتُ أَجَلًا لَكَ » مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ، رَأَيْتَهُ أَرْجَحُ مِنْ مَذْهَبِ
الزَّجَاجِ حَيْثُ أَرْجَعَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ وَقَدَّرَ لَهُ فَعَلًا مِنْ نَوْعِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ
قَمْتُ وَأَجَلْتُ أَجَلًا .

وَمِمَّا يَجْرِي عَلَى هَذَا النَّسَقِ . أَنَّ الْجُمْهُورَ يَرَوْنَ أَنَّ عَامِلَ الْجَزْمِ
فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ ، شَرْطٌ مُقَدَّرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ فِي نَحْوِ
« اسْتَقِمَّ يَرْفَعُ اللَّهُ قَدْرَكَ » أَنَّ اسْتَقَمَّتْ يَرْفَعُ اللَّهُ قَدْرَكَ ، وَذَهَبَ فَرِيقٌ
إِلَى أَنَّ عَامِلَ الْجَزْمِ هُوَ الطَّلَبُ نَفْسُهُ ، وَمِنْ أَقَامَ مَوَازِنَةَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ ،
قَدْ تَدَفَّعَهُ قُوَّةُ الْمَعْنَى إِلَى تَرْجِيحِ قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، فَإِنَّ رَفْعَةَ الْقَدْرِ فِي الْمِثَالِ

السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بأفادته الامر أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطلق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعل الطلب نفسه ، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقريئة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فإن الفاء تنبىء عن هذا الارتباط الذي سميت من أجله فاء السببية .

والاصل في الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال أن تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الاصل « ما » و « لا » و « ان » النافيات ، فانها من قبيل ما يشترك فيه الاسماء والافعال ، وقد أعطاها بعض العرب عمل « ليس » الناسخة .

فاذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الاسماء والافعال فهذا الاصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيمكنك ان تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بنوعي الاسماء والافعال .

وعلى هذا الاصل ينبغي خلافهم في ان واخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سمع اعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز اعمال هذا الحرف . واختلفوا في اعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالاسماء ، فساغ اعمالها ، ولا يسوغ قياس الاحرف الباقية عليها ، لان « ما » أزلت اختصاصها بالاسماء ، وهيأتها للدخول على الافعال .

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وإنما يعمل عملاً واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين نحو ان ، وإذنا الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين ان وأخواتها فإنها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فإنه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فإنه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والأصل فيما يسند إليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ، فإذا احتسل وجه الأعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه السبل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الأول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب ^(١) أو نهي منصوب بالخلاف المسى عندهم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتي مثله » .

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الأعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الأسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وإذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقتها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفنلحق الصفة الثانية بالأولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا اللاحق ، ونقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للمصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التساؤل في العمل ، فانك ترى كثيرا من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه •

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محسود " مقامه ، ومرفوع ذكره ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتل وجريح ، وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعلا بشيئه وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتييل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا الى أصل القياس •

ويدخل في هذا الباب صيغة فَعِل نحو حذر ، فالجمهور ينعون ، عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه الى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ما ليس ينجيهِ من الأقدار
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق
أنه قال : ان سيبويه سألتني عن شاهد في تعدي فَعِل ، فعملت له هذا البيت •



القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارنا لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إنَّ «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها «ما» المصدرية الظرفية .
وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملًا ، كما شرطوا في نصب « اذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فاذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهملًا .
ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه الا ممن لم تبلغه الشواهد التي خليت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما اذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل ان وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسمها مقدما على خبرها ، فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهمالها .
وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيرا فان للمخالف في الشرطية أن يدعي أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ انما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، اذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد في القسم الاول .
ولمدعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينقضى الشرطية
فعليه باقامة الدليل .

فنكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك
الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب .

فان سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل
مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه
في حرز من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف
على الضمير المجرور الا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون
فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ،
منها قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام » وقول
الشاعر :

« فاذهب فما بك والايام من عجب »

وقد يستمر مدعي الشرطية متشبثاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه
الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل
أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية « تساءلون به
والارحام » أن الواو في قوله (والارحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف
الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى .

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة
الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو
اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل
الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً ، فان أبدى القائل بالشرطية
وجهاً صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ،
واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصرى : ان الفعل الناسخ المقرون بما النافية
لا يجوز تقديم خبره على « ما » ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

الناسخ المنقح بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخر عنه . وقد نازع
الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع الا
مؤخرا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه
هو أن « ما » النافية من الادوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لها
بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فاذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي
باب القياس مفتوحا في وجه المخالف ، فان كان قريب المأخذ حسن
الموقع انهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على اطلاقه .

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أي موضع شاء ويصوغها في أي وزن شاء ، دون أن يراعى قانونا أو يجري فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : «عند سدره المنتهى» : اتقيد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلا : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوبا بالمجرور فكان حق التسمية المحصول فيه .

ثم تصدعني الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن صوغ اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما يسوغ اذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدره المنتهى » دون المنتهى اليها . وبمثل هذا يجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه « الشفا » حيث قال : ان ماورد مدودا كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المحتار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يجيز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المحتار أو المقتطف انما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو
قطف ، ولو علم أنه لا يقال محتار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما
اسما لتأليف بعينه لم يكن مخالفا لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤاخذ
الناطق بهما بعد أن صارا علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به
القائل : اقتطفت الثمرة واحترت في أمر كذا .

ولا أدري الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في
قوله « فقعمس علم مرتجل قياسي » اذ لا نعرف فارقا بين فقعمس وغيره
من بقية الاعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل الا في صيغة هذا
العلم بخلاف غيره من الاعلام المرتجلة كسعاد و«أدد» فانها مرتجلة نظرا
الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هذه الاعلام
بصيغ أخرى .

والله اعلم بالصواب

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث اليّ المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدرا باقتراح الاستاذ المغربي .

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استمالة نظرهم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستكشف من ابداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا نستكشف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألّوفا من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوّأت من قواميسنا الصدر والمحراب . وألّوفا من الكلمات الدخيلة التي ألّفتها الاسماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الامم الراقية : فان معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والاصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فاذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجدت فيه إزاء اللفاظ الافرنسية المحضة ألفاظا أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلا كلمات Mesquine « مسكين » Felouque « فلك » Marbout

« مرابط » (شيخ صوفي) Blei « بلد » Cable « جبل » Sirop
 « شراب » Houri « حورية » Mantille « مندبل » Jave « جرة »
 في نظير ذلك من الكلمات العريبة التي يحلوها المحل الارفع من معاجمهم
 ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم . ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة
 أن الكلمات الدخيلة التي سيناها (غير قاموسية) تبقى مردولة سيئة
 السعة مادامت لا تذكر في معاجنا العريبة . وما دام كتابنا المجيدون
 يأتون من استعمالها خشية أن ينسب اليهم قصور أو توصم كتاباتهم
 بلوثة العجمة ، وكل ما أريده الآن من أفاضلنا أن لا ينظروا الى الكلمات
 (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا يحرّموا استعمالها على السواء ،
 بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فنصف منها يعلن
 مجبنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزوم ذكره في معاجنا اللغوية
 الحديثة أيضا ، ونصف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين
 السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز .

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك
 الذهن منه ما هي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما
 هي الكلمات التي يجب اطراحها وإهمالها .

« الصنف الاول » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عريبة
 قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج
 بأقوالهم ، مثل فعل « تبدى » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا
 المعنى وإنما ذكرته بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر لعمر
 بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة .
 والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدى

فما رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل

يجوز لنا اهلها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي النصيم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه . ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها .

« الصنف الثاني » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كفعل (أقص) الخبر رباعيا بمعنى (قصه) ، ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبري المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة الاوربية - (فأتيت فأكصصت قصته) .

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن بعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا الا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة « صدقة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادفة) .

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان آخر . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية كقولهم (هيئة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة) (تعريف الرسوم) (ميزانية) (كمية) (كيفية) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم .

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

المقرمون • مثل فعل « خابره » بمعنى راسله • وفعل « تفرج » على الشيء « واحترار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا • وأنا أعترف بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية) •

« الصنف الخامس » كلمات دخيلة عجمية الاصل وهي منها ما هو ثقیل « على اللسان » : (أتومويل) (بيرصوناليتيه) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل (فيلم) (بالون) • وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقیل والخفيف ، وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبهما بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة • أما الخفيفة مثل (فيلم وبالون) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي •

« الصنف السادس » أساليب أو تراکیب أعجمية تسربت الى لغتنا مترجمة عن اللغات الاوربية وهي مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعا » « وضع المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الامن في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاد بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوي •

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمري وهو ما نسميه « العامي » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدتي » أذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الارض « تعربش » على الشجرة « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

بالطبع بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً وتعويد أبنائنا على استعمال غيره من الفصحح الذى يصلح أن يقوم مقامه •

هذا ما خطر لى أيها السادة في تصنيف الكلمات (غير القاموسية) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها اذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وانما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب على مجعنا العلمي عمله من التسامح واعطاء الفتوى في الكلمات التي عمت بها البلوى •

« المغربي »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة الى مجمع علمى يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لائقة • والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء انما هو الطريق الذى نذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها • وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوراً • يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب الخلف مخطئ الا أن تكون على قياس لغتهم • واذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها • واذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فان مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة واطلاق الالسنه من أن تنقيد بنظمها •

ولا أذهب الى أن خرق اجماعهم في نفسه خطأ ، وإن قول خارقا
مردود على كل حال ؛ وإنما أود من الكتاب أو الخطيب أن يدخل
البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه
الذي يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى
هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في قصور يقف بها دون
هذه اللغات النامية .

ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ
فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مطردا ، فرموا بهذا
الى غرضين شريفيين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

(ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم
روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين
الى ما وراءها .

« لم يزل ولد أسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من
بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة
وظهورها (١) » .

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلف بل هو حق
باق لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تسر هذه
اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها
وقفت في سبيل تقدمها ، وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح
العلمي على طريقة منتظمة دائمة .

طرات على اللغة علل سرت من السنة غير فصيحة ، وترجع هذه
العلل الى أضرب :

(١) فهرست ابن النديم ص : ٥

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيرهُ والفصل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لأن الأغراض فيه يفضي الى انقلاب اللغة الفصحى الى لغة أو لغات لاندري كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن هذه الاساليب المحكمة .

(ثانيها) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب .

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أفعل ، فالظاهر أن أصلها (بوْدَى) ومثل (تحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحْرَش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحسي السنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها .

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقليص فله . ولا أحسبه يخالف في تحامى الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من اقدائهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما ساء صنفاً أول وهو « كلمات عربية فجة لم تذكرها الاعاجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج بأقوالهم مثل فعل (تبدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحسانة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحسانة !

ويجربى على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذى عمده الوجد فقد وردت في شعر عزاء صاحب الاغانى لعدي بن زيد وهو « من لقلب دق

أو معتمد » والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذى قد عمدته الوجع) ينفيان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساعا وان لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ (يسوف) مضعف ساف أي شمس ، فانا لم نجده في مثل القاموس واللسان ولكنه ورد في قول أمية بن أبى عائذ : (فظل يسوف أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجها للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاش ستة عشر ربيعا) (وضع المسألة على بساط البحث) (لا جديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئا تنبو عنه الاذواق السليمة .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثالثا وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ومثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله ووقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول .

وأما ما سماه الاستاذ (صنفا خامسا) وهى كلمات دخيلة أعجمية الاصل نحو (أتومويل) و (بالون) فأرى أن واجب المجمع اللغوى

أن يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال امامه فسيح . فقول
المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة
المهجورة فإن احياها واستعملها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له
به صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب
الكلمات وائتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطرا الى اباحة استعمال
الاعجمية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يعنى غناءها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا رابعا وهو (كلمات عربية المادة ولدها
المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم
ينطق بها الفحول المقيمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه)
و (احتار) فإن قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على
غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال
غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو (كلمات عربية خالصة لم
تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج
بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير
و (فخيم) الواردة في كلام اليازجى و (صدفة) الواردة في كلام
الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم الا أن اليازجى والشيخ محمد عبده
استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربى الفصيح ، ولسنا
على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : (فاقصصنا) ومجيئها في بعض
النسخ من تاريخه لأ يكفى دليلا على أنه لفظها بنفسه او كتبها بقلمه .
ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعملا الكلمتين
مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكان تصرفهما هذا
اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

من صعب مثلاً صعباً ومن سهل سهيلاً كما قال اليازجي في الوصف من
 فخم (فخيماً) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما
 جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته
 (شفهة) بدل كلمته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفه)
 بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى ايقاظ هذه القوضى وهى نائمة ، ولسنا
 في حاجة الى أن ندع اللغة تمشي في غير نظام .

اتتهى

* * *

حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٢٢٧ هـ في جمهور غفير من
الادباء وأساتذ اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى
الجمعيات الأدبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامعة
الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة الالفاظ - تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية - اطوار
اللغة العربية ، وفيه حكم الاستدلال بالحديث - فصاحة مفرداتها
ومحكم وضعها - حكمة تراكييها - تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل
حكم ترجمة القرآن - تعداد أساليبها - طريق اختصارها - اتساع
وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسجع - ابداع العرب في
التشبيه - اقتباسهم من غير لغتهم - ارتقاء اللغة مع المدنية - اتحاد
لغة العامة والعربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدا وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي فاوت بين اللسنة في مراتب البيان والتبيين .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم
الرضا عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الانصار والمهاجرين .

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جعية
الخلدونية » ، اذ اخذتهم الغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم ،
والاساليب المؤثرة ، فاجمعوا امرهم على السعي في ترقية شأنها . بأقرب
الوسائل ، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه الهمة
ان خاطبني مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بسامرة
في بيان شرف هذه اللغة ، ودلائل حياتها ، فضربوا لي معهم بسهم من
ذلك الاهتمام وما لبثت ان تلقيت دعوتهم بالاجابة .

حررت ما سنناجيكم به في هذا المقام ، واتييت في خلال تحريره على
شبه اوحى بها الى بعض المسامرين ، فالتبس عليه حال اللغة من جهة
حياتها ، ولئن اشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها ، وتلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره ، فاننا نعترف له بمزية البحث
وأعمال الفكر ، لاننا امة بحث ونظر ، لا امة تقليد وضغط على الافكار .
ولا اظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات اخرى ،
ثم اقضي لها بالمزية والسباق ، فان شرف منزلتها ، وقرار حياتها ،
لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات .

ولا ادعي فيما أسوقه من شواهد حسننها ، أن جسيعة خاصة لها ،
لا يشاركها فيه لسان ، فاذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهد بها بعض
الحاضرين من لغة اخرى ، فلا يناج نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض
والقصد من الاستشهاد ، اذ يكفينا داعيا الى الذود عن حياضها ، وناهضا
بأنهم الى الاحتفاظ بها ، ان غيرها من الالسننة لا يفوقها بغير من فتون
البيان .

فالفرض ، انما هو البحث عن حال اللغة في حد قسمها من جهة
اطوارها ، ومحكم وضعها ، واتساع نطاقها ، وارتقائها مع المدنية ، وما
يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

دلالة الالفاظ

لا يشته على ذي نظر قيم ، ان الالفاظ وان حسن تأليفها ، وتناسبت
أوضاعها ، وامتدت الى غير نهاية ، لا تزيد فائدتها عن ضبط الغرض
القائم في النفس ، وتمييزه عما سواه ، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني ،
وتنقشها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها ،
فاذا شاهد الرجل حادثة ، أو أدرك بحاسة وجدانه معنى ، وأراد حكايته
وافراغه بمثاله الحقيقي في ذهن السامع ، حتى يصير ادراك المخاطب
للمحكى ، مطابقا لادراك الحاكي ، مطابقة النعل للنعل ، لم يجد لذلك
لسانا كافيا .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت طي لسانه ، ان يصف
لك ذات شيء ابصره ، فتنصوره على وجه يطابق صورته ، اذا رأته
رأي العين ، فيضطر الى أن يفحص بخاطره فيما سبقت لك به معرفة
من الموجودات ، ليأخذ لك مثلا تتعرف فيه احوالا للموصوف ، لا تقى
العبارة بتشخيصها ، ومن ثمة انفتح باب التشبيه والتشيل ، ولم يستغن
الفصحاء بعباراتهم الصريحة ان يقرنونها بضروب من اشارة اليد
ونحوها .

واذا كان الحاذق في صناعة التصوير ، لا يسكنه ان يرسم الشيء
مثالا يحكيه لك بجميع خواصه ، ويعنيك عن مشاهدته ، فكذلك
مؤلف الالفاظ ، لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة ، قال الشيخ
ابن سينا في (كتاب الشفا) : ان النفوس تنشط وتلتذ بالمحاكاة ، فيكون
ذلك سببا لان يقع عندها للامر فضل موقع ، والدليل على فرحهم

بالمحاكاة ، انهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريمة المنظر
 المتقزر منها ، ولو شاهدوها انفسها لنفرت انفسهم عنها ، فيكون الفرح
 ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا
 كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيقا الى الفلاسفة
 فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير
 ما للامر في رقعة النفس . واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير
 ونقش المثال ، فالصورة التي يمثلها الصانع بمقدار جمعها لخواص
 المثل ، وعلى حسب جودة أصباغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ،
 ويرتاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من
 المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحسن الائتلاف في التركيب
 تطرب لها الاسماع وتستعذبها الازواق ، ومن هذه الجهة يدخلون
 العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فما كان أوسع
 دائرة في تصوير الغرض وارشق في مبانيه واحكم في نسيجه كان احق
 بالشرف واحرز للسباق .



تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية

مما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمرتهم ، وتتوعر أمامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في حياة مجتمعاتهم . هذا ما ينشئ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة وروقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجامع التحاب التحام الانامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حير في مدينة ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي اجلس ، في لسان حير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقفز ففهمها الاعرابي على مقتضى لغته ، وقفز فتكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عربيت ^(١) من دخل ظفار حير وفي رواية أما علم أن من دخل ظفار حير رأى تعلم اللغة الحميرية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالتاء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوافد عليهم تأكد في حقه ايضا بموجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتوافق في اللغة مما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهللت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انقصت عرى جامعها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعوا امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من صبغة جنسها .

ولن تتقدم امة في معارج النهضة والرقى الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحسب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بسجد الاباء او يهيج بعواطفهم الى الاتحاد والاخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من اسباب سقوطها ونزع أيدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسح صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتلها طبيعته .



أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع أو الظن القريب منه على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى أو البشر مما لا يترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين ، ومن ثم صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الاصول من الفضول ، وزعم بعضهم أن قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كتسمية الثوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيمتنع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء بمستقيم فإن مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وإن ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرهم الاولى ووبار وغيرها ، وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولا يصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود . ثم انتقلت الى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من انعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد أن نشأت منها الحيرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم عليه السلام
ثم انخرط في شعوب العرب بسجاورتهم ومصاهرته لجرهم الثانية حين
نزل بمكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام
بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان
ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ .
ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل اليها من نتائج أفكارهم
وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة اذ يقدون عليهما
في موسم الحج وقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة ايام
يتناشدون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند
احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالنابغة الذبياني
ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يهدد بعضا بنظم الهجاء
وتسييره في دينك الموضعين قال امية ابن خلف يهدد حسان رضي الله
عنه :

الامن مبلغ حسان غني مغلفة تدب الى عكاظ
وقال حسان في جوابه .

أتاني عن أمية زور قول وما هو في المغيب بذي حفاظ
سأشر ان بقيت له كلاما ينشر في المجنة مع عكاظ
ومن شواهد هذا ان الحارث بن حنظلة اليشكري كان شاعرا حكيما
ولكنه ابتلي بوضح (برص) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة
يكره النظر اليه ويأبى ان يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل
عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته الممدودة في المعلقات :

اذتنا بينها اسماء رب ثاويسل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرا
برائع نظمها واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته هزة وارتياح ولم
يتمالك ان امر برفع الستار ما بينهما .

واقترضت عناية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما انزل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يبرئ الامة والابرص ويحي الموتى باذن الله لما ارسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى غاية فاتاهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاعيان واراءتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في أهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنمت عروقها واثرت غصونها بألوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسقا واصفى ديباجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة واتفق كبارهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فنسلم لهم اجراء هذه
البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانا لنعلم قولهم في أصول العريضة
ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان
فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا نسلم لهم تحكيمها في
كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

(ثانيها) ما تفجر في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من ينابيع
الفصاحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون
تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد طفت في أحياء
العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما يسعني وأنا
قرشي وارضعت في بني سعد وبني سعد أفصح قبيلة في العرب بمعد
قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان رواته
لم يجمعوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يشتون في ثقله على
المعنى ولو تحقق أهل العريضة من رواية حديث بلفظه كالأحاديث المنقولة
للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع
احكامها يقينا .

(ثالثها) ما افاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث
من العلوم السامية وبما تتج عن تعارف الشعوب والقبائل والتنام بعضها
ببعض من الافكار ومطارحة الآراء ومعلوم ان اتساع العقول وامتلاءها
بالمعارف مما يرقى مداركها ويزيد في تهذيب ألعيتها فتقذف بالمعاني
المبتكرة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث
على التنفن في العبارة والتأنق في سياقها ويوضح لكم هذا ان الناشئين
في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة
واهدى الى العبارات الحسنة من يعادلها في جودة القريحة وفصاحة

المنطق بفطرته لاشتغال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيات
غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب الحجاز لا بلّاع دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين
الامم اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على المستهم
ودخول التغير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات اعرابها وابتداء
التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي
الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل أئمة
العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها بسياج يقبها
عادية الفساد ويحول بينها وبين غوائل الضياع والاضحلال وحين
انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام
معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم
بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ، واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون
اعتماد عليه وانما أراد مصانعة وكف اذيته حيث هجاه لتركه الاحتجاج
بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي
تمام .

من كان مرعى عزمه وهبومه روض الاماني لم يزل مهزولا
وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لان عضد الدولة كان
يعجب بهذا البيت ويشده كثيرا .

واستشهد صاحب الكشف عند قوله تعالى : (واذا أظلم عليهم
قاموا) ببيت من شعر أبي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد
بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه
فيؤخذ من صريحة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من
أئمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على
ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشئ

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوائنها فعلى فرض أن لا تقوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين وأبو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الأثير لم أجد أحدا من الشعراء المفلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحن يدل على جهله بمواقع الاعراب واما أن يكون خطأ في تصريف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمثني ومن كان قبله كالبحرري ومن تقدمه كأبي تمام ومن سبقه كأبي نواس .

أما العربي القح فانه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها او ترتيب وضعها فتقع صحيحة في مبادئها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يلحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجيته ومن ثم كان قرص الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حويلاته لانه يستوفيها في أمد قريب ويتسها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تقويم معانيها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوافيها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر اليها بسبب من أسباب حسنها هو أن مسلم بن الوليد وأبا تمام امعنا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بيانها فأبصروا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشفغوا بها وثاروا على ايرادها في منظوماتهم توفيرا لحسنها واستزادة من التألق فيها فكان الناس يقولون ان اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد

وسمع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :
ظل الجميع اراك غير حيد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهمها وأشياء لا أفهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سمع شعرا حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فثقل تأليفه وبعد عن الافهام تناولوه .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتغيير بنية الكلمة من أجلها كقول بعضهم .

انظر الي بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي

فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجنس مع قوله تلاف ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا لتلف وانما يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تقف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وبأوها الى النثر أيضا فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحد منها حتى اذا ما تلقت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطفو عليها بالمطالعة ادركته عند كل فقرة حسنة والتوت امامه طرق فهمها وان كانت معاني مفرداتها جليلة فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كانما حمل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدم للمعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الأعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة انما استحققتها اللفاظ
ووصفت بها من جهة معانيها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقد انها مزية
استحقها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل
بها في نظم الكلام يبدلها سيئات تشمز منها قلوب الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه ييانا فاقلموا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات
الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به خاطر عفوا ورمته الطبيعة بدون
كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال الاعصر الماضية تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء
المعمورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتفع
ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض
علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبّي بدوق لطيف ويجازيه وغيره
من الشعراء بغير حساب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك
الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع
يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فوصل منذر
افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس
يتحدثون ببديهة المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مرية في
أن كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاريخ
واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل
جفنة وملوك لخم كزهير والنابعة وبين من تقدمهم من الشعراء .

فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولكنها متقاربة اللهجة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعرابها والمغايرة بينها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مضر خلافا ظاهرا ولا توافقها في اكثر أوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتاج اهل الصناعة العربية الا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلغة لخم وجذام وقضاعة وغسان ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فنقل في كنبه لغة لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج ويسيرون عندهم قريبا من خمسين يوما فيتخبرون من لغات اولئك الوفود ما تعادلت حروفه وخف وقع على الاسماع ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساعا .

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة ويرتاح خاطر بالاصغاء اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشر .

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والخوجم والخوجبة ويبرز بين السيف والخنثليل ولا تشابه
عنده النفس والصجرشي .

وإذا كان ادراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة
مدلوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم ان يستمع الى مفرداتها المستعملة
عند الفحصاء منهم ويستقرئها الى ان يأتي على اكثرها ثم يدخل الى
الحكم في وصفها بالفصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يبالي
ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحاء وجدها
لذيذة في السمع خفيفة على الارواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثل
السائر انه لقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجرى ذكر اللغة
العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذلك
فان واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف
ما خفف فمن ذلك اسم الجمل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل
فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقل وقال جمل فصار عذبا حسنا
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر اشياء كثيرة . ونقل بعض المحررين
اخيرا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية
ان الجمل يسمى جمال فيكون الفرق بينهما الالف بعد الميم وانكر
تسميته كوميل الا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضعت
على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لثلاث يطول بهم الابد في
القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذرا من ان تتجاوز منه
عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه
ويذهب بحسن تناسقه وبهاء توشحه فان المتكلم القصيح وان وصل
الجمل بعضها ببعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا
بل يفصلها في منطقته ويرتلها ترتيبا يميز به المتثبت في تلقى الخطاب الكلم
الداخله في الجملة من الكلم المنفصلة عنها وربما يتبين من هيئة نطق

الفصحى نهاية الكلمات فيميز السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة من الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى . والثلاثي يتدي فيه المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكن ويساعده على ان ينحو في هيئة خطابه نحو المتانة والانسجام قال الباقلائي ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنه الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يسكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنه على الاعاريض التي تمكن في اللغة العربية . ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئاً من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصاريضها كحذفهم لآخر الاسم الخاسي في التصغير نحو سفرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفا رجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهسالهم للاوزان التي يتعسر النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان يبنوا عليه شيئاً من كلمهم للثقل الذي يوجه الانتقال من الكسر الى الضم . وقرر الباحثون عن أسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بطبائعها وهيأتها مثل اختلافها بالصلاية والرخاوة والفك والادغام والحركة والسكون ولم يصرف واضع العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثلاً يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الاتساع وتلويحا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلاً كان تشديدها كالمهماز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواطفهم للقبال عليه .

حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته . وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل .

واذا تبين هذا فما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افترس في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجده معتمدا على رعاية هذه القاعدة .

ترتيب الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيعد مخالفه مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيا ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصالة واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بخالفته عن حدود العريية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبثوثا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكل الى المعية

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوه المناسبة مندرج في موضوع علم البيان •

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها ببعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يفعلوا في ذلك لثلا يوقعوا السنتهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا ولا يخل به فهم المعنى وغفلوا به في موارد الجمل الاعتراضية على وجه الزينة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينخ •

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها تارة تتناسب ويتشبت بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة وجودة التصرف ان تلقى مشورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتستأنف واحدة بعد أخرى فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمها في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة •

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثها بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة بعاطف كان بمنزلة من عمد الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد •

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغضاء عن شرط المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة اذا كرهوا ان يسبق الى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة حرف العطف كقولهم لا وايدك الله •

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما
على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية
ويعد من دلائل الحكمة في وضع اساليبها . ويظهر مما ذكر الجاحظ
في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل ف قيل له ما البلاغة فقال
معرفة الفصل والوصل » ان اللغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .

* * *

تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها بheiten الصحيحة .

وللالفاظ العربية اذا ركبت دلتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واستناد بعضها الى بعض كدلالة قولك (اكرمت زيدا العالم اجلالا) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعله باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنه وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويسكن بالنسبة اليها ثقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .

(ثانيها) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأتمه ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا اراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديره الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنه

وهم من أهل البراعة فيها وفي العربية وقفوا على انه ليس يقع فيها من التفاضل والفصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي ونقله الى لغة اخرى لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصح بها أثناء حكايته لمعانيه الاصلية ومع هذا لم يمنع أهل الاسلام ترجمة القرآن واجمعوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية نقل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشاطبي في موافقته فما نقل الى بعض المسامرين بموت العربية من (ان ترجمة احدى سور القرآن الى لغة اخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الائمة ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربية ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن نقله الى لغة اخرى فافذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآنا بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل الا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر وصرح الغزالي في كتاب (الجامع العوام) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستدل على ذلك بأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعاجم .



تعدد أساليبها

مما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد أساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في أساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان اتحد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولولا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

واذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في أساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشئ الطلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نسجها او يفيد قيда تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان اسقاطه لبعض الجملة أوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجته وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفي او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسحت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركبهما على قياس النعت مع منعوته نحو يعجبني كبر همتك أو همتك الكبرى ثم ان الحاذق في عمل التمثيل هو الذي يمثل لك الحزين المتضاحك والمستبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجد في صورة الهزل او يكسو الهزل بلباس من الجد ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كقولهم (ارانيه الله أغر محجلاً) أي مخلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واطهار القدرة على التأنق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشبيه وغيرها من محاسن البيان التي لا يعقلها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له الملم باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دونها البيان .

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تليت قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشتبه عليك انها من انشائه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القدماء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقموا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لامي
هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تملك اللجما
ونسبتها الى النابغة وروي ان الفرزدق اتحل بيتا من شعر جرير وقال هذا يشبه شعري .

واذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمرعي وابتدع لنفسه اسلوبا راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله فتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

ونقل الى المسامير بموت العربية (ان أساليبها واقعة عند غاية لاتجدد)
 ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في أساليب
 التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين أساليب المتقدمين بونا
 شاسعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات
 الحديثة وامليت عليه صحيفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت
 ولا متى نشأت عقل على البديهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل الصنع
 الذي ظهر به هؤلاء الكتاتيون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من ذر
 الاولين ويدرك لاول نظرة انشاءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف
 الكلام يفرق بين الانشاء الحادث والعتيق وان كانت المعاني فيها متماثلة
 فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للمنشآت الجديدة هو ما تتضمنه
 من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعتن القدماء ببحثها والاساليب
 الخاصة بفرد او بأهل عصر مما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في
 طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها
 حتى يمكنك اذا عرفت ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تتردد
 على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب
 الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجبلا او مفصلا
 ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فاذا
 وجد في امد التعبير حرجا وعدم التثام مع الذوق شعر حينئذ بأنه ذهب
 في غير منهجه المألوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب
 حتى يرده الى الاسلوب .



طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتتنقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنه كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بمقدار الحاجة الى الافهام فاذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو ابسط منه حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقي الى الغبي فيراه اتر عن الفائدة لا يشفي غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فيسام لبعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فاقتضى تسايز المخاطبين بالفظنة والعباوة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نسق واحد وبيان لا يختلف وسيله ان يلاحظ حال المخاطب اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبه واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا يثقل الكلام على لسانه فوضعوا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجرى في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه .

روعت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

الضماير لتتوب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التنبيه والجمع بأنواعه
 مقام العاطف والمعطوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف
 المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة
 على التعليق الدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او
 زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك
 صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب
 الاعلام الدلالة على جنس المسؤول عنه فاذا علمت بأن احدا عند المخاطب
 وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب
 تعيينه مثلما تفيدك كلمة (من) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعد الناس فردا
 فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت
 لا تعلم اسمه من قبل فتستمر في تجديد السؤال ازيد عندك او عرو
 أو خالد وهو يجيبك بالنفي الى ان ينقد ما عندك من الاسماء ولا يحصل
 لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا
 في جواب اعندك زيد الخ وسيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك
 القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك
 تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الايجاب
 او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن اعادة العامل ودلالاتها
 فوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء
 والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلم في هياتها واجروها
 على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للاعجاب لما فطرت عليه
 النفوس المتنورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظامات مطردة ولو
 لم يجروها على قانون ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وفقدت من

مأثر الفصاحة وجهاً بديعاً ثم استشعروا حاجاتهم الى التفرقة بين معان
ينبغي على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف
اليه والمسند والمسند اليه وفي طوقهم ان يضعوا للدلالة على ذلك علامات
غير احوال او آخر الكلم ولكن جنحوا الى طريقة الاختصار واكتفوا بها
في التمييز بين تلك المعاني واعتمدوا في بعض الاحيان على دلالة التقديم
والتأخير وقرائن الاحوال وزعم ابن خلدون ان الاعراب لا يوجد الا في
لغة العرب قال واما غيرها من اللغات فكل معنى او حال لا بد له من الفاظ
تخصه بالدلالة . وقد ثبت ان حكم الاعراب مما يوجد له أثر في اللغتين
اليونانية والامانية وان كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وغنايتهم
به اقوى . ثم ان العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لاخر تقتضي
بطبيعتها ان تؤلف من ثلاثة الفاظ في الاقل واحد للمحكوم عليه وآخر
للمحكوم به ولفظ ثالث لافادة النسبة بينهما وربط احدهما بالآخر
طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالدال على النسبة
عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن
العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا زيد عالم واستغنوا
عن الرابطة بهيأة وضع التراكيب وما يجرى في اواخر الكلم من علامات
الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية ويدخول
النصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة ان تدل على معان مثل قولنا
تعاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة
وطبيعة المعنى تقتضي ان لا يعتر عنه بأقل من اربع كلمات .

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سئل اذا قال سلام عليكم
ودمعز اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا
الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ
العرب على مثال شقحطب فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فشقحطب (١) منحوت من شق حطب فسأله الملطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سمع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعتني ولا نعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجية اتخذوه منبعاً يستمدون منه اسماء ما يحدث من المعاني على مر الزمان فان جغرافيا مثلاً مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلسكوب (المنظار الفلكي) من تيل أي بعيد وسكويو أي اختبر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتلغراف مشتق من تيل أي بعيد و اغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثه .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينهون على المحذوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كإبانة بعض اجزاء من خلقه الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائماً ولا يحسن في النظر سواء كتقليم الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الاشخاص والاذواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسناً وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع افاس ويؤثرونه على الحرف المتسكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختل به اداء المعنى المراد وفسدت به هيئة الكلام ومنه

(١) الكش . له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب ويعد الذكر مكانه خروجا عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه او العطف عليه لان التحذير انما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر او خيف عليه من الحصول في مكروه وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاه المخوف منه قبل ان يأخذ في سبب النجاة وكذلك اوجبه على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه برغوب فيه وسباقه اليه تستدعي اختصار القول له ما امكن لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويفوز في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف مع القرائن الخفية لاختبار نباهة المخاطب والعلم بمقدار شعوره .

ونسلم من كثير ان العربية لاتصلح في تعليم الجنود وامرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للفهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبه العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الأمم الأخرى انما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الايجاز جهة أخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع أن تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في الفاظ تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة الاولى .

اتساع وضعها

تنقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكتابين ناقصة جدا بحيث لا يمكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والعسي عندهم والمتخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائن الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية •

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابنية الكلم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتجبير فأنا نجد المعنى الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حبة في أثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالالتغ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة •

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيد فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيلية حين

وقف اثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيتته واقتدر على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم لا يجدون في تلك الالسنه من الاسماء الموضوعه للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الضمائر والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الالف او الياء وافردوه في وضع الضمائر والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرعت في الاصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثالا الى مايرادف كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردوا بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص العربية وثقاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لان الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويحتل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولاً ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقال غيث مثلاً ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالفاظ الموضوعه للاسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

(ثانيهما) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضاً فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلاية قالوا حجر .

ويتميز هذان النوعان في الترجمة ايضاً فلو ابدل مترجم الغيث في قولنا رعيناً غيثاً باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤدياً للكلام بحاله ولو انه ترجم بحراً في قولك رأيت بحراً يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريماً ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يأنفها قوم في مجاري خطابتهم فتبرأ منها أسماعهم وتنفرها أذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا قهل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجميع التكسر

والمجاز وما يشاكلها من القلب اللفظي نحو جذب وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الحرف وتقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الاوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية وروبوها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال ابو نصر الفراءى ان الالسن العجمية متى وجد فيها شعر مقفى فانما يرومون ان يحتذوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة •

وتيسر للعرب بهذه الاسباب ايضا ان يأخذوا بطريقة السجع فيأتوا بالكلام قطعا قطعاً ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولاً بدون ان يتغلب على المرسل واكثر ما يستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمون التزاماً ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجراً جليلاً فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتغنت به الباعة في النداء على امتعتها •

وبالغ بعض البيانين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلائي على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لان صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئاً من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك قسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في
منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة •
وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبا في البيان
فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدهم الطبع على السجع
بسهولة كغيره من محاسن البديع •

* * *

ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه امر فطري وهو قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجب امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القمر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع لتبسط نفسه اليه وتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها ومما ينبىء عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتسابق اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملاسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيه الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلبس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم افهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه الحاسة او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التي لم يتحقق لها اثر في الوجود . ورأوا الفضل في التشبيه
 البسيط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالاسد
 والعزبة بالسيف فترقوا في ذلك الى انتزاع الهيات المفصلة من المركبات
 في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيههم الزرع تتخله شقائق النعمان
 وهو يمس امام الرياح بكتيبة لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها
 جرحى كسيت بأثواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها
 ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك
 كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى
 ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال نزيل الساء وقد قارن الزهرة النيرة
 سوار لحسناء من عسجد على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكّي :

كان الشمس اذ غربت عريق هوى في البحر او وافي مغاصا
 فاتبعها الهلال لدى غروب بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشايبه الامة وما يضربونه من الامثال وتجعلها
 عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان
 المشبه به اذا كان تادر الحصول في الذهن او في ضمنه تفصيل كثير
 صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يتسكن من قلادة التمثيل
 به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في
 تأليفها مع ما يجانسها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشايبه
 على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى
 الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .

فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في الغوص على لطائفه
 مثلما يختلف المصورون من اهل السيامة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقائها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها
ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .
ولم تكفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف
الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارد عما لا يلائم الغرض منه ألا
ترى الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم الى وجوه العود
فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اوردته في صورة
تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله
ونظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة
حريتها في رسم صوراً كريهة المناظر تفرح بملابسها الفاخرة في رياض
باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في
صدورهم بانتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيته
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لا يجب
ان تكون وجوههم مشرقة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتكز في النفوس
من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من لبسوا رداءها
وتحلوا بزينتها لا بد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاء
لا يبصر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريهة
نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك التمثيل
واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل
هو اكثر كلام العرب لم يبعد . وتفننوا فيه على حسب توغلهم في
الحضارة ومشاهدتهم للصور الغربية ولا جرم ان يجد الناظر في تشابه
ادباء الامة بما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء
يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل
بها فمما يقرب معرفتك الى حياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله
يصف قوس الغمام :

يطرزها قوس الغمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض
كأديال خود أقبلت في غلائل مصبغة والبعض أقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أميم لو شاهدت يوم نزالنا والخيل تحت النقع كالأشباح
تطفو وترسب في الدماء كأنها صور الفوارس في كؤوس الراح
لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها

على أي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الأسعدي :

يمينا ما مدحك من ضلال ولي في ذاك عذر في الكمال
ولكني لا أكمل منك قصا كما جعل الطراز على الشال
فتستفيد منه أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء
ليمتازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي
عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

* * *

اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب بارتقاء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجبود انهم لم يستنكفوا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعلوهم بكثرة مفرداتها وتصارينها ان يضيفوا اليها من لغات الامم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الالفاظ الدخيلة ما ييقونه على حالته التي كان عليها عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص او الزيادة او الابدال لا سيما اذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فأوه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف واصله باليونانية (ايسكوبوس) وربما اشتقوا منه افعالا على قياس ما يشتقونه من اسماء الاجناس الاصلية في ابنتهم نحو تطيلس اذا لبس الطيلسان وألجم الدابة اذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها الى ان نقلوها الى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء اذا بلغ فاه .

واذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بمنزلة الالفاظ المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من ان ادخال الالفاظ الاعجمية على اللغة مفسد لها فان القرآن وهو الراقي بفصاحته الى حد الاعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا ينافية قوله تعالى : « ان نزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فان هذه الالفاظ لما أخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيما هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبته الى العربية . وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبري وقوع العرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب
والفرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول
بهذا في مثل استبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات
العرب وانما عرفوها من الفرس •

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعثرون
عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان
كان معناه مما شأنه ان تشترك فيه الامم او لا يدري من الذي انشاء
سابقا مثل المهرج أي الفتنة ، والدري أي المضي ، والشرطي الجهة، يقول
بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتمل
ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل
الاتفاق •



ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لاتعرفها الجاهلية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافق والفاسق والمخضرم ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم يقتصروا على الاشتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها كالسقمونيا والاسطربالاب من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى وضعها اولاهو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها الى عامة الناس لعموض معانيها وعدم اشتهاار وضعها وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التلميحات والتشاييه بالمعاني العلمية ما يستحق ان يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدمايني في بعض قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤثثا لذاك غدت في حالة الفتح تكرر
وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابن البقاء
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع
المدنية كما اوحى به الى بعض المسامرين فقرر في سياق الاستشهاد على
موت العربية (ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به
القرآن على حاله . وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى جديد
يعد تغييرا للغة) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس
الشورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في
صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون
تخرج منها او دخول شبهة عليهم في استعمالها .

ومما يزيل هذا الغلط ويمحي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب
المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب
بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفة من حين بزغت شمس
الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغة واقعة
عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من لبسوا هديه وتطوقوا بقلادة
شريعته لان هؤلاء الطوائف وان ضمهم الاسلام تحت حمايته فانه يطلق
لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من
الاصول او الفروع فاذا قدرنا ان العربية سكنت اقباسها ولحقت بأصحاب
القبور كما يزعم المسامر فهي وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة
اهملتها امة غير متحدة في الملة فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك
على عاتق دين لا تسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية
حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيئة
الحاكمة وهي متلبسة بشعار الاسلام . فلو نهض افراد من امة غير

مسلمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضررا كاصلاح لسانهم لم يكن
للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك
المسعى وان كان عملا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل
في القضية ان نسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان
امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم
العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتغراف
وتلفون . وهذه قضية ترددها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة
والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد
الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي
مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعارف الحديثة اسماء
عربية وهو احسن الطرق وافضلها لثلا تكثر الانفاظ الدخيلة وتتغلب
على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته
العربية فان اللغات تتمايز بالاساليب وبالمفردات الا ما كان قليلا .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل والمفعول
والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات
فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة
اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظ يتناوله
على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقناه عليه كما فعل
بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تشرب علينا اذا
لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي
الصدى لفونغراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات
عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علمنا تتلقى ما يرد عليها من
الالسنه الاخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي
فلا مانع من ان تقتبس اسماءها الموضوعه لها في اصطلاح مخترعها عند
استحصانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .

* * *

اتحاد لغة العامة والعربية

إذا تتبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها تصر العربية ولكن طراً عليها التحريف بنقص أحوال الاعراب أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف أو الزيادة أو القلب أو الإبدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق نحو شائب ومهبول ومبروك فإن الصحيح عربية أشيب وأهبل ومبارك . وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين بالنسبة إلى ما هو عربي في لسان المصريين بخسنة في المائة وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد .

ومن شواهد أن لغة العامة لسان عربي دخله التحريف أنك تراهم يستمعون إلى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهراً منه ويتأثرون لسماعه وترد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها إلا ما كان نادراً واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررة بقلم راق لا يفهمها جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها الكاتب إلى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا اظن العالم والامي في أي أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وإن كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها وأما ما كانت معانيه قريبة التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفي عليهم فهمها وإن كانت عباراتها راقية إلا أن تشتتل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها من العربي صحيحاً أو محرفاً .

ولا تنسى وإن نسي المسامر أن لغة العامة في كل أمة لا تنطبق

بجملتها على اللسان الذي يكتب به علماءها وان كان الفرق بينهما في
مسالك أوربا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية
الفصحى لان اولى الامر منهم في الاعصر القريبة كانوا اشد عناية بشأن
التعليم واحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة
على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة
ولهذا نرى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى
العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبني عليه الحكم بموت
العربية وهو (ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما)
نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء
نفسه او تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي
لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد
وضعا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة
من الامة على وجه الصحة ويمكنهم ان يتفاهموا بها كذلك في أي غرض
يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسمي ذلك التحريف مرضا
لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى
برؤها منها وعودها الى تمام صحبتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا
ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاقتها فان
تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار
المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية
الصحيحة واذا اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف
فانظروا ماذا ترون . ايجل بنا ان نعد الى لغة يشترك في التفاهم بها
جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراگش بدون واسطه ترجمان و بينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى
الخافقين و تفرقها الى لغات شتى تفرقا يجعلها في الاقل لغات سافلة
منزوعة من سر الفصاحة والرويق ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما
وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

والعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان
لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطاباتاته الا انه
استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجوه اعجازه واستخراج
عبره والاستضاءة بأنوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس
لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما
يعرض لها من الوسوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى
التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها
يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن
وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا
من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى
الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين ويريدا يحمل الينا
علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبيل اصلاحها
ونعدل السنة الناشئين بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع أجر من أحسن
عملا .



حياة اللغة العربية

كان المؤلف - رحمه الله - أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥ هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة ، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتساما للفائدة ونصها :

بصري يسبح في وادي النظر
يتقصى أثرا بعد أثر
وسيل الرشيد مهود لمن
يتجافى الغمض ما استطاع السهر
انما الكون سجل رسمت
فيه للأفكار آي وعبر
واذا ارخى السدجى استاره
هب سمعي كاشفا عما استتر
لست انسى جنح ليل
خفقت فيه بالاحشاء انفاس الضجر
لج بي التسهيد حتى اوشكت
غرة الاصبح ان تغشى السحر
قمت اسمى لتقاضي سلوة
ومطايا السعي مرقاة الوطر
قمت اخطو فجرى حادي الصبا
بحسب من احاديث السمر
واثنى بي نحو ناد نشجوا
في لحناء ولجاج منتشر

لا تعي من بينهم إلا وغي
 في مزيج مثل ضغث معتك
 وإذا الخصمان لم يهتديا
 سنة البحث عن الحق غبر
 هذه طائفة تحدو بها
 في لسان العرب من فضل ظهر
 وجفته فئة فاهتضموا
 شأنه والجهل مدعاة الهذر
 وتراضوا بعد ذا أن نصبوا
 حكما بينهم فيما شجر
 فابرى فيهم خطيبا بصدى
 لهجة فصحي وجاش مستقر
 لغة اودع في اصدافها
 من قوانين الهدى ابهى درر
 لغة نهصر من أغصانها
 زهر آداب واخلاق غرر
 ضاق طوق الحصر عن بسطتها
 ولآلي البحر ليست تنحصر
 فاض من نهر مبانيها على
 فصحاء العرب سيل منهـر
 فسرت روح يمان في اللهـي
 كخضيب الأرض يحيمه المطر
 وابنها المنطيق أن زج به
 في مجال القول جلى وبهر

يسبك المعنى متى شاء على
صنيع شأن الغني المقتدر

ثم لا يعوزه السير على
وضعها في كل معنى متكر

فأسال التاريخ ينبك بما
انجبت ارض قريش ومضير

من خطيب مصقع او شاعر
مفلق يسحب اذيال الفخر

ضربت في كل شرب ينتحي
من فنون الحسن بالسهم الاغر

ارشفت من شنب الرقة ما
يذهل الاسماع عن نغم الوتر

ولطيف اللفظ يسري في الحشا
ما سرت نظرة ظبي ذي حور

وتذيب القلب رعبا بجزا
لة اسلوب لذيها مختكر

والكلام الجزل وضعا واقع
موقع السيف اذا السيف خطر

ضل قوم سلوك في حفظها
سبيا أوهن من جبل القمر

واحتت في نطق بعض أحرفا
من لغى اخرى فأضناها الخدر

بعض من لم يفقهوا اسرارها
قذفوها بصوات مستتر

تقروا عنهما لو اذا واذا
جف طبع المرء لم تغن النذر
مازكا تفاح لبنان على
حسك السعدان في ذوق مذر
هكذا في نظر الاعشى استوى
زهر روض وهشيم المحتضر
لغة قد عقد الدين لها
ذمة يكلؤها كل البشر
او لم تنسج على منوالها
كلم التنزيل في ارقى سور
يا تقومي لوفاء ان من
نكت العهد آتى احدى الكبر
فاقيموا الوجه في احيائها
وتلافوا عقد ما كان اتشمر

الاستشهاد بالحديث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول النحوية ، الى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخالص ، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الاحاديث النبوية . وحقيق بمجمع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة ، ويقطع فيها رأيا ، فان الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة . ومتى رأينا أن الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع ، ووجدنا من المساعدة على اعلاء شأن اللغة ما لا نجد عندنا تقصر الحجة في القرآن الكريم ، وما يبلغنا من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني الى أن بحث هذه المسألة ، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لى ان سرت فيه ، وأصله بابداء ما رأيته ، لينظر مجيعنا ماذا يرى .

ما المراد من الحديث

تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة : تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع .

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة الى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في اثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية .

هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدا في كلام العرب وترد بعض الالفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف الا من الحديث . وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجرى الا في الحديث ، ولم نسمعه الا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الانباري أحد المؤلفين في غريب الحديث « وكذلك اشياء كثيرة لم تسمع الا في الحديث » (١) . وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الاصفهاني في كتاب الغريب عن الالفاظ التي لم ترد الا في بعض روايات الحديث فقال : وانما أورد نحو هذه الالفاظ لان الانسان اذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتحير فاذا نظر في كتابنا عرف اصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيما رجل أغلق بابه على امرأته وأرخصي دونها استارة فقد تم صداقها » . لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة الا في هذا الحديث (٢) ومن أمثلته كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الثنايا ، فقد وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضافة الى الاسنان ، وابن دريد وصاحب القاموس يتولان : لا يقال رجل أفلج الا اذا ذكر معه الاسنان .

(١) النهاية لابن الاثير في مادة « هرو » ، (٢) النهاية لابن الاثير مادة « ستر »

الخلاف في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة الى ان الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند اليه في اثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها ، ومن هذه الجماعة ابو الحسن علي بن محمد الاشيلي المعروف بابن الضائع^(٢) وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان^(١) وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية ، فقال في شرح كتاب التسهيل « ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والقراء ، وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك - أي لم يحتجوا بالحديث - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنجاة بغداد واهل الاندلس » .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الاصول التي يرجع اليها في تحقيق الالفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك^(١) وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام^(٢) ومن انتصر لهذا المذهب البدر الدمايني في شرحه لكفاية المتخفظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن برى والسهيلي ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي .

(٢) توفي سنة ٦٨٠ هـ ، (٤) توفي سنة ٦٧٢ هـ

وجهة نظر المانعين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتفتت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرئين : أحدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنتقل بالفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكما بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكنكها بما معك من القرآن » . نعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتمى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو نقل المعنى . واضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيهما : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، وایام كان بسكة ، أعلم بلغة قومه وافصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للنذارة واجتباؤه للوساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سنداً مما ينقل من اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح بعد أن استشهد بحديث « من أثبتتم عليه بشر وجبت » على صحة اطلاق الثناء على الذكر بشر « قد ثقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان اوثق من ثقل اهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .

وقد عرفت ان المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم افصح العرب لسانا ، وابرعهم بيانا ، ولا ينازعون في أن أسانيد الاحاديث اقوى من أسانيد الاشعار ، وانما استندوا في المنع الى ان الاحاديث قد تروى بالمعنى ، بخلاف شعر العرب او منشورهم فان رواته اعتنوا بالفاظه ، لان الغرض من روايته تقرير أحكام الالفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجبل « لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى واثبت في اثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

واظهر وجه يورده المجيزون ان الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وان اهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحري في نقله ، ولهذا الاصل تحصل غلبة الظن بان الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كاف في اثبات الالفاظ اللغوية ، وتقرير الاحكام النحوية .

مناقشتهم لادلة المانعين

يقول المانعون : ان الرواة كانوا ينقلون الاحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من ان اللفظ الذي روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المجيزون على هذا بأن كثيرا من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا الى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن اجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك ان يكون الراوى على علم بما يغير المعنى او ينقصه ، وأن يكون محيطا بسواقع الالفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

ان يحيط بدقائق علم اللغة ، وان تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه
 فيراعيها في نظم كلامه . على ان المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن
 الرواية باللفظ هي الاولى ، واذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم
 سوى رخصة فانهم لا يحتاجون لها الا في حال ضرورة ، وأضافوا الى
 هذا ان النقل بالمعنى انما اجازته من اجازته في غير ما لم يدون في الكتب ،
 اما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه ، وتدوين الاحاديث
 وقع في الصدر الاول قبل ان تفسد اللغة ، واذا كان قد وقع في الاحاديث
 المدونة نقل بالمعنى فانما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم .
 واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون
 في الرد على من ينعون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على
 المعنى :

« أسقط ابو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث
 النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى ، وكثيرا ما يعترض
 على ابن مالك في استدلاله بها ، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم
 أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لان الاصل
 عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها ، والتحري في نقلها
 بأعيانها ، مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى
 معترفون بأنها خلاف الاولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام
 بل في الاحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر ، وبأن
 الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب .

اما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بلاخلاف كما قاله ابن الصلاح^(١)
 وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ،
 وحين كان كلام اولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ،

(١) قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفات
 من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه : أخبرنا ،
 بقولك حدثنا ، ونحوه

وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي^(١) كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال : ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة ، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا أن نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث ، وتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة ، لعلنا نهتدى الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان أكثر جمعا للحديث من أبي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١هـ ومن المروى في الصحيح أنه كتب الى أهل الآفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

واول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤هـ والمعروف انه كان يروى عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠هـ وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري كمالك بن انس ، وعبد الملك بن جريج والاوزاعي وسفيان الثوري وحصاد بن سلمة .

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الاحاديث عند تلقيها ، ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب ، فانا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتباً كانوا يرجعون اليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن امثال الزهري ان في مخلفاتهم اجزاء كثيرة تحتوى احاديث اخذوها عن اولئك الائمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من ان يدخله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث الى أن مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الاحاديث ، وفي ذلك العهد صنفت مسندات كثيرة كمسند اسد بن موسى الاموي المتوفي سنة ٢١٢ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣ هـ ومسند نعيم بن حباد الخزاعي المتوفي سنة ٢٢٨ هـ ، ومسند احمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ .

وما في الكتب الستة او معظمه كان مدونا في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات ائمة الحديث في الصدر الاول وقال : فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرأ على الصحيح .

واذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب ، فانهم كانوا كما عرفت آتقوا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ ، وربما قال الراوى : أملى علينا فلان كذا وكذا حديثا من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على ان ابتداء تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وانه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث بالكتابة والتدوين . ولننظر بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد ، وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث . أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم ، وأسرع الى السنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم : طائفة كانت أمهاتهم من الاعاجم ، وطائفة العامة الذين يسكنون الامصار ، وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وظهن اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية ، وكان اقراضها سنة ٥١٣٢ .

وبقى بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الاعاجم مخالطة تفسد فصاحتهم بسوء ، وأبناء الخاصة من سكان الامصار الذين لم تكن أمهاتهم من الاعاجم .

أما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على فصاحة اللغة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل . والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني ، كالامام الشافعي ، فانه ولد سنة ١٥٠ هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية وهي مكة ، فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الالفاظ . قال الامام احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهرى في ايضاح ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ، ومن عجة المولدين مصونة » .

واذا عدنا الى قول ابن خلدون « وتدون الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به » وعرضناه على التاريخ ، وجدنا التدوين وقع بعد ان دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لانه نشأ في بيئة عربية كالزهرى ومالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريح ، ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية ، أو عربية اقتصرت فيها الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها انما تدرك من طريق التعلم . فدعوى ان الاحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها . والذي نستفيد من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الاحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الاحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذاك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان ان تكون الاحاديث المدونة في الصدر الاول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

واما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الاحاديث ، فيجيب عنه بأن كثيرا مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح » وذكر للاحاديث التي يشكل اعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح ، وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتى لغوى آخر فيذكر لها وجها مقبولا ، أو يسوق عليها شاهدا صحيحا .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك
الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحل امرها على قلة ضبط احد الرواة
في هذه الالفاظ خاصة .

واذا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط أو تصحيف ، فان الاشعار
يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد
بن سلام : وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا
أهله . وابو احمد العسكري الذي الف كتابا في تصحيف رواة الحديث ،
قد الف كتابا فيما وقع من اصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

أما قول أبي حيان « ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون
بالحديث » فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم
يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ^(١) ثم ان
دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء
العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه
ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم
بالحديث فلعدم اتساره بينهم ، لا لانهم يمنعون الاحتجاج به . على
أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على
اثبات الكلمات بألفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي أبا منصور الازهري المولود سنة ٢٨٢هـ
يعتمد في كتابه (التهذيب) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها .
واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من نحاة الاقاليم تابعوا
المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فردود بان كتب النحاة من

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي
عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والنضر بن شميل المازني ، والخليل
بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قريب الاصمعي والرياشي

أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث . وقد استدل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه : وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح الفية ابن معطى ، وابو علي الشلوين في كثير من مسائله . وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه » . وقد عرفت ان مذهب البدر الدمايني صحة الاستشهاد بالحديث ، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمغني والتسهيل والبخاري .

تفصيل وترجيح

من الاحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة انواع :

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله « حسي الوطيس » وقوله « مات حتف أمه » وقوله « المظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التي كان يتعبد بها ، او امر بالتعبد بها ، كالفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الاذكار والادعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في

الفاظها ، والمراد ان تعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .
خامسها : الاحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .
سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال ان تكون الفاظه الفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او الفاظ رواية الذي يحتج بكلامه ، قاصراً عن درجة الظن الكافي لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح ان تختلف الانظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الانواع السنية المنبهة عليها آتفاً ، وهو على نوعين :
(حديث) يرد لفظه على وجه واحد ، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتاج
بأقوالهم ، فقد يكون بين البخارى ومن يحتاج بأقواله من الرواة واحد
أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريرى انكر على الناس قولهم قبل الزوال :
سهرنا البارحة ، قال : وانما يقال : سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال :
سهرنا البارحة . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا أصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة
رؤيا ؟ » وحديث « وان من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملا ، ثم
يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا » ففى قوله « اذا
أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله « ثم يصبح فيقول
عملت البارحة » شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية
وهو في الصباح سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التى اختلفت فيها الرواية ، فانا نرى من يستشهدون
بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ،
وما روى على وجهين أو وجوه . ويسكننا أن تفصل القول في هذا النوع
فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين
بأنها وهم من الراوى مثل كلمة « مثل » وردت في أشهر رواية لحديث
« قام النبي صلى الله عليه وسلم ممثلا » أي منتصبا ، والمعروف في كلام
العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين
انها غلط من الراوى ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة
« ناعوس » وردت في احدى روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس
البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » او وسطه ولجته .
وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابى

بكر الاصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث « فلعل الراوى لم يوجد
كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة
الشك من الراوى ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت
غطيظه او خطيطه » قال ابن بطلال : لم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند
أهل اللغة .

وخلاصة البحث : أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني
الا الالفاظ التى تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدثين بالغلط
او التصحيف غمزا لامرده ، ويشد ازرقنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالالفاظ الواردة في
الحديث ولو على بعض رواياته .

* * *

موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لاحد اساتذة الجامعة المصرية فبدأ لي ان اشاركه في بعض بحوثه التي رأى ان النحاة قد غفلوا عن وجه الصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، واذا تقدمت بعض عبارات المؤلف ، وعرضت رأيا غير رأيه ، فانما أريد طرح البحث بين أيدي القراء لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقتصرون بحثه على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو (أي عند النحويين) بيان الاعراب وتقصيل احكامه حتى سماه بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه اهل العلم في شرحه او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقوله في الانكار على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في شرحه ، كان حقا عليه ان يكف قلمه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على الاقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف الذي يقولونه على اتفاق منهم .

نقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ماكتبوه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القرية المنال ، أفلا يكون لقارىء كتابه حق في عتبه عتبا جيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية والنقطة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذى ساقه الاستاذ وغمره بالانكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعىا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الامير في شرح هذا التعريف « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التى لا محل لها من الاعراب والتى لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الامير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احوال الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة « وهو (أي النحو) في الاصطلاح علم بالاحوال والاشكال التى بها تدل الفاظ العرب على المعاني ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرق في اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعاني « فانظر الى قوله « علم بالاحوال
والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض،
فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي
تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار
هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار
افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى ، فعلم المعاني » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها
التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار
ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوى قد تناول النحو بشرح يجعل
موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من
قولهم : اتحاه اذا قصده . انما هو اتحاء سمت كلام العرب من اعراب
وغيره ، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق
به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين
موضوع علم النحو وعلم المعاني « ويشارك النحوى صاحب المعاني في
البحث عن المركبات الا ان النحوى يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية
صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه
السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه
بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من
جهة الصحة والفساد ،: يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح ،
وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن
بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعلونه دائراً على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو .
 واذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم
 لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالتها
 على المعاني التركيبية ، فصاحب كشف اصطلاحات الفنون يقول « علم
 النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف
 به كيفية التركيب العربي صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز
 عن الخطأ في التأليف ، والاقتدار على فهمه والافهام به » ومعنى هذا
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر
 والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم
 باحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية ،
 وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني
 الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصوراً في
 حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافياً في تطبيق التراكيب
 العربية على المعاني الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظي ،
 ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفاً لقوانين علم
 النحو ، كالقصر بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ،
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .
 ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احوالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كتبه .
ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون
هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في
الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويسكن ان تؤدي
معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ،
وقالوا : انه يبحث عن احوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة
في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني
الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصروا النحو على اواخر
الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا
به طريقا منحرفة الى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من احكام نظم الكلام
واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل
بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحذف
واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب
النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس
لعلم النحو في كتبه المبسطة ، يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد
اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام الا
نقد بما استفاد من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربي
او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاثبات والنفي والتأكيد والتوقيت
والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ،
الا ما كان ماسا بالاعراب او متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من
فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

إذا القينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون بها التركيب مطابقا للمعاني الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التي تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء أو جواب قسم أو مضافا اليه أو مفعولا ثانيا لنحو علت وظننت ، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا - ان جملة الخبر أو الوصف أو الصلة لا تكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلة لا تتقدم على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضع حذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدئا أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلا من جهة التوكيد والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومند لا تدخل على الضائر ، وان رب مختصة بالنكرات وان حيث واذا لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يسيطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد و عسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن •

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكميل أحكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات ما يجب ما قبله عن العمل فيما بعده » •

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما تجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ اذا كان مشتملا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا ماله الصدر ^(١) ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتسني ^(٢) ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة ^(٣) ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة •

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هلا وآلا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام •

قال المؤلف « وبينوا بعض الادوات التي يجب أن يليها فعل والتي لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم ، في مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وآلا ولولا ولوما انها تلزم الفعل لفظا او تقديرًا ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : ان الهمزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية ^(٤) وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كأن الشرطية •

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية •

(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها •

وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الابواب تابعة
لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أساء
الاستفهام وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي
يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ،
واستخرج من هذا نتيجة ، هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ،
ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق
وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجوه التي
فاتهم دراستها او شيئا من الاحكام التي ظفر بها من الكلام العربي
ولم يتعرضوا له ، ولو فعل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف
درسها ، ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها » .

ثم تكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام
العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه
مفرقا على أبواب الاعراب ، مزقا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي
هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن أن
تدرس لا فيما ألحق بكان ، ثم فيما ألحق بأن ، ولا ان تدرس غير وإلا
وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في نواصب الفعل ، ولم ولما
في جوازمه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت
العناية كلها الى بيان ما تحدث من أثر في الاعراب ، واغفل شر اغفال
درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي ، وفرق ما بينها وبين غيرها في
الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرنت اساليبها ، ثم ووزن بينها ،
وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما
يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص
الفعل ، وما يتكرر ، لاحظنا بأحكام النفي وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شي، كثير اغفله النحاة ،
وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفاظ من حيث دخولها في
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيره ، واتصاله او انفصاله ، وحذفه او
اثباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او
اهماله عن العمل ، فاذا درس النحاة حروف النفى في أبواب متفرقة
فذلك ما يناسب موضوع علمهم ، اذ يذكرون الالفاظ في مقام البحث
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض
لادوات النفى عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما
نجد من الاحوال التى تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفى
وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل تفى وهو
ليس ، واحرف تفى وهى ما وان ولا ، ولبعض أفعال الاثبات وهى كان
وبقية اخواتها .

ولا شك أن هذه الوجوه التى تشترك فيها حروف النفى مع غيرها
هى أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذى وضع
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معانى الحروف والادوات لا يدخل في صلب
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب ،
بل هو بحث عن المعانى التى وضعت لها هذه الكلم أعنى الحروف ،
فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظوا
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال
الذى يعرض لها عند التركيب ، كالعمل او الاعراب او البناء أو
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفى في ذلك التوكيد يدرسه في » باب

إنَّ « وِيقَرْنونَ بِأنَّ المؤكَّدة « أن » الواصلة و « ليت » المَتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نونى التوكيد واحكامها لاثروها في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير » •

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قَرَنُوا إنَّ بأن الواصلة ، وليت المَتمنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التى تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نونى التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركهما فيها غيرها من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذى يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث •

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذى أشار به المؤلف فجسموها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذى هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذى يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التى يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ؛ والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكماهم ذلك ، لان احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيأتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيأتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها ببعض بالاصالة والقرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو ، وهو الاحوال التي تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعانى الاصلية .

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم ، وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول (أي من الوجهين) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحته ، حرموا أنفسهم وحرمونا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم اننا نفهمها ونحيط بها فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد أرينا لكان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا أنفسهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

للنظر في أسلوب الكلام العربى جهتان :

(أولاها) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى - يكون الكلام مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

(الثانية) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، أعنى مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أشواطاً واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد اريناك انهم لم يضيقوه ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في اواخر الكلم فقال : « الثاني : انهم رسوا للنحو طريقة لفظية . فاهتسوا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الالوجه من اثر في المعنى . يميزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة »

النحاة يبحثون عن الاساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكيب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه أثر في تصوير المعنى الاصلى يغير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يميزه طائفة ويسنعه اخرون ، فان اختلفهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب ، قد ينهون الى ما يفترق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة فلان المميز لبعض الوجوه لم يقيم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح أو قياس صحيح .

وجهات البحث النحوي

ذكر المؤلف شدة غناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطلوا مراقبة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العريية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فألحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسسوا ما كشفوا اول الامر - علل الاعراب - او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيهما) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائلها ، كما انك لا تضعها بسجل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنها شابهها الحرف في احتياجهما الى المحذوف وهو المضاف اليه .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ويسهل عليك ان تردّه على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه اياك فلا تقول أعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف انه اعرف ، فيأتف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه ، واما النوع الاول فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على انه من اسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبي في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها ، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والانحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعني ابن مالك) اذ لا يبنى عليه من حيث انتحاء سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لا تقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعني شرحه للخلاصة) منه » .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة — والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سر العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد أبو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحث عن قوانين النحو: وإنما أراد بيان ما قد يخفى فهمه من الآيات ، فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكائنها السامية .

وإذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي نقلها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها تشتمل على سبعة أحكام تتعلق بالأساليب .
(أولها) إيراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امرين أو أمور ، فذكر أنه قد يراعى في هذا الضمير الأول كما ورد في قوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انقضوا إليها » وقد يراعى في استعماله الأمر الأخير كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا » .
وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » ومن الوجوه التي ذهبوا إليها في الآية أن عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لأن في إرضاء الله إرضاء الرسول ، وفي إرضاء الرسول إرضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه أبو عبيدة بخطبة الغائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب » مجازه : هذا القرآن واستعمال أسماء الإشارة الموضوعة للبعيد ، في مشار إليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع علمهم ^(١) .
ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوي على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال

(١) بحث تعريف المسند إليه بالإشارة

الإشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الإشارة البعيد في مشار إليه قريب ، وقال في أثناء البحث « ويجوز أن يكون قوله تعالى : (ذلك الكتاب) من باب عظمة المشار إليه أو المشير (١) » .

(ثالثها) الانتقال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب ، قال هذا في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد اشار بهذا الى النوع المسمى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب في القديم كابن المعتز وقدامة ، وادخلوه في مباحث علم البيان .

واذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلانه يرجع الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم الى استعمال الضمير مكان آخر يوافق في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قولك : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قست ، مكان : أنت الذي أكرمتني ، وأنا الذي قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك أنا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوهم لغيره احق به من فهم . (رابعها) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال (اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) أعاد الرؤية ، وقال : (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم التوكيد اللفظي ، من جهة أنه يتبع المؤكد في اعرابه ، أو من جهة انه أسلوب عربي صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث والشعر ، وتحدث عنه البيانيون في بحث توكيد المسند اليه من جهة ما يقتضيه من الاحوال .

(خامسها) تقديم المؤخر ، وتأخير المقدم ، وساق عليه قوله تعالى : « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « اراد ربنا اهتزت » .

(١) شرح الكافية ص ٣١ ج ٢

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من ان العطف بالواو لا يفيد ترتيباً ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الاسلوب العربي •

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الاسلوب العربي الصحيح ، بقى للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى •

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب الى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فانه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الاعناق الى من أضيفت اليهم الاعناق •

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفا للاعناق على خلاف المعروف من ان وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالنا آتينا طائعين » وقوله « فظلت اعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » • (سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » •

وحذف حرف النداء من الاحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء • (ثامنها) زيادة « لا » النافية • قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه : غير المغضوب عليهم والضالين • وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، ومما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها انها تزداد بعد حرف العطف •

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقل

ما كتبه في دلائل الاعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقا جديدا للبحث النحوي ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب » .

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التي حملها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تفهم كلامه . قال الشيخ عبد القاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم الا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيف عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأفكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار افادتها المعاني عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معاني النحو ايرادها على حسب الاغراض ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتنكير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والقوانين التي أشار إليها هي أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف اليه ، والتوابع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الابواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .
ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدى اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعاني .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظي ، ولكن وضع المعاني النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتشكيك في مواضعها انما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني .

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة المفصل يمدح علم النحو « وهو المراقبة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » .

ثم ان الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنتظر في الخبر ، وتنتظر الى الحروف ؛ فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتنتظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » .

والمراد أنك بعد أن تنتظر الى الوجوه التى تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتبجى بكل واحد في موضع ينبغى له .
والخلاصة أن تنتظر في الجمل التى تؤلف باعتبار العوارض التى يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة منها فتجىء به في موضعه •

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، وجوها من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار ، ونبه على أن النظم أن تضع كلا من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ، ثم قال :

« ولست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطأه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » •

فالتحوى يدلك على ان المبتدأ والمفعول - مثلا - متى فهم بقرينة حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى التحوى الذى هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعا من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين المبحوث عنها في فن البلاغة •

ومن الظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معاني النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين والاصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحوا وقوانين واصولا لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله • تنفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة واصولهم وقوانينهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بازهاق روح فكرة النحو وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقا جديدا للنحو لنبه ولو بإيحاء ولطف على أن النحاة

ضيّقوا دائرة النحو ؛ وأهملوا جانباً من معانيه وأصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان .

وإذا قال الشيخ : إن النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لاغبار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعى كل واحد منها طريقاً خاصاً ، فسا من غرض يعرض لك الا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعاني ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسميه علماء البلاغة المعاني التابعة كالتعظيم يؤدي بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الإشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتمدوا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفا ، لانه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدي الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأبسط فرعا ، وأعلى جنى ، وأعذب وردا ، وأكرم تناجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى الخ » .

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزا بالمزايا التي ظهرت في نظمه ، والبدائع التي راعت العرب ، وانه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي ؟ ولم هي ؟ وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتشيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والايجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر » ثم قال « واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ، والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والمخلص المحرر لفروعها وأصولها ، باحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعاني وفصلوه عن النحو فصلا أزهد روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد أنها معاني النحو ، فسموا علمهم « المعاني » وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

قد أريناك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهو العلم الذي تحدث عنه بعد بأنه العلم **الباحث عن حقيقة الفصاحة** ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتشيل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والايجاز والحذف والفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فانه عد في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتشيل ، ولا أظن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فان ظهر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها الى علم البيان ويأخذ بمباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فان هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر واذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين : أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية اذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدوه علما مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .



التضمنين

للتضمنين غرض هو الإيجاز . وللتضمنين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمنين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فاذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمنين باطلا فاذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع — مثلا — متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمنين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الأول أن لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمنين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا أن صدر ممن شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حمل على وجه التضمنين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فسمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى بالي ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل المذني هو سبب التشهير عن ساق الجد .

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الاسلامية .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي ، أي ممن يدلك حاله على أنه لم يبين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى الى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين . كأن تجعل (أرجو) مشرباً معنى (أسأل) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر اليه أولئك الذين استعملوا فعل (أرجو) متعدياً الى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لاشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين .

وليس معنى هذا أن التضمنين سائق للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الالفاظ ، لا يبادر الى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمنين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمنين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمنين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لامرد له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال الى أصولها ، ولا يتخذ من التضمنين وجها لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال .
 فللتضمنين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعدى
 بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم
 الوقوف به عند حد ما وضع له . ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد
 علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .



تيسير وضع مصطلحات الألوان

حمدا لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لسانا ، وأبدعهم بيانا ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثرت ضروب الالوان ، بما ينشأ من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين الى اسم ، كما احتاج كل لون الى أن يكون له في كل درجة اسم يمتاز به .

وقد عنت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الالوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لدى النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الالوان ، وأتينا في حاجة الى أن نستمد للالوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني الى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم ، وبما تقرّر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الالوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها . يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الالوان ، أو الاسماء التي روعي عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الالوان أخذت من اللغة حظا وافرا .

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي الثالث ، المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هـ ، يناير سنة ١٩٤٠ م ، لمناسبة ائتماده لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر .

ثم أُلقيت نظرة على ما بين يدي من الكلم العائدة الى الالوان أو الكلم المرامى في وضعها لون ، فلمحت اصولا لا يسكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الالوان كلما دعت الحاجة .
 وها أناذا أعرض عليك أصنافا من أسماء الالوان ، وأصنافا من الاسماء التى روعى في وضعها لون ، وأحدثك عقب كل صنف عن مزيتة ، أو عما ينبه له من الاصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

أسماء الالوان :

الاسم اما أن يدل على لون ساذج ، واما أن يدل على هيئة مركبة من لونين أو ألوان ، وكل من النوعين اما أن يكون مصدرا يؤخذ منه فعل واسم فاعل ، واما أن يكون غير قابل للتصريف .
 القابل للتصريف من أسماء الالوان الساذجة .

أريد من اللون الساذج ما يشمل اللون الاصلى كالسواد ، والقرعى كالشبهة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ - الأدمة : لون بين البياض والسواد ، ويراد بها في وصف الابل البياض الواضح . يقال : أدم وأدم فهو آدم والمؤنث أدماء .
- ٢ - البرغثة : لون شبيه بالطحلة ، ومنه اشتقاق البرغوث .
- ٣ - البَضَاضة : شدة البياض . يقال أبيض بض : شديد البياض .
- ٤ - البَغْثَة : بياض يضرب الى الخضرة ، او الى الحمرة فهو أَبْغَث وهي بغثاء .

٥ - البُهمَة : اللون الذى لا يخالطه غيره ، فهو بهيم .

٦ - البياض : معروف .

٧ - البَتَّابَة : شدة الحمرة ، ثَقْب وهو ثقيب .

٨ - الحَمَة : السواد ، والاحتم الاسود ، والحاتم الغراب

الاسود .

٩ - الحُصْرَة : معروفة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

- ١٠ - الحلبة : سواد صرف ، حَلِبٌ فهو أحلب وحلوب ، ويقال :
اسود حلوب : حالك .
- ١١ - الحلكة : شدة السواد ، حَلِكٌ فهو حالك ، ويبالغ به فيقال :
اسود حالك .
- ١٢ - الحمة : السواد وقد ، يبالغ به في السواد ويقال : أسود
أحم .
- ١٣ - الحنط : شدة الحمرة ، يقال : حنطَ الاديم فهو حانط :
احمر ، وقد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر حانط : أي قانئ .
- ١٤ - الحور : البياض ، يقال : احوّر الشيء : ابيض ، والحوّارَى :
الدقيق الابيض ، وامرأة حوارية : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في
شدة سوادها .
- ١٥ - الحوة : حبرة تضرب الى سواد ، وسوا كل أسود غير
شديد السواد أحوى .
- ١٦ - الخصب : الخضرة تظهر في الشجر يقال : خصبَ الشجر
أو الارض : اخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .
- ١٧ - الخضرة : معروفة ، خَضِرٌ فهو أخضر ، والمؤنث : خضراء
وخضيرة ، وهو في الخيل : غبرة تخالطها دهمة ، وقد يطلق على السواد ،
فيقال : اخضرّ الليل : أي اسود .
- ١٨ - الدبسة : حبرة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي
دبساء والدبس : الاسود من كل شيء .
- ١٩ - الدجة : في الاصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد ،
فقالوا : للجمال السود : دُجج ، وقالوا : دُجج ودجوجي : شديد
السواد .
- ٢٠ - الدجنة : أقبح السواد : دَجِنٌ فهو أدجن ، وهي دجناه .
- ٢١ - الدخنة : كدرة في سواد ، دَخِنٌ فهو أدخن ، وهي دخناه .

- ٢٢ - الدَّسَمَةُ : غبرة الى سواد ، دَسِمَ ، فهو أدَسَم ، وهي دسما ، والديسم : السواد .
- ٢٣ - الدَّعْجَةُ : السواد ، أو شدة السواد ، دَعَجَ ، فهو أدعج وهي دعجا ، وقيل - شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم الآتي وهي أسماء ما ركب من لونين .
- ٢٤ - الدَّهْسَةُ : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أدهاست الارض أو الغنز : صارت دهساء اللون .
- ٢٥ - الدَّكْنَةُ : لون يضرب الى الغبرة - بين الحمرة والسواد - دَكَنَ فهو أدكن ، وهي دكنا .
- ٢٦ - الدُّدْلَةُ : لون القيل ، والدِّلَام : السواد ، فهو أدلم ودلماء .
- ٢٧ - الدَّهْمَةُ : السواد ، يقال : أدهمَّ وأدهامَّ ، فهو أدهمَّ ، وهي دهماء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الحصرة .
- ٢٨ - الرُّبْدَةُ : لون الرماد « كدرة في سواد » وقد أربدَّ وأربادَّ ، وهو أربد وهي ربداء .
- ٢٩ - الرُّبْسَةُ : مثل الدبسة ، يقال داهية دبساء ربساء ، وجاء بأمور رُبْس : سود .
- ٣٠ - الرُّمْدَةُ - لون الرماد ، يقال نعامه رمداء ، وثوب أرمد .
- ٣١ - الرُّمَكَةُ : سواد مشرب كدرة « لون الرماد » يقال : أرمك الجبل فهو أرمك .
- ٣٢ - الرُّهْرَهَةُ : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترهره الجسم : أبيض من النعمة .
- ٣٣ - الزُّهْرَةُ : البياض ، والازهر : الابيض ، وهي زهراء ، وقد يبالغ به في لون الحمرة ، فيقال : أحمر زاهر .
- ٣٤ - السُّحْمَةُ : السواد ، يقال : سحِمَ فهو أسحم ، وهي سحماء .
- ٣٥ - السُّخْمَةُ : السواد ، سَخِمَ فهو أسخم ، والسُّخَامُ سواد القدر .

- ٣٦ - السُدفة : في الاصل الظلمة ، وتستعمل في السواد ، وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسدف : الاسود .
- ٣٧ - السُّعرة : لون يضرب الى السواد فوق الادمة ، يقال : سَعِرَ فهو أسعر .
- ٣٨ - السَّقَر : بياض النهار .
- ٣٩ - السُّقعة : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ، يقال : سَفَع فهو أسفع ، وهي سفعاء .
- ٤٠ - السُّثرة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سُمِرَ ، فهو أسمر وهي سمراء .
- ٤١ - الشَّرَق : اشتداد الحمرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حرته ، وأشرقته بالصبح اذا بالغت في حرته ، وثياب : مشرقة أي محسرة .
- ٤٢ - الشُّقرة : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الخيل حمرة في مؤخرة ، يقال : شَقِرَ ، فهو أشقر ، وهي شقراء .
- ٤٣ - الشُّكلة - حمرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حمرة ، وفي الابل ما يخالط سواده حمرة .
- ٤٤ - الشُّهبة : بياض يغلب على السواد ، يقال : شُهِبَ وشُهَبَ ، فهو أشهب ، وهي شهباء .
- ٤٥ - الصُّبحة : سواد يضرب الى حمرة ، يقال : صُبِحَ فهو أصبح وهي صبحاء .
- ٤٦ - الصخرة : غبرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو أصحر وهي صحراء .
- ٤٧ - الصُّحمة : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حمرة في بياض ، وهو أصحَم وهي صحماء .
- ٤٨ - الصُّدأة : شقرة الى سواد ، وهو أصدأ ، وهي صدآء .

٤٩ - الصَّمْثَرَة : معروفة ، وقد اصفر واصفار فهو أصفر ،
وهي صفراء •

٥٠ - الصَّهْبَة : حرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صَهَبَ فهو
أصهب ، وهي صهباء •

٥١ - الضَّحَاء : البياض أو الشبهة ، والاضحى من الخيل : الاشهب
والاثني ضحيان : قال أبو عبيدة : لا يقال للفرس اذا كان ابيض : أبيض
ولكن يقال له أضحى وليلة ضحيان - بيضاء •

٥٢ - التَّطْحَلَّة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون
الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب أطحل : كدر على لون الطحال » •

٥٣ - الطَّلْسَة : غبرة الى سواد ، وهو أطلس •

٥٥ - الطَّهْمَة : سمرة تجاوزت الى سواد •

٥٦ - الظَّمَى : السمرة ، يقال : رمح اظمى : اسمر ، وقد يراد به

السواد ، يقال : ظل اظمى وبغير اظمى : اسود •

٥٧ - العَتَك والعتوك : الاحمرار ، يقال عتك الرمل والدم :

اشتدت حرتهما ، والعاتك في الالوان الخالص ، ومن النساء المحجرة
أو المصفرة من كثرة الطيب •

٥٨ - العَشْرَقَة : الاخضرار ، يقال عشرق النبات أو الارض اخضر •

٥٩ - العَبْرَة : بياض تعلوه حرة ، أو بياض ليس بشديد •

٦٠ - العَيْسَة - بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض

مشرب صفاء في ظلمة خفيفة •

٦١ - الغَبْرَة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب لغبرة لونه وهي

غبراء •

٦٢ - الغَبْسَة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو أغبس •

٦٣ - الغَثْرَة : الغبرة : أو الغبرة تضرب الى خضرة أو الى حرة •

- ٦٤ - الغُرْبَة : بياض صرفه ، والمغْرَب اليبض وما كل شيء منه أبيض ، ويقال : أسود غريب - حاله .
- ٦٥ - الغُرَّة : البياض ، والاجر : اليبض من كل شيء ، ويقال : غرغرا وغرَّة أبيض ، والغرة في الفرس : بياض في جبهته .
- ٦٦ - الفُحومة : السواد : فحم فهو فاحم ، وفحيم .
- ٦٧ - الفُضحة : الغبرة في طحلة ، يكون في ألوان الابل والحمام ، فضح ، فهو أفضح ، وهي فضحاء وقال ابو عمرو : سألت أعراييا عن الافضح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .
- ٦٨ - الفُقوق : شدة الصفرة ، وأصفر فاقع مبالغة ، وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره .
- ٦٩ - القُتْمَة : سواد ليس بشديد ، كسواد ظهر البازي ، قُتْم فهو قاتم ، وقُتْم فهو أقم ، وهي قنماء ، وقيل القُتْمَة : حرة وغبرة ، ويقال أحمر قاتم : شديد الحمرة ، كما يقال - أسود قاتم .
- ٧٠ - القُتْمَة - الغبرة ، قُتْم - اغبر .
- ٧١ - القُتْلَبَة : الحمرة ، يقال : قلبت البسرة : احمرت .
- ٧٢ - القُثْمرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر ، أو بياض يضرب الى خضرة أو بياض فيه كدرة ، ويقال للسحاب الذي يشتد ضوءه لكثرة مائه : سحاب أقم ، وهي قمراء وقمرة .
- ٧٣ - القُثْوَة : اشتداد الحمرة ، يقال : قنأ ، وهو قاني وهي قانئة ، ويبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر قاني .
- ٧٤ - القُثْبَة : بياض تعلوه كدرة ، قُثِب فهو أقب ، وهي قهبة .
- ٧٥ - الكُثْدرة : لون ينحو نحو السواد والغبرة ، كدر فهو كدر .
- ٧٦ - الكُثْلَفَة : لون بين البياض والسواد ، والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلف : للبعير الذي يخالط حرته سواد .
- ٧٧ - الكُثْمَة : حرة يخالطها سواد ، كمت فهو كميته .

٧٨ — الكُثْبَدَة — تغيّر اللون وذهاب صفائه ، قالوا مالى أراك

أكمد اللون ، وكسدت الثوب — تغيّر لونه من إخلاق •

٧٩ — الكُثْبَة : غيرة مثر به سوادا •

٨٠ — اللُثْبَة : بياض ناصع نقي والمُثْب من الثياب مالم تشبع حمرة •

٨١ — اللهق : شدة البياض ، وهو لهق ، وقيل اللهق : بياض ليس

بذى بريق •

٨٢ — المُتْعَرَة • لون يضرب الى الحمرة •

٨٣ — المُنْعَرَة : لون ليس بناصع الحمرة ، أو شقرة بكدره ، والامغر

الذى في وجهه حمرة في بياض صاف •

٨٤ — المُنَقَّه : بياض في زرقه ، أو حمرة في غيرة ، أو غيرة الى البياض

مقه مقها ، فهو أمقه ، وهي مقهاء •

٨٥ — المُلْحَة : بياض يخالطه سواد ، وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد

يطلق على أشد الزرق •

٨٦ — المُنْهَقَة : بياض في زرقه ، أو شدة البياض ، مهق مهقاً فهو

أمهق ، وهي مهقاء •

٨٧ — النَّصَاعَة : شدة البياض ، يقال نصّع لونه — أي اشتد

بياضه ويبالغ به في البياض ، فيقال أبيض ناصع ، وقد يبالغ به في

الحمرة ، فيقال : أحمر ناصع : أي قانى •

٨٧ — التَّضْرَة : الحسن والبهجة ، والناضر : شديد الخضرة ، ويبالغ

به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، وأحمر ناضر ، وأصفر ناضر •

٨٨ — النَّعْج : البياض الخالص ، يقال نَعَجَ — أي أبيض ، فهو

ناعج ، وهي ناعجة •

٨٩ — النَّمُوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، تَهَضُّ الثوب فهو نافض

(باهت) •

- ٩٠ - التَّوَقُّ : بياض فيه حمرة يسيرة .
 ٩١ - الوُرْدَة : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال ورُد ، فهو ورْد
 وهي وردة .
 ٩٢ - الوُرْقَة : بياض يضرب الى سواد « لون الرماد » وهو أَوْرق
 وهي ورقاء .
 ٩٣ - الوَضَح : بياض الصبح : والواضح من الابل : غير شديد
 البياض ، والواضح الابيض اللون الحسنة .
 ٩٤ - اليَتَوَقَّة : البياض ، يقال : يَتَقُّ : ابيض ، فهو يَقِق ، ويبالغ
 بها فيه فيقال ابيض يَقِق .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضح اللغة العربية ، يضع
 للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيت كيف كان يدل
 على اللونين يمتزجان بلفظ واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق
 بها ، وتحرر لوجه من وجوه الایجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجاد اللون
 مصادر ، وأفعال ، وأسماء فاعل ، واسماء مفعول ، فيقال ، يَبْيَضُ الشيء
 تبييضاً ، فهو مَبْيَضٌ ، والشيء مَبْيَضٌ ، وكذلك قالوا - حمرة ، وسودته
 وصفرته ، وخضرته ، ووردته ، وقنأته وتعديّة الفعل الثلاثي اللازم
 بالتضعيف الى المفعول ، مقيس عند طائفة من علماء العربية ، واذا رأيت
 في هذا النوع ألفاظاً مترادفة على لون واحد ، فلو اضع المصطلحات أن
 يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي
 يفسر به .

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات أن يعدل عن هذه الاسماء الى
 غيرها من الاسماء التي لا تتصرف ، او الالفاظ التي لا تشعر باللونين
 المستزجين الا أن تكون مركبة .

أسماء الالوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الالوان الساذجة ما لا يساعد على ان يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحمرة ^(١) ، والجريال لحمرة الذهب ^(٢) ، والعوهق للون كلون السماء مشرب سوادا .

ومن هذا القبيل الالفاظ التى تدل على لون بالحاق ياء النسبة الى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية ^(٣) للون الكهبة ، والكراثية ^(٤) لخضرة تضرب الى سواد ، والنيلية ^(٥) للكرائية مع قليل من الحمرة ، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج ، وقال العرب أسود لوبى ، وأرادوا باللوبى - شديد السواد ، نسبة الى اللوبة ، وهى الارض ذات الحجارة السود ، وقالوا : فرس صناعي اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة الى الصناب وهو الخردل مع الزبيب ، وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة الى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبني - أصفر كالتبن . والوصول الى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : برتقالى ورمادى ، وسماوى ، غير خارج عن مقاييس اللغة .

أسماء هيات الاشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذى يدل على هيئة مركبة من لونين يمتاز كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرقطة ، وتلحق بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللَمَظَة ، وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل ، ويأتي اسما غير قابل للتصريف .

(١) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر ارجوان

(٢) قد يطلق على ما خلس من لون أحمر . (٣) نسبة الى الزنجار .

(٤) نسبة الى الكراث ضرب من النبات .

(٥) نسبة الى النيل وهو نبات يصبغ به .

أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، واليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ - الأثرثة : بياض وسواد ، وهى الرقطة ، يقال كبش آرث وتعجة أرثاء .

٢ - البرشة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان أبرش : مختلف الألوان ، والبرش في شعر الفرس - نكت صغار تخالف سائر لونه .

٣ - البرص - بياض يظهر في البدن وجاوز العرب به هذا المرض فقالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سموا القمر بالابرص .

٤ - البغثة - سواد يشوبه فقط بياض ، أو بياض يشوبه فقط سواد بغث فهو أبغث ، وهى بغثاء .

٥ - البقع - بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبقع ومبقع - فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ - البلقة - سواد وبياض ، بلق ، فهو أبلق ، وهى بلقاء ، والفرس الابلق ما ارتفع تحجيله الى فخذه .

٧ - الخصاف - أن يجتمع لوانان من سواد وبياض ، والاختصاف من الخيل والغنم الابيض الخاصرتين والجنين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خفيف - فيه سواد وبياض ، وسماء مخصوفة - ذات لونين وخصف الشيب لمتة جعلها خفيفة ذات بياض وسواد .

٨ - الخلسة - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - اخلس الشعر فهو مخلص وخليس اذا - ابيض بعضه ، وأخلس النبات - اذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ - الخيف - أن يكون احدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

- والاخرى كحلاء ، فهو اخيف ، ويقال تخيف ألوانا - أي تغير .
- ١٠ - الخال - الشامة في الجسد ، والأخيل - كثير الخيلان ؛ وهي خيلاء (وقد نص صاحب اللسان على انه لا فعل له) .
- ١١ - الدرعة - أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائرته أبيض ، دَرَع ، فهو ادرع ، وهي درعاء .
- ١٢ - الدغمة - أن يضرب وجه الفرس وجحافله الى سواد أشد من سواد سائر جسده ، ويقال - ادغام ، فهو أدغم وهي دغماء .
- ١٣ - الرئشة - اختلاف اللون ، يقال رجل أرش - مختلف اللون .
- ١٤ - الرئشة - بياض في جحفة الفرس العليا أو بياض في الانف رثم فهو أرثم وهي رئشاء ، ونعجة رئشاء : سوداء الارنبه وسائرهما أبيض .
- ١٥ - الرقشة - ققط أو خطوط سود وببيض ، يقال - حية رقشاء لترقيش ظهرها ، بخطوط وققط . والرقشاء من المعز : التي فيها ققط من سواد وبياض .
- ١٦ - الرقطة : سواد يشوبه ققط ببيض ، أو بياض يشوبه ققط سود ، ارقط وارقاط ، فهو أرقط ، وهي رقطاء .
- ١٧ - الرمش : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة رمشاء كثيرة العشب .
- ١٨ - الرمل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تخالف سائر لونه ، وهو أرمل وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم وسائرهما أبيض .
- ١٩ - الشسط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط - ذئب فيه سواد وبياض .
- ٢٠ - الصقعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء .

٢١ - العُرْمَة : تثقيط بياض وسواد ، ومن غير أن يتسع كل نقطة ، وهو أعزم وهي عرماء ، والحية العرماء : التي فيها قط سود وبيض .
٢٢ - العُصَّة : أن يكون في ذراعي الظبي أو الوعل ، أو في إحدى ذراعية بياض ، وسائر أسود أو أحمر ، وهو أعصم ، وهي عصماء .

٢٣ - الكَحَل : سواد يعلو جفون العين خلقة والكحلاء - الشديدة سواد العين ، ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - اللَّشْطَة : بياض في جفلة الفرس السفلى فهو المظ .
٢٥ - اللَّمَى - سرة في الشفة ، لمي فهو ألمى وهي لمياء ، واستعملوه في شديد السرة ، فقالوا - رمح المي - شديد السرة .
٢٤ - النَّبْطُ - أن يكون في بطن الفرس أو شاة الشاة بياض ، يقال فرس أنبط - ابيض البطن ، وشاة نبطاء ، بياض الشاة .
٢٥ - النَّشَمَ : أن يكون في الثور قط بياض وسود ، يقال نشيم فهو نشيم .

٢٦ - النَّكْتَة - النقطة من أي لون كان ، يقال في العين نكتة بياض أو حمرة ، ويقال هو كالنكتة البيضاء في الثور الاسود ، ونكت البسر بدا فيه قط من الارطاب ، فهو منكّت ، والبسرة منكّنة (بصيغة اسم الفاعل) .

٢٧ - النَّثْرَة - النكتة من أي لون كان ، ولكنهم يقولون الانسر - ما فيه نكتة بياض وأخرى سوداء ، ومنه سمي السبع المعروف بالنمر ويقال نمر (كفرح) السحاب - صار على لون النمر ، فهو نمر وانمر ، وهي نمر ونمراء .

٢٨ - الوَبْش : الرَّقْط من الجرب ، وبش البعير ، فهو وبش .

٢٩ - الوَدَق : قط حمر تخرج في العين من غلة كدم تشرق به ، ودقت فهي ودقة .

٣٠ - الوَكْتة : النقطة في الشيء من غير لونه ، يقال : وكَّت البسرة : بدت فيه تقط من الارطاب فهو موكت ، والبسرة موكتة (بصيغة اسم الفاعل) .

وفي هذا النوع المزاي التي نبهنا لها آتقا من صوغ الافعال ، وأسماء الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لونين .

أسماء الالوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخِلْفَة ، وهو كل لونين اجتمعا .
ويمكن صوغ أسماء للالوان المركبة بوسيلة النسبة التي يراد بها التشبيه ، كأن تريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة الجزع « وهو خرز يمانى فيه سواد وبياض » فتقول : الجزعية ، وذو اللون جزعي ، ولو اردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة مختلفة بهيئة قوس قزح ، لساغ لك أن تقول القزحية ، وذو اللون قزحي ، وتقول على هذا النمط : النرجسية ، متى اردت تشبيه حال ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة النرجس ، والعرب يشبهون العيون بالنرجس ، وشبهوا عيون الوحش بالجزع .

الاسماء المرامي في معانيها لون

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها او عند استعمالها لون من الالوان دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا او فعلا يدل على نفس اللون .
(أولاها) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس اللون ، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه مقيس ، وهذه اما ان تكون موضوعة او مستعملة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون . وأمثلتها :
الديجور : الاغبر الضارب الى السواد .

الدَّحْس : الاسود من كل شيء .

الذريحي : يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر ذريحي ، أي أرجوان .
الأصبغ : المبيض طارف الذنب ، يقال طائر أصبغ وعنز صبغاء .

المُصَمِّت : مالا يحالط لونه لون آخر ، يقال : ثوب مصمت أي بلون واحد لا شيء فيه .

الصَّعْرِي : الخالص الحمرة .

الصَّيْعَرِي : يبالغ به في الحمرة ، يقال أحمر صيعري أي قانيء .

المضرحي : الأبيض من كل شيء .

الغداف : الاسود ، يقال شعر غداف وجناح غداف : أسود ، ويقال

للغراب الاسود غداف ، وأغدف الليل : اذا أظلم .

الغضب : الشديد الحمرة .

الغيب : شديد السواد من الخيل .

الفدَم : الاحمر المشبع حمرة ، أو ما لم تكن حمرة شديدة .

القَرَأَص : القانيء يقال أحمر قرأص : قانيء .

القهنبلس : الأبيض تعلوه كدرة .

الكرك : الاحمر ، وأكثر ما يوصف به الثياب ، واستعمل في الخوخ ،

فقالوا : خوخ كرك : فيه حمرة .

الثلثائي : الكثير الخيلان الحمر في الوجه ، والثلثاثة النقط في

الخصوص .

المأذي : الأبيض قالوا : غسل مأذى أي أبيض ، ودرع مأذية :

بيضاء .

الامرئ : المنقط ببياض وحمرة ، قالوا : ثور امرئ أي به نقط

بيض وحمرة .

الماريّة : البيضاء البراقة (لؤلؤية اللون) يقال : امرأة أو قطاة

مارية : أي بيضاء براقّة .

اليلق : الأبيض من كل شيء ، ويقال : أبيض يلق : متناه في البياض .

واما ان تجرى مجرى اسم العين ، فلا يقع وصفا لغيره ، وهو الذي

يقول فيه اصحاب المعجمات : هو اسم لاصفة ، وأمثله :

- البركان والبرنكان : الكساء الأسود •
- الشمرساء - السحابة البيضاء •
- الصير : السحابة البيضاء •
- العلجوم : الظبي الآدم •
- العويج : الظبية في كشحها خطتان سوداوان •
- العسيرة : ثوب أسود يلبسه الخدمة •
- القضيم : الجلد الابيض يكتب فيه •
- (ثانتها) أساء تدل على ذى لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم عين ، كاسم الموضع الذى يقع عليه أحد اللونين • وأمثله :
الاصدر : الابيض لبة الصدر من الغنم والخيول •
- المطرف : ابيض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر لونه يخالف ذلك •
- الاعتق : الكلب في عنقه بياض •
- المعضد : ثوب له علم في موضع العضد •
- أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته • وأمثله :
الآزر : يقال فرس آزر اذا كان لون فخذه ابيض ولون مقاديمه اسود أو أي لون كان ، فكان يياضه ازار والمؤزرة : نعجة كأنها أزرّت بسواد •
- المحجل : يقال فرس محجل اذا ابيضت قوائمه ، وجازوا البياض الى نصف الوظيف (ما فوق الرسغ الى الساق) كان يياضه حجل (والحجل الخلخال) •
- المتبن : الاصفر في لون التبن :
- المدثر : الفرس فيه نكت فوق البرش (تشبه الدنانير) •
- المرجل - يقال برد مرجل : فيه صور الرجال •

- المرحّل — برد مرحل : فيه صور الرجال .
- المسرول — يقال فرس مسرول : اذا جاوز بياض تحجيلة العضدين
- والفخذين كأنه لبس السراويل .
- المسهم — يقال : برد مسهم ، اذا كان فيه وشي كالسهم .
- المشجر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج .
- المضلع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع .
- الطبل : ثوب عليه صورة الطبل ، يقال برزوا في أردية الطبل .
- المطير : ما نقش فيه صورة الطيور .
- المعيم : الابيض الرأس ، يقال فرس معيم أي أبيض الرأس دون
- العنق ودون سائر جسده ، كأن بياضه عمامة ، وهي ما يلف على الرأس .
- المعين : ثوب في وشيه ترايع صغار كعيون الوحش .
- المتقص : يقال ثوب متقص أي مخطط بهيئة القفص .
- المتوف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالثوب ، والثوب : نقط
- بياض في أظفار الاحداث .
- المققز : ما كان بياض تحجيلة في يديه الى المرفقين ، كأنه لبس
- القفاز .

- الممرجل : ثوب فيه صور المراحل أي القدور .
- المكعب : الموشي على هيئة الكعب .
- المسغر : ما لونه كلون المغرة .
- المنطقة : ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق .
- الوشحاء : العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر لونها ، كالوشاح
- لها .

وما جاء على وزن مفعّل من هذا الضرب يضح لواضع المصطلحات
أن يقيس عليه فيقول — مثلا : مسوّر أو مسمك أو مسيف ، لما نقش
عليه صور أسورة او اسماك أو سيوف .

ومن قبيل الاسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع الذي ينتهي اليه اللون نحو :

١ - المجبَّب : يقال فرس مجبب اذا ارتفع البياض منه الى الجبب (جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ) .

٢ - المجوَّف : الذي يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف (البطن) .

٣ - مرفقة : وصف للشاة التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذي يعطى اللون ، نحو :

١ - المجسَّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسد : أي احمر ، وأصله المصبوغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفر .

٢ - المضرَّج : الاحمر ، قيل : مأخوذ من الاضربج وهو صبغ احمر .

٣ - المصّر - يطلق على ما فيه حررة خفيفة من الثياب ، وقال بعض علماء اللغة : المصّر : المصبوغ بالمصّر ، وهو الطين الاحمر ، ومن فسر المصّر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .

٤ - المهرود : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب ، وقال بعض علماء اللغة المهرود : الثوب الذي يصبغ بعروق يقال لها الهرد .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع فيه ذو اللون . ومثاله :

مهراة : صفراء ، يقال عبامة مهراة أي صفراء ، وكان سادات العرب يلبسون العمامة الصفرة ، قال بعض علماء اللغة : مهراة : نسبة الى هراة لان هذه العمامة كانت تجلب منها .

اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا أن اسماء الالوان يشتق منها مصادر وأفعال للدلالة على ايجادها نحو بيّض وحرّر وسوّد ، وللعرب بعد هذا الفاظ للدلالة على ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٣ - البرقشة : النقش بألوان شتى ، وتبرقش الرجل : تزين بألوان شتى مختلفة ، وتبرقش النبت اذا اختلفت ألوانه .

الدخلة : تخليط ألوان في لون .

الدَّم : طلاء الشيء بأي لون كان ، دمه بالدمام (الطلاء) فهو مدموم

• وديم

الرقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .

الترقين : الترقيم .

الزبرة : تصفير الثوب .

الزهلقة : تبييض الثوب .

الترويق : النقش والتزيين .

التضريح : صبغ الشيء بحمرة .

النقش : تلوين الشيء بلونين .

الوشي : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من أسماء الألوان ، وأسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من أسماء الألوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو ألوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه ، كما قالوا : الجون : الاحمر والايض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الأسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذي يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « المصر » هذا يقول ما فيه حمرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صفرة خفيفة ، فله ان يخص المصر بما يشاء من ذى حمرة خفيفة ، أو ذى صفرة خفيفة .

ويشابه هذا أن يختلف اللغويون في درجة اللون الذي وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المشبع حمرة ، وهذا يقول ما حرته غير شديدة ، فلواضع المصطلحات ان يخص كلمة القدم بذى الحمرة الشديدة أو ذى الحمرة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أسماء تخصصها المعجمات بنوع من الأشياء كالثياب أو الحيوان أو النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة أو اطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية ، تسع بغزارة مفرداتها ، ومساعدة أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الالوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الالوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يسكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن تضطر الى ترقيعها بكلمات من لغات غير عربية .



طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوصيها في البلاد العربية

شرف الامة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مساهمتها للعلوم والفنون ،
واتساعها لان تخوض في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسائله وان
بلغت في كثرتها وعموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من
بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم تلبث أن لبست من ألفاظ هذه
اللغة وأساليبيها حللا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بعينها في علم الطب ،
فتقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله الى العرب مادة غزيرة ، واستطاع
أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه
بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم الى العرب وهم يعتزون بلغتهم ويحرصون على أن
تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والادب والاجتماع ، فالتفت
علماء الطب الى الالفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم او
تتصل به من نحو اسماء العلل ^(١) واسبابها ، وأعراضها واطوارها
وآثارها ^(٢) . واسماء الاعضاء والاجزاء منها ظاهرة كانت او باطنة ،
واسماء ما يركب منه الادوية من نحو النبات والمعادن والاحجار ، واسماء

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩
بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم اسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو (صداع) او وزن
فعل نحو (بهق)

(٢) نريد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لآثر الجرح بعد
برثة ونحو المهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على مداواة (١) .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلي لا أكون مخطئا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجده غيره من العلوم المنقولة اليها ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوا لها اساء . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحي . فاذا التينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فصيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعلة فيما وضعها له العرب من المعاني الطبية ، وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه ، كما سوا العرض دليلا ، نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة ، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال لفظة الرسوب والثقل قد زال عن المجرى المتعارف ، لانهم يقولون : رسوب وثقل ، لا لما يرسب فقط بل لكل جوهر أغلظ قواما من المائية متميزا عنها وان طفا .

وكما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حصى الدق ، وهي الحمى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الصاعد ، والشريان النازل ، او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

(١) نحو « المتجر » لما يصب به الدواء في الفم ، و « المسقط » لما يصب به الدواء في الانف ، و « الدسلم » لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة .

سموا أحد أنواع النبض الموجي لانه يشبه الامواج اذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .
وقد نبه ابو علي بن سينا في كتاب القانون على وجود تسمية الامراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجود :

اما من الاعضاء الحاملة^(١) لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، واما من اعراضها ، كالصرع ، واما من اسبابها ، كقولهم : مرض سوداوي ، واما من التشبيه كقولهم : داء الاسد^(٢) ، وداء الفيل^(٣) ، واما منسوبها الى اول من يذكر انه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانس ، واما منسوبها الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية ، واما منسوبها الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروتية ، واما من جواهرها وذواتها ، كالحمى والورم .
وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لادوات طبية ، كاسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها ابو القاسم خلف بن عباس الزهراوي^(٤) في كتابه المسمى « التصريف »^(٥) فانه رسم في هذا الكتاب صور الآلات ، وذكر

(١) اشتق العرب من بعض الاعضاء اسماء للعل التي تصيبها وهي : القلاب لداء يصيب القلب ، والكباد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب النكفتين وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من اصل اللحي ، والقوام لداء يصيب العشة في قوائمها .

(٢) الجذام لانه وجه المبثلي به يشبه وجه الاسد في كراهة منظره .
(٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل ، ومن هذا القبيل اسم السرطان فانه في الاصل اسم لدابة نهريّة وسمي به الداء المعروف ، لانه اذا كبر ظهر عليه عروق حمراء وخضراء تشبه ارجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رسالة اودعها مؤلفات الاندلسيين وقال ، قد ادركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

لكثير منها أسماء مناسبة نحو المكواة والزيتونية والمنشارية والهلالية والمارية .
ودخل في مصطلحاتهم كلمات مولدة ككلمة « بحران » للتغير الذي
يحدث للعليل دفعة في الامراض الحادة ، وكلمة « تفسرة » لماء المريض
المستدل به على علته ، يقال ارسل فلان تفسرته الى الطبيب ، ونظر
الطبيب في تفسرة المريض .

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ،
أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن
صاروا من أئمتها ، أو صاروا من كبار أدبائها ، تجدون الحديث عن
هؤلاء الرجال والتنبية على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب
طبقات الاطباء ، وطبقات اللغويين والادباء ، مثل الرئيس أبي علي
الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وأتقن الادب ، وبلغ في اللغة مرتبة
عليها ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف
في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر ^(١) ، فقد كان ، كما
قالوا ، بسكان من اللغة مكين ، ومورد من الطب عذب معين ، وكان
يحفظ شعر ذي الرمة ، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب ^(٢) .
ومثل محمد بن احمد بن رشد ^(٣) ، فقد جمع الى الطب والفلسفة
التضلع في علوم العربية ، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكليات ،
وله في العربية الكتاب المسمى « الضروري » .

ونرى طائفة ممن بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ
مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ،
قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر
المازري ^(٤) ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦ هـ . (٢) نفع الطبيب للمقري . (٣) توفي سنة ٥٩٥ هـ

(٤) توفي سنة ٥٣٦ هـ .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفزع اليه في الطب كما يفزع اليه في الفتوى ^(١) »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء من مسائله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ الكلب في افاء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر ^(٢) .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .
ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريرهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن علي ، أنه كان اذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : الصحاح للجوهري ، والمجل لابن فارس ، وكتاب النبات لابي حنيفة الدينوري ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيقها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويسمع النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان اولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنباً لجنب .
نبئنا بهذا اننا نجد جانباً عظيماً من الالفاظ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة « الحصف » للجرب اليابس ، وكلمة « الشري » لبثور صغار حكاكة ، وكلمة « الحرصان » للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة « الصاخة » لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة ^(١) و« القطرب » لنوع من المايلخوليا ^(٢) .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناولوه الغريسون من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثاً ، وقطعوا فيه أشواطاً بعيدة المدى ، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تقي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات .

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا واقفة دونه بمراحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى ان يدرسوه بلغات أجنبية ، واصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي .

واذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال اللغة ومقاييسها ، فان علم الطب الحديث واسع المباحث ، كثير الفنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل الا بمجهود كبير وعناية متناهية .
ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم كتفا لكتف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بنحو جديدة .

(٢) المايلخوليا : المزاج السوداوي .

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاظا كثيرة تتصل بهذا العلم ، وهذه الالفاظ اما ان تكون نصا في المعنى الطبي نحو « مشير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اطلقناه على الحجرة او الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استعمالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزري ينهي في وصية له طبية عن أن يلتزم الانسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

اياك تلتزأ كل شيء واحد فتقود طبعك للأذى بزمام
ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الانسان في عيشه على طعام خاص .
ويلحق بشل هذه الالفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الانسان من اكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فترى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بما ينشأ عن هذا السبب فاذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وان لم يحدث عن أكل التمر ، ولا نعد هذا الاطلاق من نوع التصرف باخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طبية متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة
توردها على انها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سبار ،
ومسبار ، ومحراف ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ، ولواضعي
المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من انواع ذلك
المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة
من مصطلحات العلوم .

وقد تشير المعاجم الى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال
صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، او زيادة
في البدن كالغدة تتحرك اذا حركت .

وقد جرى المجمع على ان يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد
حاجة العلم .

ووجد المجمع في مؤلفات الاطباء فيما سلف مصطلحات محكمة
الوضع ، وخطته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها
تدخل به في حدود العربية .

ووجد في علم العربية مقاييس تساعد على ان يصوغ للمعاني التي
حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف مثلا ، محل
خاص ينزع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثرب فلان المريض
يثر به : نزع ثوبه ، صح أن يسمى ذلك المحل « مثربا » .

ولم يقتصر المجمع على الاصول المعروفة بأنها مقيسة نحو الاشتقاق
من المصادر او الافعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر
سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء
الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمخه ، أي أصاب
جلده ورأسه ، وبطنه ، وصماخه ، وقالوا : رمحه ، وسهمه ، وسافه ،
أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف ، ومنه ابرته العقرب أي أصابته
بأبرتها ، وقالوا : لبنه وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

والعسل واللحم والشحم^(١) وقالوا : جذر ، وبأر ، أي صنع الجدار والبنر .
وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات
العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم .
ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع
المصطلحات العملية ، طريقة المصدر الصناعي ، وهو المصدر الحاصل
من الحاق ياء النسب ، لأسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرهما ، نحو
العلمية والمعلومية ، والجاذبية والمجذوية ، وقد استعمله علماءنا من
مناطق وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويمتاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث
صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ،
فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويمتاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر :
هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ،
فالعلمية ابلغ من العلم ، وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون : المصحاحية
والمراضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمصحاحية
تدل على الصحة التامة لانها نسبة الى مصحاح وهو كثير الصحة ،
والمراضية تدل على المرض الشديد او الكثير لانه نسبة الى ممرض
وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي انا تتوصل به الى
وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان نتحدث عن كون
الشيء انسانا ، أو حيوانا أو نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية
والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر
أو الفعل أو الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكميل المادة الناقصة ،

(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الانواع الثلاثة مطردة
فيصح القياس عليها .

مستندا هذه القواعد من أقوال علماء العربية ، فإذا وجدنا المعجمات تقول مثلا : المؤنّب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا أن نسمي علة انقطاع شهوة الطعام « ائتنابا » وإذا وجدنا المعجمات تقول : سنّي هذا الشيء ، أي شهى الى الطعام ، صح لنا أن نزيد فيها فعلا ، ونسمي الدواء الذي يقوي شأهية الطعام . سنينا : وإذا وجدنا المعاجم تقول : القامح الكاره للماء لأي علة ، صح لنا أن نسمي علة انصراف النفس عن شرب الماء : « قملحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب الا أن يكون في المركب مزية تدعو الى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظا للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة « المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس للتمتع بدفئها ، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام الشمسي ، ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحّي الى الشمس عن التعرض للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث أنس السمع بها ، واساغة الذوق لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فإذا وجد في المعجمات : مثلا - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء ، أثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لان الذوق يسبغها أكثر من كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يمكننا أن نتصيد بها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الراض لكل مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقي باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا دعت ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقة بالمصطلحات العربية الصميّة أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الترياق (١) ، والقولنج (٢) ، والنقرس (٣) ، والكيروس (٤) والكلمات
الاربعة يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدري ، والكلمة
فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين
فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلاً يستعمل البرسام
والشوصة ، وذات الجنب على انها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل
واحد من هذه الاسماء ، اسماً لمرض مختص به (٥) .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لان المصطلحات في ذلك
العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر ينعقد لها .

والقصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ،
ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل الف من
أعضاء يسكنون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت اقول ان الطموح الى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي
علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان
هذه اللغة تسع بما آتاه الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل
ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمات ومصطلحات علمائنا ،
ومقاييس لغتنا ، وتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

(١) دواء مركب من اجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اصابع الرجلين

(٤) الغذاء بعد ان تهضمه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة ،

و « الشوصة » بالورم العارض في اضلاع الخلف و « ذات الجنب » بالورم
العارض للفشاء المستبطن للاضلاع والحجاب ، انظر كشاف مصطلحات
العلوم .

حول تبسيط قواعد النحو والصرف

والرد عليها

أصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قرارا بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة احمد امين وعلى الجارم ومحمد أبي بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، و ابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب وقد قدمت اللجنة تقريرا يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

باب الاعراب :

تري اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري والاعراب المحلي ، فان مثل (الفتى) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل (القاضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجرح ويقال : منع من ظهورها الثقل ومثل (غلامي) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل (هذا هدى) — هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل (يا هذا) — هذا : مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصل في محل نصب ، وكذلك (ياسبيوه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الاصل

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلييد والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية . فتنبؤ الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب (الزيدان) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ، و (مسلمات) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النياية ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا ، وتقسم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .
 - ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء الخمسة .
 - ٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو المنوع من التنوين .
 - ٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بالالف وطاء .
 - ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة (المنقوص) .
 - ٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المثني .
 - ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجموع بهما .
- ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

القاب الاعراب والبناء :

- جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .
فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والعزم .

وحركات البناء - الضم - والفتح - والكسر - والسكون .
وعلى هذا (فمجد) مرفوع ، و (قبل) مضوم ، و (محمداً)
متصوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعته اليها الدقة بل الافراط في الدقة والسخاء في
الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب
نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي
البناء ، وأن يكتفي بألقاب البناء .

الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج
اليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى
هذا التقسيم ربت اللجنة ابواب النحو .

تسمية الجزأين الاساسيين :

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر
بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحمول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الاساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخير ان : اصطلاح جديد قد يكون اوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة ،
وهو : الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ، ولانه لا يكلفنا اصطلاحا
جديدا .

احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا أن يقع بعد انّ او احدى اخواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ح) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة ، فلا تلزم احد الركنين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانما يغلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

(ا) اذا كان المحمول فعلا .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا - في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانيا - في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعلمة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور ، والنون للاناث . وفي المثني : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضمائر ،يسرت للجنة الاعراب وقائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ضمن الى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك او في الدار) ، ويقدرونه (كأن او استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص - ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل (أنا واثق بك) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في مثل (زيد عندك أو في الدار) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل (زيد قام) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل (قام زيد) ، ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) و (تقوم) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز - منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

لا ضميرا واتبع فيه مذهب المازني . وغير الدال على العدد مثل (قُتت)
أو (قُت) (وقُتتم) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول . وإذا
ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل (قُمت أنا) و (أنا
قُمت) .

التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم
التكملة انها مفتوحة أبدا ، الا اذا كانت مضافا اليها او مسبوقة بحرف
إضافة .

اغراض التكملة :

وتجىء التكملة لبيان الزمان او المكان ، وليبيان العلة ، ولتأكيد
الفعل او بيان نوعه ، وليبيان المفعول او لبيان الحالة او النوع .
وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت
اسم واحد ، وهو التكملة دون ان نضيع غرضا .

الاساليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي
تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : (ما اجمل
زيدا) و (اجمل بزيد) . ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء
المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها . وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه
على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . اما اعرابها فسهل
(ما احسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،
و (احسن) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .
ومثل هذا : التحذير والاغراء كما في (النار) او (اياك النار) أو
(النار النار) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان
ايضا ، وانما توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال
لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات
لتدرس على هذا الوجه .

ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

اطلعت على تقرير اللجنة التي الفتها وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فسررت في أثناء قراءته على عبارات يخالطها شيء من الغوض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد بل آراء أرادت اللجنة ان تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الاصول المتفق عليها .

ومن المعقول ان تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، او ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتوازره الحجة ، وليس من المعقول ان يلحق الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى اذا قوي في العلم ، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي امام الشاهد والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تمس تلك الاصول من قريب او بعيد فثأنا نقد هذه الاقتراحات اجابة لرغبة وزارة المعارف بداء ما رأيناه فيها من وهن او حيدة عن الاصول الثابتة بكانها .

الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديري والاعراب المحلي وبعد ان ساقى أمثلة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ، قالت : واللجنة ترى ان يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم ~~المعلم~~ هذا العناء .

قرر النحاة الاعراب التقديري والاعراب المحلي ذلك أن تتبع كلام

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليها مثلاً ، كان حالها في الاعراب الرفع ، فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعله خاصة في ذلك اللفظ ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم - سلكوا به في الاعراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدوه من قبيل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملاحظ .

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى أثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظاً لا ظاهراً وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص والمضاف والمبني من نحو النعت والعطف والتوكيد ، فان توابع هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فاذا وقع المقصور او المضاف او المبني او الجملة موقعاً يقتضي وجهاً خاصاً من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلاً على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال البادى الا يتعرض في تعليمه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تنحل الا بسرعاتهما ، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنائهما على العلم كما تقول اللجنة

العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية

٥٧٥

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات أصلية وعلامات
فرعية تنوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النياية
بل تجعل كلا في موضعه أصلاً » ثم قست الاسم المعرب الى سبعة
أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه
الحركات الثلاث مع مداها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب
المثنى والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو
المثنى واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بهما » .
يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون
بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجبر والكسر ، ذلك أن الحركة
أخف من الحرف ثم هي ابين في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ،
لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ،
بخلاف الحرف كالف المثنى و واو الجماعة ، فإن لها دخلاً في الدلالة على
مفهوم الكلمة اذ يسقطها يختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة
على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على
شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجبر بالكسر ، هي اعراب
اكثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضم شيء
مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث
السالم ، ولم يخرج عن الجبر بالكسر سوى المنوع من الصرف .
ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجبر بالفتح على
خلاف الاصل ، ترى العرب يرجون الى الاصل المشار اليه في كثير من
الاحوال كالمجرور بالفتح « ما لا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في
حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون
بها الى الاصل اذا جردت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

وكلتا يرجعون بهما الى الاصل اذا اضيفا الى اسمه ظاهر .
وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء
الخبسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بما لا ينصرف
الاصل لداعي ضرورة او تناسب ، وورد في هذا كثير من اشعارهم ،
وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .
وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما
اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .
ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات
الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم
عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى
غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخبسة مذاهب اختلفت اللجنة منها انها معربة
بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو
مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى
الاشباع الذي يعد من الاحوال الشاذة في الكلام العربي . فلان
الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى
الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول ، اما اللجنة فانها ترى
الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن
أصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجنة أن النحاة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع
والنصب والجر والجزم ولحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر
والسكون ، ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل
القاب نوع في غيره ، وترى اللجنة ان يكون لكل حركة لقب واحد في
الاعراب والبناء وان يكتب باللقاب البناء » .

للرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحويين وجهان تستعمل
 القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب
 عنها ، فالضمة بمقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا
 سائرهما تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها
 من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في
 انتظام ، أما اللجنة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم
 والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع الغاء القاب الرفع والنصب
 والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم
 المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر
 وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو
 المفرد واما المثنى والجمع كالفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه
 لا يقال فيه مرفوع لان اللجنة الغت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما
 قسمت علامات الاعراب بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخر
 الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنها
 ما تظهر فيه الف ونون وهو المثنى او واو ونون وهو الجمع . قالت
 هذا وصرحت بأن كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان
 يقال : انهما نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم
 التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون
 كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بسرفوع
 ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد
 وهو غير مضموم ، أما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع
 يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه
 الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم
 والضم والواو يدلان عليه .

تسمية الجزأين الأساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الأساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المنطقة وهو الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المنطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فرأوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يستاز به فسماوا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل منهما بابا خاصا .

واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المنطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذينك العلمين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

احكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثني والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : ان الضم اصل والالف والواو نائبان عنه ، فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم أن تستثني المثني والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء ينوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفا

يفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي في اعرابه ببيان انه محمول » •

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف في المثني والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائها للاعراب المحلي ، وقد اريناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لاتستغني عن الاعراب المحلي اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو (زيد ابوه كريم وعالم أخوه) ولم يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجار والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بسكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكانا بحل رفع ، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل ، كأن تقول (زيد في الدار او مسافر) •

المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور ، والنون للاناث ، وفي المثني الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات لا ضمائر » •

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضائير على ما تصرح به بعد
من الغائها للضائير المسترة .

فراي اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف
لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها قد يتزلزل امام
تقد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى :
« فسجدوا » من آية « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن
الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء اتني لغير جميل من خليلي مهمل
وعن الموضوع في مثل (هويني) من قول الشاعر :

هوينتي وهويت الغائيات الى ان شئت فانصرفت عنهن آمالي
لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت
الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغائيات ، كما قالت الموضوع في
نحو الزيدون قاموا والهندات قسن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ،
لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغائيات ظاهرة
في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مضموم دائما .
ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول
المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة
الى العدد .

متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة
وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص ، ثم قالت « وترى اللجنة
أن المتعلق العام لا يقدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو
الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فاذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النحاة بأن العرب لا بد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه ، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضعت لتربط بين الاسماء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فاذا قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت

اللجنة : أن الظرف والجار والمجرور هو الجبر ولا حاجة الى تقدير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسيع ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فأن فؤادي عندك الدهر اجمع » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم .

الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند القاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو « كتب » من قولك أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

وهو مفتوح على انه مفعول به تكملة ، فانه سبق لها ان قالت :
« والموضوع مضموم دائما » .

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد نالا
فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :
قلت اذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا
فان قوله (زهر) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله :
« أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، ونقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع أشارت اليه الهمزة والنون فأغنت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا اظنها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقلل عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تقديره أنت

أو نحن ، ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهمزة أو النون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضمائر التي يذكرها النحاة ، وإذا استطاع التلميذ أن يفهم أعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير إلى الموضوع ، لم يعسر عليه أن يفهم أعراب جملة مركبة من فعل وضمير مضاف إليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير إلى الموضوع في فعل الأمر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر إشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت أو قمتن » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت أنا وأنا قمت » .

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والنسوة يقمن » وقول اللجنة هنا : وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لأن موضوع بحثها الأعراب ، ومقتضى موضوع البحث أن تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل « قمت أنا » أما نحو « أنا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المحدود من التوابع ، وإنما هو مبتدأ أخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرار الاسناد ، لأن فعل القيام اسند إلى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند إلى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية .

فإذا كانت اللجنة تريد أن تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها أوضح مما كتبت ، حتى يكون للنقاد رأي في هذه المخالفة .

التكلمة

أختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحصول تكلمة، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضهما الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » وبيان العلة « المفعول المطلق » وبيان المفعول « المفعول به » أو لبيان « الحال » أو لبيان النوع « التمييز » ثم قالت اللجنة وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان الناشئ يلحق اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز ، وتقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع ، فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الایجاز، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فسهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لاعرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحصول ، واعراب

جملة التعجب على الوجه الذى ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول ، واذا كان النحاة قد تعبوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجوه التى تعبوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، واذا بدا للجنة ان النحاة لم يصيبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التى خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاغراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسنان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

اذا قيل للتلميذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وأخاك في نحو « أخاك أخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيا ، الى ان هذه الكلمات تكلمات من تكلمات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « اقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذا استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التلميذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكلمات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفهما لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد

الإمتاع

بما يتوقف تانيته على السماع

الحمد لله العلي الاعلى * والصلاة والسلام على مرشد الامم الى
الطريقة المثلى * والرضا عن آله الابرار * وصحبه الاخيار * اما بعد
فهذه رسالة في الالفاظ المؤنثة سماعا جمعتها مرتبة على حروف المعجم
لتكون تذكرة لى ولمن شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى *

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من
اثمة اللفة * وستجد فيها ما ينهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره
قد اوردوا كلمات فيما يجب تانيته والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير
والتانيث * واليك ما تقصيت اثره ووقعت عليه يدى من هذه الاسماء .

حرف الهمزة

(الابطـُ) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس
وقال ابن جنى : يذكر ويؤنث وتذكيره أجود . قال أبو حاتم سألت
بعض فصحاء العرب عن تانيث الابط فانكره أشد الانكار فقلت انه
حكى لنا أن بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطه فقتل :
ليس هذا من العربية انما هو حتى وضح ابطه . المخصص .
(الابهام) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جنى :
الابهام يؤنث وتذكيره لغة لبنى أسد .

(الاذن) الاذن بالضم وبضمتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي
لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه
وكله مؤنث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

(الارتب) غدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وعده صاحب المكمل
فيما يؤنث . وظاهر عبارة المبرد في الكامل انه يؤنث اذا قصد به اثني
ويذكر اذا أريد به ذكر ، قال : ان العقاب يقع على الذكر والاثني وانما
ميز باسم الاشارة كالارتب .

(أروى) هي جمع أو اسم لأروية وهي الاثني من الوعول ، غدها
صاحب المكمل فيما يؤنث . وفي اللسان . والأروى مؤنث .

(الأزيب) السرعة والنشاط مؤنث ، يقال مرّ فلان وله أزيب منكرو
اذا مرّ مرّا سريعا من النشاط . لسان العرب .

(الازار) الملحفة ويؤنث . قاموس . والازار الملحفة يذكر ويؤنث
عن اللحياني . لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد
علقت دم القتييل ازارها » يجوز ان يكون على لغة من انث الازار .

(الاست) غده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه : وأورده صاحب
المكمل في شرح المفصل في قبيل المؤنث السماعي

(الاصبغ) أشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير
بقوله : وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجود في أصبع الانسان
التأنيث . وقال الصاغاني : يذكر ويؤنث والغالب التأنيث .

(الاشقى) المثقب والسراد يخز به ، ويؤنث . قاموس .

(الاضحى) جمع اضحاة وهي الذبيحة يذكر ويؤنث . ومن ذكر
ذهب بها الى اليوم . لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة .

(الافعى) ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وكذلك أوردها
صاحب المكمل في حساب ما يؤنث .

(الألف) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز .
قاموس . وقال ابن جني الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب
بها الى الدراهم

(الآل) هو السراب أو خاض بما في أول النهار ويؤنث • قاموس •
وقال ابن جنى : الآل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيثه لغة

حرف الباء

(بَشَّرَ) أوردده صاحب المكمل فيما يؤنث ويذكر ومعناه انه يقع على
الاثنى والذكر ولكن يقال هى بشر وهو بشر كما في لسان العرب
(البطن) خلاف الظهر مذكر • قاموس • ومثله في لسان العرب
ثم قال : وحكى ابو عبيدة أن تأنيثه لغة
(البلد) بلد يذكر ويؤنث • مصباح • قال سيويه هذه الدار نعمت
البلد فأنت حيث كان الدار : لسان العرب •
(البنصر) البنصر مؤنثة • قاموس • ومثله في اللسان
(البير) هي اثنى • قاموس • ومثله في اللسان

حرف التاء

(تَمَر) يذكر ويؤنث • المكمل في شرح المفصل

حرف الثاء

(الثدى) أشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث •
وقال النووى في شرح مسلم • الثدى مذكر وقد يؤنث في لغة • وفي
المحكم • الثدى معروف يذكر ويؤنث •
(ثعلب) عدما ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه

حرف الجيم

(الجحيم) عدده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث • وقال ابن جنى •
الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث •
(الجَزَور) يقع على الذكر والاثنى ، وهو يؤنث لان اللفظة مؤنثة ،
تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا • لسان العرب •
(الجِعَار) جبل يشد به المستقى وسطه اذا نزل في البئر لئلا يقع

فيها • عده صاحب المكمل في شرح المفصل مما يؤث •
(الجناح) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤث : وقال
صاحب اللسان • جمع الجناح أجنحة وأجنح ، حكم الأخيرة ابن جني
وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤث لانهم
ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

(الجن) عده صاحب المكمل في جملة ما يؤث • وفي اللسان قوله
« لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا عرته جنسه وابطرا »
قد يجوز ان يكون جنون مرحة وقد يكون الجن هنا هذا النوع
المستتر عن العيون أي كأن الجن تستحش • ويقويه قوله : عرته • لان
جن المرح لا يؤث انما هو كجنونه

(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث •
لسان العرب •

(الجام) عده صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان •
ابن برى : الجام جمع جامعة وتصغيره جويمة وهي مؤنثة أعنى الجام •
(جبال) الضبع قال ابن برى جبال غير مصروف التأنيث والتعريف •
لسان العرب •

حرف الحاء

(الحافوت) يذكر ويؤث التبريزي في شرح معلقة طرفة • وقال ابن
جني والزجاج هي مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت •

(الحدثنان) قال الازهرى : ربما اثت العرب الحدثنان يذهبون
به الى الحوادث • وقال القراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثنان • لسان
العرب •

(الحدور) يقال وقعنا في حدور منكرة وهي الهبوط لسان العرب •
(الحرب) أثبى وحكى ابن الاعرابي فيها التذكير والاعرف

تأنيثها وانما حكاية ابن الاعرابي نادرة • لسان العرب •
(حلاق) بنيت على الكسر لانه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة
الغالبة • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

(الحال) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر
ويؤنث ، اللحياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال
هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالا ومن انثا جمعه حالات •
لسان العرب •

(الحمام) قال ابن بري : وقد جاء الحمام مؤنثا في بيت زعم
الجوهري انه يصف حماما وهو قوله :
فاذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحمام الدياس مشتق من الحميم مذكر تذكره
العرب • وقال سيبويه : جمعه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم
يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

(حَضَاجِر) هي الضبع أوردها مظهر الدين صاحب المكمل في شرح
المفصل في قبيل ما يؤنث سماعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم
للذكر والاثني من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه
(حضار) عده صاحب المكمل فيما يؤنث سماعا • وقال صاحب
اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

حرف الخاء

الخِرْنَق : ولد الارنب يذكر ويؤنث المكمل في شرح المفصل : وفي
اللسان انه يقع على الذكر والاثني
(الخليفة) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم
ويؤنث :

(الخمر) قال ابن جني : الخمر أثني وكذلك جميع أسائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر • قال شارحه المرتضى :
الاعرف في الخمر التأنيث وقد يذكر وانكره الاصمعي •
(الخنصر) الخنصر بفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى
مؤنث • قاموس •

حرف الدال

(الدَّبْثُور) اسماء الرياح كلها مؤنثة الا الاعصار • تاج العروس في
مادة (دبر)

(الدرع) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث •
حكى اللحياني درع سابغة ودرع سابغ • وتصغير درع دريع بغير هاء
على غير قياس لان قياسه بالهاء وهو احد ما شذ من هذا الضرب • لسان
العرب • وقال ابن جنى : درع الحديد اثنى ودرع المرأة مذكر لا غير •
وهذا ما قاله اللحياني في درع المرأة • وفي اللسان : ودرع المرأة قميصها
وهو أيضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهما مذكر
وقد يؤنثان

(الدلو) الدلو معروفة واحدة الدلاء التى يستقى بها تذكر وتؤنث •
لسان العرب • وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو • وهذا يدل على ان
الاكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه :

(الدار) هو المحل يجمع البناء والعرصة وقد تذكر قاموس • وقال
الجوهري : الدار مؤنثة وانما قال تعالى (ولنعم دار المتقين) فذكر على
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل (نعم الثواب وحسنت مرتفقا)
فانث على المعنى :

حرف الذال

(الذراع) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى
أثنى وقد تذكر • وقال أبى برى الذراع عند سيبويه مؤنثة لا غير •

لسان العرب • وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت
(ذكاءٌ) بالضم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف
واللام تقول هذه ذكاء طالعة • لسان العرب •

(الذنوب) هى الدلو او فيها ماء او الملاى أو دون الملاى • قاموس
في تهذيب التبريزى • الذنوب تذكر وتؤنث • المزهر • وقيل ان الذنوب
تذكر وتؤنث • لسان العرب •

(الذؤد) القطيع من الابل • قال ابن سيده الذود مؤنث وتصغيره
بغير هاء على غير قياس • لسان العرب
(الذهب) الذهب التبر ويؤنث • قاموس • يقال ان التأنيث لغة
أهل الحجاز • وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس •

حرف الراء

(الرَجُل) قال أبو اسحق • والرجل من أصل الفخذ الى القدم
أثني • لسان العرب •
(الرَّحِم) هو بيت الولد أثني • المخصص • والرحم رحم الانثى
وهي مؤنثة • لسان العرب •

(الرَّحَا) الرحا مؤنثة • قاموس • ابن سيده الرحي الحجر العظيم
أثني والرحى معروفة التى يطحن بها • لسان العرب •

(الروح) الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح • التهذيب
قال ابو بكر ابن الانبارى الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر
والنفس مؤنثة عند العرب • لسان العرب • وقال ابن جنى الروح مذكر
فان انث فانما يعنى به النفس • وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث
بقوله ويؤنث •

(الرِّيح) الرِّيح نسيم الهواء أثني • مخصص • الرِّيح نسيم الهواء
وكذلك نسيم كل شيء وهى مؤنثة • لسان العرب • وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤنث : الريح وجميع أسمائها كالجنوب والشمال وغيرهما .

حرف الزاي

(الزقاق) الزقاق السكة يذكر ويؤنث قال الاخفش أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

حرف السين

(سباط) كقطام هي الحمى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤنث .

(السبيل) السبيل الطريق وما وضع منه يذكر ويؤنث . لسان العرب . وقال ابن الاثير : والسبيل في الاصل الطريق والتأنيث فيها أغلب .

(السراب) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤنث لسان العرب . (السراويل) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف الاصمعي فيه الا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى في رسالته وابن الحاجب في قصيدته . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

(السُرَى) سير عامة الليل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب اللسان . تذكره العرب وتؤنثه قال ولم يعرف اللحياني الا التأنيث . (السعير) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين اسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث .

(سقر) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعال (وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر لواحده للبشر عليها تسعة عشر) الآية .

(السَّقَطِي) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام
الورى ذكره صاحب المكمل فيما يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه
يذكر ويؤنث .

(السكين) السكين المدية تذكر وتؤنث . قال ابن الاعرابى لم
اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمعه القراء قال الجوهري .
والعالب عليه التذكير لسان العرب .

(السِّلَاحُ) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلى لانه يجمع
على أسلحة وهو جمع للمذكر . مصباح . وقال صاحب اللسان .
السلح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديد
يؤنث ويذكر والتذكير اعلى لانه يجمع على اسلحة وهو جمع المذكر
مثل حمار وأحمره . ورداء وأردية

(السلطان) السلطان الوالى وهو فعلاَن يذكر ويؤنث . وقال ابن
الكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنتـه
السلطان . قال الازهري وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال
الفرءاء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان
ذهب به الى معنى الرجل ومن أنه ذهب به الى معنى الحجة . لسان
العرب .

(السلم) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان
العرب .

(السِّلْمُ) كسكر المرقاة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم
الدرجة والمرقاة يذكر ويؤنث .

(السماء) وسماء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التى تظل الارض
اثنى عند العرب لانها جمع سماءة . والسماء السحاب والسماء المطر
مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وان

كانت مؤتة • لسان العرب • السماء معروفة وقد تذكر • قاموس •
 (السَّمُومُ) الريح الحارة تؤت • لسان العرب •
 (السِّنُّ) سن الجارحة مؤتة ثم استعيرت للعمى استدلالا بها على
 طولها وقصره وبقيت على التأنيث • النهاية لابن الاثير • السن واحد
 الاسنان : ابن سيده السن الضرس أنثى • لسان العرب •
 (الساق) والساق مؤنث قال الله تعالى (والتفت الساق بالساق) •
 لسان العرب •

(السَّوَاكُ) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤنث وقيل السواك
 تؤتة العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للفم » قال ابو منصور
 ما سمعت ان السواك يؤنث ، فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد
 مجبنة مبخلة • لسان العرب • واثار صاحب القاموس الى الوجهين
 بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أى (الميم والسين) ويذكر •
 (السُّوقُ) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث •
 لسان العرب • ونقل صاحب المزهري عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤثونها
 وبنو تميم يذكرونها •

(سَهْ) هى الأست عده صاحب المكمل في جملة ما يؤنث وقال اوس
 « وانت السه السفلى اذا دعيت نصر »

حرف الشين

(سَعُوب) عدها صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤنث ساعا •
 وفي اللسان : شعبته شعوب أى المنية

(الشَّمَالُ) قال ابن سيده في المخصص • وقد كسرت يعنى شمال
 على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل كما قالوا فى الرسالة رسائل اذ كانت
 مؤتة مثلها

(الشمس) قال ابن جنى • الشمس الطالعة مؤتة والشمس الذى

في القلادة ذكر • الشمس معروفة مؤنثة • قاموس • قال اللحياني •
الشمس ضرب من الحلبي مذكر • لسان العرب •

حرف الصاد

(الصَّبُوب) عده صاحب المكمل فيما يؤنث • وكذلك قال ابن
جنى : الصبوب مؤنثة مثل الصعود

(الصبا) أوردتها صاحب المكمل وغيره فيما يؤنث واعاد عليها
صاحب القاموس • الضمير مؤنثا •

(الصَّعُودُ) الطريق صاعدا مؤنثة • لسان العرب • وقال ابن جنى •
الصعود من الارض مؤنثا •

(الصِّلَاح) والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤنثها
والاسم الصلح يذكر ويؤنث • لسان العرب •

(الصِّلَاحُ) الصلح بالضم السلم ويؤنث قاموس •

(صَكَّيفٌ) هي صفحة العنق يذكر ويؤنث • المكمل في شرح المفصل

(الصَّاعُ) قال ابن جنى • الصاع يذكر ويؤنث • وقال صاحب

اللسان • والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث

فمن انث قال ثلاث اصوع مثل ثلاث أدور ومن ذكره قال اصواع مثل

أثواب وقيل جمعه اصوع • وفي القاموس • الصاع الذي يكال به

ويؤنث •

(الصَّوَاعُ) قال صاحب اللسان الصواع اثناء يشرب فيه مذكر ثم

قال • واما قوله تعالى (ثم استخرجها من وعاء أخيه) فان الضمير راجع

الى السقاية من قوله (جعل السقاية في رحل أخيه) وقال الزجاج هو

يذكر ويؤنث •

حرف الضاد

(الضَّبْعُ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع

أنثى ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجذبة مؤنث قال عباس
بن مرداس •

أبا خراشة اما انت ذا نهر فان قومي لم تأكلهم الضبع
وفي القاموس الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة
(الضحى) قال التبريزى في شرح المعلمات : الضحى مؤنثة تأنيث
صيغة وليست الالف فيها بألف تأنيث وانما هو بمنزلة موسى الحديد •
وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس
قال • وتصغيرها بغير هاء لئلا تلتبس بتصغير ضحوة

(الضرب) بسكون الراء وفتحها أشهر وهو العسل الابيض يذكر
ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأنيث •
(الضرس) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لان
الاسنان كلها أُنثى الا الاصراس والانياب وقال ابن سيده الضرس السن
يذكر ويؤنث وأنكر الاصمعي تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر
السن مذكر • قاموس

(الضلع) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضى
هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك •
وفي اللسان الضلع والضلع لغتان محنية الجنب مؤنثة

حرف الطاء

(الطاغوت) ما يعبد من دون الله قال ابن جنى • الطاغوت يذكر
ويؤنث ومثله للثعالبي في فقه اللغة • وفي اللسان : الطاغوت يقع على
الواحد والجميع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل
الفلك يذكر ويؤنث •

(الطريق) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضى والذي
صرح به الصاغاني ان التذكير أكثر • وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فُجِعه على التذكير أطرقة كَرِيف وأرغفة وعلى التأنيث أطرُق كِيمِيْن
• وأيمن •

(الطَّسْتُ) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات • وتقل
الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب ان طست مؤنثة • والتحقيق ان التاء
في طست ليست أصلية بدليل جمعه على طساس وتصغيرها على طسيصة
(الطَّاسُ) قال ابن جنى الطاس مؤنثة •

حرف الظاء

(الظهر) قال صاحب اللسان : الظهر ساعة الزوال ولذلك قيل
صلاة الظهر وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظهر يريدون صلاة
الظهر •

حرف العين

(العاتق) مذكر وقد انث المخصص • وقال ابن جنى العاتق يذكر
ويؤنث • واشعر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث
(العجز) قال صاحب اللسان : بعد ان حكى فيه لغات شتى : يذكر
ويؤنث وقال اللحياني • هي مؤنثة فقط • والعجز ما بعد الظهر وجميع
تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكسر على غيره • واششار
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث •

(العرب) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس •
(العرس) طعام الابتداء انثى المخصص • في اللسان : والعرس
والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة انثى تؤنثها العرب وقد
تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر اذ هو مؤنث على ثلاثة احرف
(العروض) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول
سالما او مغيرا مؤنثة • قاموس • وربما ذكرت كما في اللسان • مرتضي
(العسل) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث
بقوله : ويؤنث •

(العَصَا) العود اثني • قاموس •

(العَصْر) وقالوا هذه العصر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر

لسان العرب •

(العَضْد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤنث

وقال اللحياني : العَضْد مؤنثة لا غير وفي المخصص : وهي تذكر وتؤنث •

(العَقَب) مؤخر القدم اثني • المخصص •

(عقرب) معروف ويؤنث • قاموس • وقال الليث يذكر ويؤنث

بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث • وقال ابن جنى : العقرب اسم للمذكر

والاثني •

(عنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :

ويؤنث وفي المصباح : يقال : هو العنبر وهي العنبر

(العنق) وصلة ما بين الرأس والجسد • يذكر ويؤنث •

لسان العرب •

(العنكبوت) وقال ابن جنى : العنكبوت يذكر ويؤنث واشار

صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر

(العَيْرُ) والعير بالكسر القالة مؤنثة • قاموس

(العَيْنُ) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين ينبوع الماء الذي ينبع

من الارض ويجرى اثني • تاج العروس

حرف الفين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :

تغيلت الغول تخيلت وتلونت قال ذو الرمة

فيوما يجارينا الهوى غير ماضي فيوما ترى منهن غولا تقول

حرف الفاء

(الفأس) الفأس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع ، اثني •

لسان العرب •

(الفخذ) وصل ما بين الساق والورك ، اثى . لسان العرب •
 (الفرس) يقال للذكر والاثى • قال ابن سيده : واصله التأنيث
 فلذلك قال سيبويه : ويقول ثلاثة افراس اذا اردت المذكر الزموه التأنيث
 وصار في كلامهم للسؤنث اكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم •
 لسان العرب • •

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله
 تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) وانما انث لانه عنى
 به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

(الفرسن) هو البعير كالحافر للفرس مؤنثة • قاموس والفرسن
 فرسن البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •
 (القفلك) قال ابن جنى القفلك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس
 القفلك السفينة ويذكر • وقال صاحب المخصص : القفات واحد وجمع
 ويذكر •

(الفهر) اشار صاحب القاموس الى وجهى التذكير والتأنيث بقوله:
 ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث الفهر •

حرف القاف

(القَسَب) قال ابن جنى القتب من الامعاء اثى وقال صاحب القاموس
 القاموس القتب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث •

(قَدَّام) قال ابن جنى : قدام اثى وتضعيرها بالهاء وأشار صاحب
 القاموس الى الوجهين بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر •

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث ونقل شارحه
 المرتضى انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث •
 (القدوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة • قاموس •
 (القِدر) معروفة اثى ، أو يؤنث • قاموس •

(القِفَا) قال الازهري القفا مقصور مؤخر العنق ألفها واو ، والعرب تؤنثها والتذكير اعم . وقال ابن سيده : القفا وراء العنق اثى وقال اللحياني : القفا يذكر ويؤنث .

(القَلَت) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي اللسان والمخصص ورسالة ابن جني : القلت اثى .

(القَلِيب) البر قبل أن تطوى ، تذكر وتؤنث قال ابن جني : القليب تذكر وتؤنث وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث . (القاع) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : ويصغر قويعه من أث ومن ذكر قال قويع .

حرف الكاف

(الكأس) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاثاء يشرب فيه او ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

(الكبد) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث وكذلك قال اللحياني : هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : وقد يذكر . ونسب شارحه وجه التذكير الى الفراء وغيره .

(الكتف) هي عظم عريض خلف المنكب ، اثى . لسان العرب . (الكَحْل) السنة الشديدة يقال صرحت كحل أي اجديت ، عده صاحب المكمّل فيما يؤنث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

(الكِرْش) الكرّش لكل مجتر في الانسان وغيره بمنزلة المعدة للانسان ، تؤنثها العرب . لسان العرب .

(الكِرَاع) مستدق الساق ويؤنث . قاموس . وقال ابن جني هي اثى وقد يذكر .

(الكَف) قال شيخنا : الكف مؤنثة وتذكيرها غلط غير معروف وان

جوزه بعض تأويلا • وقال بعض هي لغة قليلة • تاج العروس •
(الكسيت) كزير الذي خالط حمرة قنوء ، ويؤنث قاموس •

حرف اللام

(اللبوس) هي الدرع ، عده صاحب المكمّل فيسا يؤنث •
(اللسان) يذكر ويؤنث قال في المصباح : ربما انث على معنى
الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الفراء : اللسان لم يسمع من العرب
الا مذكرا وقال عمرو بن العلاء : اللسان يذكر ويؤنث •
(لظى) لظى اسم جهنم غير مصروف للعلية والتأنيث ، وفي التنزيل
العزير (كلا انها لظى نراة للشوى) لسان العرب •

حرف الميم

(المتن) متنا الظهر مكتنفا الصلب ويؤنث • قاموس • وقال ابن
جني : المتن مذكر وربما انث •
(المجسّر) في التهذيب : المجر قديؤنث وهي التي يدخن بها الثياب •
لسان العرب •
(المسك) قال ابن سيده : المسك ضرب من الطيب مذكر وقد انث
بعضهم على انه جمع واحدته مسكة •
وقال الجوهري • واما قول جرّان العود :
لقد عاجلتنى بالسباب وثوبها جديد ومن اردانها المسك تنفج
فانما آتته لانه ذهب به الى ريح المسك • لسان العرب •
(المعى) من اعفاج البطن ، وقد يؤنث • قاموس •
(الملح) معروف وقد يذكر • قاموس • وقال صاحب اللسان
الملح ما يطيب به الطعام يؤنث ويذكر والتأنيث فيه اكثر •
(المنجنيق) القذاف التي ترمى بها الحجارة ، أعجبي معرب ، قال
صاحب اللسان هي مؤنثة • وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث
والتذكير بقوله : وقد تذكر •

(المَسْنُونُ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فمن انث حمل على المنية ، ومن ذكر حمل على الموت .

(المتوسى) ما يخلق به ، من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث . وحكى الجوهري عن الفراء قال هى فعلى ويؤنث . وقال عبد الله بن سعيد الاموي : هو مذكر لا غير وهو مفعول من اوسيت راسه قال ابو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه الا من الاموى . لسان العرب .

حرف النون

(التَنَقُّسُ) قال ابو بكر بن الانباري من اللغويين من سوى النفس والروح وقال هما شيء واحد الا ان النفس مؤنث والروح مذكر : وقال اللحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفيسا فاذا قالوا رأيت ثلاثة أنفس واربعة انفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والتأنيث في الجميع . لسان العرب .

(النَوَى) قال ابن جني . النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان الى مكان آخر أو من دار الى دار غيرها كل ذلك اثنى . لسان العرب . وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث .

(النَاب) السن خلف الرباعية مؤنث . قاموس .

حرف الواو

(الورك) بالفتح والكسر وككثف ما فوق الفخذ مؤنثة . قاموس . والورك ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد اثنى . لسان العرب .
(وراء) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة . وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث .

حرف الهاء

(الهبوط) : قال ابن جنى الهبوط في الارض انثى .
(الهدى) ابن سيده : الهدى ضد الضلال وهو الرشاد والدلالة
أنثى . وقد حكى فيه التذكير وأشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير
والتأنيث بقوله : ويذكر . وقال ابن جنى قال اللحياني الهدى مذكر
قال وقال الكسائي . بعض بني أسد يؤنثه . لسان العرب .

حرف الياء

(اليد) اليد مؤنثة وكذلك يد القميص ويد الرحا واليد التي يتخذها
الرجل عند آخر . المخصص .
(اليسار) الشمال . مؤنثة . المخصص .
(اليمين) القسم . مؤنث . القاموس .
هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوازا باتفاق أو
على احد الاقوال ، وسيتها « الامتاع » بما يتوقف تأنيثه على السماع .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

★★★

الفهرس

٣	- حياة المؤلف	٣٤٤	- الحديث الشريف
٥	- ٢ - القياس في اللغة العربية	٤٠	- القياس على الشاذ
٧	- المقدمة	٤٦	- القياس على مالا بد من تأويله
٩	- المدخل - فضل اللغة العربية		بخلاف الظاهر
	ومسايرتها للعلوم والمدنية	٤٩	- سبب اختلافهم في القياس
١٠	- اللغة	٥١	- القياس في صيغ الكلم واشتقاقها
١٠	- أصل نشأة اللغة	٦٨	- الاشتقاق من أسماء الاعيان
١١	- تأثير الفكر في اللغة	٧٢	- قياس التمثيل
١٢	- تأثير اللغة في الفكر	٧٣	- قياس الشبه وقياس العلة
١٣	- هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟	٧٤	- اقسام علة القياس
١٤	- اللغة العربية لا تموت	٧٦	- اقسام قياس العلة
١٥	- اللغة في عهد الجاهلية	٧٨	- شرط صحة قياس التمثيل
١٧	- تأثير الاسلام في اللغة	٨٠	- مباحث مشتركة بين القياس
١٧	- فضل اللغة العربية		الاصلي والقياس التمثيلي
٢٠	- الحاجة الى مجمع لغوي		القياس في الاتصال
٢٣	- تمهيد	٨٤	- القياس في الترتيب
٢٥	- الحاجة الى القياس في اللغة	٨٦	- القياس في الفصل
٢٧	- انواع القياس - وماذا نريد	٨٧	- القياس في الحذف
	بحثه في هذه المقالات ؟	٨٩	- القياس في مواقع الاعراب
٣٠	- القياس الاصلي	٩٢	- القياس في العوامل

- ٩٨ - القياس في شرط العمل ١٦٩ - وجهة نظر المجوزين
 ١٠١ - القياس في الاعلام ١٧٠ - مناقشتهم لادلة المانعين
 ١٠٣ - الكلمات غير القاموسية ١٧٧ - تفضيل وترجيح
 ١١٣ - ب - حياة اللغة العربية ١٨١ - د - موضوع علم النحو
 ١١٤ - مقدمة ١٩٤ - وجهات البحث النحوي
 ١١٦ - دلالة الالفاظ ٢٠٥ - ه - التضمن
 ١١٨ - تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية ٢٠٨ - و - تيسير وضع مصطلحات
 ١٢٠ - اطار اللغة العربية
 ١٢٨ - فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها ٢٠٩ - اسماء الالوان
 ١٣١ - حكمة تراكيبها ٢١٧ - اسماء الالوان الساذجة غير
 ١٣٤ - تعدد وجه دلالتها القابلة للتصريف
 ١٣٦ - تعدد اساليبها ٢١٧ - اسماء هيأت الاشياء المركبة
 ١٣٩ - طرق اختصارها من الوان
 ١٤٤ - اتساع وضعها ٢١٨ - اسماء الالوان المركبة القابلة
 ١٤٩ - ابداع العرب في التشبيه للتصريف
 ١٥٣ - اقتباسهم من غير لغتهم ٢٢١ - اسماء الالوان المركبة غير قابلة
 ١٥٥ - ارتقاء اللغة مع المدنية للتصريف
 ١٥٩ - اتحاد لغة العامة والعربية ٢٢١ - الاسماء المرعى في معانيها
 ١٦٢ - حياة اللغة العربية لون
 ١٦٦ - الاستشهاد بالحديث في اللغة ٢٢٥ - اسماء ايجاد الالوان
 ١٦٦ - ما المراد من الحديث ؟ ٢٢٨ - ز - طرق وضع المصطلحات
 ١٦٧ - هل في الحديث مالا شاهد الطبية وتوحيدها في البلاد
 ١٦٨ - الاختلاف في الاحتجاج بالحديث العربية
 ١٦٩ - وجهة نظر المانعين ٢٣٩ - ح - حول تبسيط قواعد
 ٢٤٠ - العلامات الاصلية للاعراب النحو والصرف والرد عليها
 ٢٤٠ - القاب الاعراب والبناء

٢٤١ - الجملة	٢٤٧ - العلامات الاصلية للاعراب
- تسمية الجزاين الاساسيين	والعلامات الفرعية
٢٤٢ - احكام اعرابهما	٢٤٨ - ألقاب الاعراب والبناء
٢٤٢ - الترتيب بين الموضوع والمحمول	٢٥٠ - احكام اعرابها
٢٤٢ - المطابقة بين الموضوع والمحمول	٢٥١ - المطابقة بين المحمول والموضوع
٢٤٣ - متعلق الظرف وحروف	٢٥٢ - متعلق الظروف وحرف الاضافة
٢٤٣ - الضمير	٢٥٤ - الضمير
٢٤٣ - الضمير	٢٥٥ - تسمية الجزاين الاساسيين
٢٤٤ - التكملة	للجملة
٢٤٤ - اغراض التكملة	٢٥٧ - التكملة
٢٤٤ - الاساليب	٢٥٧ - الاساليب
٢٤٥ - ملاحظات المؤلف على	٢٥٩ - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على
الاقتراحات	السماع

ملاحظة: طبعت أبحاث: القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على السماع، طبعتها الاولى في كتب منفردة ، اما بقية المواضيع فقد جمعت من مجلة « الهداية الاسلامية » التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة .

* * *

الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولوا
٢٠	١	آنسو	آنسوا
٣٤	٦	(ص)	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	أن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المتعدي
٦٠	٦	خلسة	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليه
٦٢	١٣	فعّال (٢)	فعّال (١)
٨٩	٣	لومان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وان وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيع ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	اللوزينخ	اللوزينج
١٤٤	١٠	فأنا	فأنا
١٤٥	٦	المونث	المونث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاؤهم
١٥٢	١	—	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان نزلناه	إتّا أنزلناه

السنة	السنة	٤	١٦٠
استطاع	استطاع	٥	١٦٣
سلوك	سلوكوا	١٠	١٦٤
بابن الضائع ^(٢)	بابن الضائع ^(٣)	٣	١٦٨
بابي حيان ^(١)	بابي حيان ^(٤)	٤	١٦٨
بابن مالك ^(١)	بابن مالك	١٥	١٦٨
بابن هشام ^(٢)	بابن هشام	١٦	١٦٨
بن	ابن	٦	١٧٦
المظلم	الظلم	٤١	١٧٧
السنة	الستة	١٩	١٧٨
الشرطية	الشرطية ^(٥)	٢٣	١٨٧
الغة	اللغة	١٨	٢٣٣
دبداء	وابدء	١٢	٢٤٥
تكلمة	تكلمة .. وتكررت	١	٢٥٧
	الخطيئة عدة مرات في نفس الصفحة .		

تعال	تعالى	٢٢	٢٦٦
الاصراس	الأضراس .	١٢	٢٧٠

وهناك بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تغيب على القارئ .

* * *

ملاحظة : نقلنا بحث « حياة اللغة العربية » كما هو في الأصل المطبوع

عام ١٩٠٩ ميلادي .

كتب للمؤلف

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الاصلاح
- ٣ - الشريعة الاسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة الى الاصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة العظمى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

المكتب الإسلامي

للطباعة والنشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني ٠ ص ٠ ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٢ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٣ - شرح ثلاثيات الامام أحمد بن حنبل للسفارينبي

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني

- | | |
|--|--------------------------------|
| ١ - صفة صلاة النبي (ص) | ٥ - صلاة التراويح |
| ٢ - آداب الزفاف | ٦ - صلاة العيدين |
| ٣ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم | ٧ - تحذير المساجد |
| ٤ - حجاب المرأة المسلمة | ٨ - الأحاديث الضعيفة والموضوعة |
| ٩ - تصحيح حديث افطار الصائم قبل سفره بعد الفجر | |

دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية
ص ٥٠ (٤٧٥) هاتف (١٦٦٦٣)

تقديم :

عموم أصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

وقد صدر عنها :

السعر		
٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلمات
٣٠٠	» » »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	» » »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	» » »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	» » »	» » عند العرب
٥٠٠	» » »	كتاب النظافة والحركة وأثرها
١٥٠	» » »	» المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غلبت الموت



تم طبعه بعون الله وفضله

يوم الخميس في ١٢ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م

